الجمهـــــــــورية الجزائـــــــرية الديمقـــــــراطية الشعبيـــــــــــة

وزارة التعليـــــم العـــــــالي و البحـــــث العلمـــي

جـــامعة محـــمد خيضـــــر- بسكـــرة -

كـــــلية العلـــــوم الاقتصـــــــادية و التجـــــارية وعلـــــوم التسييـــــر

قســـــم : العلوم التجاريـــــة

المـــــوضـــــــوع

أثر الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي (SCF)على جودة وشفافية المعلومات المحاسبية

دراسة لآراء عينة من المختصين (أكاديميين، مهنيين، إطارات عاملة في الضرائب)

مذكـــرة مقـــدمة كجـــزء مـــن متطلبات نيل شهـــــادة الماستر في العلوم المالية و المحاسبية

تـــخـــــصص: محاسبـــــــــة

اعداد الطالبة:

- شنية خيرة

الأستاذ المشرف:

- الدكتور عامر الحاج

رقم التسجيـــل:	2019
تاريخ الإيداع	.....

السنة الجامعية:2018-2019

بسم الله الرحمان الرحيم

يقول الله سبحانه وتعالى في محكم تنزيله "**. . . يَرفع الله الذين أمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات والله بما تعملون خبير. . .**"

سورة المجادلة الآية11

إهـداء

إلى من كان دائمًا معي في كل أعمالي إلى من هو في قلبي إلهي لا يطيب القلب إلا بشكرك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك

إلى ملاكي في الحياة إلى بسمة حياتي وروح فؤادي وعطر قلبي إلى أمي الحبيبة أطال الله في عمرها.

إلى من أحمل إسمه بكل فخر إلى بهجة عمري إلى رمز الأبوة ومثلي الأعلى

إلى أبي الغالي أدعو الله أن يشفيه شفاءًا لا يغادر سقما ويطيل الله في عمره

إلى جميع إخوتي: نسرين، مصطفى

إلى صديقتي "**هدى جيلح**" التي وقفت إلى جانبي ورافقتني طيلة مشواري الدراسي

إلى كل من ساعدني على إتمام هذا العمل من قريب أو بعيد

خيرة

شكر وعرفان

باسم الله والصلاة والسلام على رسول الله خاتم الأنبياء والمرسلين .

نحمد الله ونشكره على توفيقنا لإنهاء هذا العمل

ونتقدم بالشكر إلى الأستاذ المشرف الأستاذ الدكتور ﴿ **عامر الحاج** ﴾ الذي ساعدني على إتمام هذا العمل بفكره النير والعميق وبنصائحه القيمة ، كما أتقدم بالشكر إلى الأستاذ

"**غضبان حسام الدين**"على مساعدتي في إعدادهذه المذكرة

وإلى كل من مدى لي يد العون من قريب أو من بعيد

كما أتقدم بالشكر إلى صديقاتي: هدى، إيمان، لينة، آية ، أسماء.

وإلى كل من ساهم في هذا البحث ولو بكلمة طيبة .

فهرس الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1 -1	الوظيفة المحاسبية للإفصاح	04
2 -1	العلاقة بين البيانات والمعلومات	12
3 -1	جوهر الشفافية	25
1 -2	المنظومة المتكاملة الصادرة بتطبيق النظام المحاسبي المالي	35
2-2	التغيرات المحتملة في حقوق الملكية	70

فهرس الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	التمييز بين مصطلح البيانات والمعلومات	12
2-1	أوجه الإختلاف بين الإفصاح والشفافية	25
2-2	مستخدمي القوائم المالية	44
01-03	مقياس ليكارت الثلاثي	78
02-03	المعلومات الشخصية لعينة الدراسة	79
03-03	إختبار معامل ثبات كل العبارات	82
04-03	تحليل آراء المختصين للمحور الثاني	83
05-03	تحليل آراء المختصين للمحور الثالث(خاصية الملائمة)	85
06-03	تحليل آراء المختصين المحور الثالث(خاصية الموثوقية)	86
07-03	تحليل آراء المختصين المحور الرابع(خاصية الثبات)	88
08-03	تحليل آراء المختصين المحور الرابع(خاصية القابلية للمقارنة)	90
09-03	نتائج تحليل الانحدار	92

قائمة الملاحق:

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	قائمة المركز المالي	110
02	حساب النتائج حسب الطبيعة/الوظيفة	112
03	جدول تدفقات الخزينة الطريقة المباشرة	114
04	جدول تدفقات الخزينة الطريقة غير المباشرة	115
05	قائمة التغير في الأموال الخاصة	116
06	الملاحق	116
07	نموذج إستمارة البحث	122

قائمة الرموز

الرمز	الرمز بالغة الفرنسية/الإنجليزية	الرمز باللغة العربية
AAA	American Accounting Association	الجمعية الأمريكية للمحاسبين
IAS	InternationalAccounting Standards	معايير المحاسبة الدولية
IASC	International Accounting Standards Commitee	لجنة المعايير المحاسبة الدولية
IFRS	International Financial ReportingStandards	معايير الإبلاغ المالي
EEC	Economic Europe Commission	الجمعية الاقتصادية الاوربية
UN	UNITED NATION	منظمة الامم المتحدة
OCDE	Organisation de Coop. Ration et de Développement Economique	منظمة التعاون الإقتصادية والتنمية
IASB	InternationalAccounting Standards Bord	مجلس معايير المحاسبة الدولية
FASB	FinancialAccounting Standards Bords	مجلس معايير المحاسبة المالية
PCN	Plant Comptable National	المخطط الوطني المحاسبي
CNC	Conseil Nationalde laComptabilité	المجلس الوطني للمحاسبة

فهرس المحتويات:

الاهداء	**I.**
شكر وعرفان	**II.**
الملخص	**III.**
فهرس الرموز	**IV.**
فهرس المحتويات	**V.**
فهرس الاشكال	**VI.**
فهرس الجداول	**VII.**
فهرس الملاحق	**VIII.**
مقدمة	(أ- و)
الفصل الأول مدخل للإفصاح المحاسبي وجودة وشفافية المعلومات المحاسبية	
تمهيد	**02**
المبحث الاول: الافصاح المحاسبي	**03**
المطلب الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي	**03**
المطلب الثاني: حدود، انواع، واهداف الافصاح المحاسبي	**05**
المطلب الثالث: الإفصاح في ظل معايير المحاسبة الدولية	**08**
المطلب الرابع: العوامل المؤثرة على الإفصاح	**10**

المبحث الثاني:المعلومات المحاسبية	**10**
المطلب الاول عموميات حول المعلومات المحاسبية	**10**
المطلب الثاني: المعلومات المحاسبية	**13**
المطلب الثالث: خصائص المعلومات المحاسبية	**14**
المطلب الرابع انواع المعلومات المحاسبية	**16**
المبحث الثالث: جودة المعلومات المحاسبية	**17**
المطلب الاول: مفهوم جودة المعلومات المحاسبية	**17**
المطلب الثاني كيفية تقييم جودة المعلومات	**18**
المطلب الثالث معايير جودة المعلومات المحاسبية	**19**
المطلب الرابع: العوامل المؤثرة على جودة المعلومات المحاسبية	**21**
المبحث الرابع: شفافية المعلومات المحاسبية	**24**
المطلب الاول: مفهوم الشفافية وعلاقتها بالإفصاح	**24**
المطلب الثاني: أهمية الشفافية	**26**
المطلب الثالث: محددات الشفافية	**28**
المطلب الرابع: اهداف ومعوقات الشفافية	**28**
خلاصة الفصل الاول	**29**
الفصل الثاني: الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي(SCF)	
تمهيد	**31**
المبحث الأول: الإطار العام للنظام المحاسبي المالي(SCF) والقوائم المالية	**32**

المطلب الأول: ماهية النظام المحاسبي المالي (SCF)	32
المطلب الثاني: أسباب الانتقال الى النظام المحاسبي المالي(SCF)	37
المطلب الثالث: الإطار المفاهيمي للقوائم المالية	40
المطلب الرابع: عناصر ومكونات القوائم المالية	46
المبحث الثاني: الميزانية وفق النظام المحاسبي المالي(SCF)	50
المطلب الأول:ماهية الميزانية، مزاياها، عيوبها	50
المطلب الثاني: عناصر وشكل الميزانية	52
المطلب الثالث : أهمية وأهداف قائمة الميزانية	58
المبحث الثالث: جدول حساب النتائج وجدول سيولة الخزينة وفق النظام المحاسبي المالي (SCF)	59
المطلب الأول: ماهية جدول حساب النتائج، أهميته، إيجابياته، سلبياته	59
المطلب الثاني: عناصر وشكل جدول حساب النتائج	61
المطلب الثالث: ماهية جدول سيولة الخزينة، أهميتها، مميزاتها	63
المطلب الرابع: أنواع التدفق النقدي	65
المبحث الرابع: قائمة تغير الأموال الخاصة والملاحق وفق النظام المحاسبي المالي (SCF)	68
المطلب الاول: ماهية جدول تغير الأموال الخاصة ومميزاتها	68
المطلب الثاني: مكونات تغير الأموال الخاصة	69
المطلب الثالث: ماهية قائمة الملاحق ومميزاتها	71
المطلب الرابع: محتوى ملحق القوائم المالية	72

خلاصة الفصل الثاني	**74**
الفصل الثالث: دراسة لآراء عينة من المختصين(أكاديميين، مهنيين، اطارات عاملة في الضرائب)	
تمهيد	**76**
المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية	**77**
المطلب الأول: تصميم الاستبيان	**77**
المطلب الثاني: تحديد حجم العينة الاصلي	**77**
المطلب الثالث : تحديد اقسام ومحاور الاستبيان	**78**
المبحث الثاني: مراحل اعداد وتحليل نتائج الاستبيان	**79**
المطلب الأول: تحليل المعلومات الشخصية	**79**
المطلب الثاني: تحليل عبارات الاستبيان	**82**
المطلب الثالث: إختبار فرضيات الدراسة	**90**
خلاصة الفصل	**92**
الخاتمة العامة	**98**
قائمة المراجع	**104**
الملاحق	**111**

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على جودة وشفافية المعلومات المحاسبية ، حيث تطرقنا بالدراسة إلى المفاهيم العامة المتعلقة بالإفصاح المحاسبي وجودة وشفافية المعلومات المحاسبية، ثم إلى النظام المحاسبي المالي(SCF) حيث تمت دراسة المفاهيم النظرية المتعلقة به وكذا دراسة القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي(SCF)، ثم إسقاط ماتم دراسته في الجانب النظري ومحاولة معرفة آراء عينة من المختصين حول الموضوع وذلك بإستخدام إستبيان شمل أكاديميين(أساتذة مختصين في المحاسبة)، ومهنيين(محاسب معتمد، محافظ حسابات، خبير محاسبي)، وإطارات عاملة في مديرية الضرائب، حيث تم توزيع 50 إستمارة إستبيان تتضمن أربعة محاور وتم إستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS لمعالجة الإستبيان الموزع على عينة مجتمع الدراسة وتم التوصل إلى النتائج التالية:

- ✓ إن الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي (SCF) يؤثر إيجابا على جودة المعلومات.
- ✓ الفصاح وفق النظام المحاسبي المالي (SCF)يوفر خاصية الملائمة، الموثوقية، الثبات، والقابلية للمقارنة.
- ✓ القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي تتمتع الى حد بعيد بالخصائص النوعية.
- ✓ القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي لا تتوافق مع متطلبات النظام الجبائي الجزائري.

<u>الكلمات المفتاحية</u>: الإفصاح المحاسبي ، النظام المحاسبي المالي(SCF) المعلومات المحاسبية، جودة المعلومات المحاسبية، الشفافية، القوائم المالية.

Résumé:

L'objectif de cette étude est de mettre en évidence l'impact des informations comptables dans le système de comptabilité financière sur la qualité et la transparence des informations comptables, en se concentrant sur les concepts généraux liés aux informations comptables, à la qualité et à la transparence des informations comptables et au système de comptabilité financière (SCF). (SCF), puis abandonnent ses études sur le plan théorique et tentent de connaître l'opinion d'un échantillon de spécialistes sur le sujet, à l'aide d'un questionnaire comprenant des universitaires (professeurs de comptabilité) et des professionnels (Comptable agréé, Gouverneur des comptes, Expert Expert SPIE), et les pneus qui travaillent dans la Direction des impôts, où la distribution d'un questionnaire contenant 50 quatre axes ont été utilisés programme d'analyse statistique SPSS pour répondre au questionnaire distribué à une population d'étude de l'échantillon a été atteint les résultats suivants:

- ✓ Divulgation La divulgation dans le cadre du système de comptabilité financière (SCF) a une incidence positive sur la qualité de l'information.
- ✓ Les écarts dans le système de comptabilité financière (SCF) fournissent les caractéristiques de pertinence, de fiabilité, de cohérence et de comparabilité.
- ✓ Les états financiers préparés conformément au système de comptabilité financière sont largement caractérisés par des caractéristiques qualitatives.
- ✓ Les états financiers préparés conformément au système de comptabilité financière ne sont pas conformes aux exigences du système fiscal algérien.

Les mots clé:

Informations comptables, système de comptabilité financière (SCF), informations de comptabilité, informations de comptabilité de qualité, transparence, états financiers.

مقدمة عامة

منذ بداية ستينات القرن العشرين بدأ اتجاه البحث المحاسبي يرتكز على الإهتمام بالمعايير المحاسبية على حساب الإتجاه التقليدي المعروف بمسك الدفاتر المحاسبية فقط، ومن هذا المنطق أصبحت المحاسبة نشاطا خدميا يهتم بتوفير المعلومات المحاسبية ومنه التركيز على النفعية كمعيار للمعلومات المحاسبية المقدمة لمختلف المستخدمين لمساعدتهم في عملية إتخاذ القرارات، أي أن المحاسبة لم تعد وظيفتها تقتصر على مجرد عملية تسجيل البيانات بالدفاتر والسجلات المحاسبية والمالية فقط، وعرضها وتلخيصها في صوة حسابات ختامية تعبر عن المركز المالي للمؤسسة ، بل أصبحت نظاما متكاملا للمعلومات يقوم على مجموعة من المكونات تتكامل مع بعضها البعض لتحقيق هدف معالجة البيانات عن طريق التسجيل والتبويب والتلخيص لتحويلها الى معلومات محاسبية مستخلصة من القوائم المالية.

ومع إدراك الجزائر لأهمية وضرورة توحيد المبادئ المحاسبية، قامت بمجموعة من الإصلاحات المحاسبية تمخض عنها تبني نظام محاسبي مالي مبني على أساس مبادئ محاسبية دولية، وجاء النظام المحاسبي المالي بمجموعة من التغيرات في مجال الممارسة المحاسبية في الجزائر، إذ أنه جاء لتغطية النقائص التي كانت في المخطط المحاسبي الوطني وقصوره على تلبية حاجيات مستخدميه، حيث أنه بتطبيق النظام المحاسبي المالي كان الهدف الرئيسي للمؤسسات الجزائرية إنتاج معلومات تعطي صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسات بغية جلب المزيد من المستثمرين سواء داخليًا أو خارجيًا.

ولقد كان هناك اجتماع من قبل المختصين في المحاسبة بضرورة وجود إفصاح كافي للمعلومات المحاسبية ويتطلب الإفصاح الكافي بأن يتم تصميم وإعداد التقارير المالية بحيث تصور الأحداث الإقتصادية التي أثرت بالمنشاة خلال فترة النشاط، وأن تحتوي هذه التقارير المالية على بيانات ومعلومات كافية تجعلها مفيدة ونافعة وغير مضللة للمستثمر العادي أو لمستخدمي القوائم المالية بصورة عامة.

وهذا يعني أن تتضمن القوائم المالية والتقارير كل المعلومات الهامة التي تظهر المنشاة في صورة تعبر عن أوضاعها الحقيقية في ظل الظروف البيئية المحيطة بها.

ويعد مبدأ الإفصاح المحاسبي من المفاهيم والمبادئ المحاسبية الهامة التي تلعب دورًا متميزًا في إثراء قيمة ومنفعة البيانات والمعلومات المحاسبية التي تظهره القوائم المالية، والتي تستخدم لأغراض إتخاذ

قرارات الاستثمارية والائتمانية في المنشاة وكذا القرارات المرتبطة بتشغيل وإستغلال الموارد المتاحة للمنشاة.

ومن المعروف أن الهدف الرئيسي من الإفصاح المحاسبي هو إشباع حاجات مستخدمي القوائم المالية من البيانات والمعلومات المحاسبية، وبالتالي فإن تصرفات هؤلاء المستخدمين سوف تتأثر بكمية ونوعية هذه البيانات والمعلومات التي تم الإفصاح عنها فبالنسبة للأطراف الخارجية سوف تتأثر درجة رشد قراراتها الاقتصادية المتعلقة بالإستثمار ومنح الإئتمان للمنشآت، وبالنسبة لإدارة المنشآت فان تصرفاتها الإقتصادية ستؤثر على المنشاة المالية والاقتصادية بصورة عامة .

1- الإشكالية:

وعلى ضوء ما تقدم يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هو أثر الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي(SCF)على جودة وشفافية المعلومات المحاسبية؟

الأسئلة الفرعية:

- هل النظام المحاسبي المالي(SCF) المستمد من معايير المحاسبة الدولية يضمن مستوى كافي من الإفصاح لمختلف الأطراف المستفيدة ؟
- هل الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي(SCF) جدير بتوفير معلومات ذات جودة عالمية؟
- ما الخصائص الواجب توفرها في المعلومات المحاسبية كي تعتبر ذات جودة؟
- هل الإفصاح في ظل النظام المحاسبي المالي(SCF) يهتم بالخصائص النوعية الاساسية والثانوية للمعلومات المحاسبية؟
- ما مدى توفر خاصية الملائمة والموثوقية في المعلومات المحاسبية؟
- ما مدى توفر خاصية الثبات والقابلية للمقارنة في المعلومات المحاسبية؟

وللإجابة على الأسئلة المطروحة يتم صياغة وبلورة الفرضيات التالية:

2- فرضيات البحث:

1. النظام المحاسبي المالي(SCF) المستمد من معايير المحاسبة الدولية سيضمن مستوى كافي من الإفصاح .
2. النظام المحاسبي المالي(SCF) يوفر معلومات ذات جودة عالية تخدم مختلف المستخدمين لها.
3. يجب توفر مجموعة من الخصائص النوعية الأساسية والثانوية في المعلومات المحاسبية كي تصبح ذات جودة.
4. الإفصاح في ظل النظام المحاسبي المالي(SCF) يهتم بالخصائص الأساسية والثانوية للمعلومات المحاسبية.
5. هناك علاقة وثيقة بين القوائم المالية والمعلومات المحاسبية حيث يتم إعداد وتفسير المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية والتعبير عن جودتها بمدى ملائمتها وموثوقيتها.
6. المعلومات المقدمة وفق النظام المحاسبي المالي(SCF) ثابتة وقابلة للمقارنة تمكن مستخدميها من إتخاذ قرارات بشكل سليم.

3-أسباب إختيار الموضوع:

-الرغبة الذاتية في البحث في هذا الموضوع إضافتاً إلى إرتباطه الوثيق بتخصص المحاسبة الذي أنا أدرس فيه.

- التعرف على طرق الإفصاح ومدى قدرة المؤسسات الجزائرية على تطبيقها في مؤسساتها.

- إثراء معلوماتي في هذا المجال.

4-أهمية البحث:

تستمد هذه الدراسة أهميتها في التأكد من أهمية تطبيق قواعد الإفصاح المالي في المؤسسات الجزائرية والإستفادة منه في تطوير الممارسات المحاسبية وذلك من خلال إبراز أثره على جودة وشفافية المعلومات المحاسبية التي يتم إصدارها عن طريق النظام المحاسبي وتكون في التقارير المالية.

5-أهداف البحث:

-التعرف على معايير جودة المعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي.

- معرفة أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المحاسبية.

- معرفة الخصائص النوعية الأساسية والثانوية للمعلومات المحاسبية.

- تحليل خصائص جودة المعلومات المحاسبية المتمثلة في الملائمة والموثوقية والثبات

والقابلية للمقارنة.

- إبراز أهمية الإفصاح في تعزيز الثقة بين المنشاة ومستخدمي القوائم المالية.
-بيان أهمية جودة المعلومات المحاسبية وحاجة المستخدمين إليها.
- محاولة إظهار أهمية القوائم المالية في النظام المحاسبي المالي .

6-منهج البحث:

- ❖ المنهج الوصفي وتم إستعمال هذا المنهج في معالجة الفصلين النظريين ، من خلال التطرق لمفهوم الإفصاح وأنواعه والعوامل المؤثرة فيه وكذا الفصل الثاني الخاص بوصف القوائم المالية.
- ❖ المنهج الإحصائي والتحليلي في الفصل الثالث من خلال تحليل نتائج الإستبيان.

7-الدراسات السابقة:

- **مداني بالغيث أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات الجزائرية في ظل أعمال التوحيد الدولية بالتطبيق على حالة الجزائر**

البحث عبارة عن أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية بجامعة الجزائر 2004، تدور إشكاليتها حول مدى أهمية إصلاح النظام المحاسبي المالي في ظل أعمال التوحيد والتوافق المحاسبيين الدوليين؟ وما هي السبل الكفيلة بتفعيله لملاءمة الواقع الاقتصادي الجديد للجزائر؟ أكد الباحث من خلالها على إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسة يجب أن يستند الى معايير المحاسبة الدولية ويتم بالموازاة مع إصلاح المنظومة المالية والتشريعية والجبائية قام فيها الباحث بإنجاز إستقصاء حول الاصلاح المحاسبي في الجزائر، وقدم عينة متنوعة من أربعة فئات من الاطراف الفاعلة في الميدان الحاسبي ، وقد خلصت الدراسة الى إن إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات يعد أمرا ضروريا لضمان مسايرة الممارسة المحاسبية لكافة المستجدات والتحولات التي تعرفها الجزائر، كما تطرق لعملية توحيد مخرجات النظام المحاسبي المتمثلة في المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية، فنجاح عملية التوحيد يكمن في الحصول على قوائم مالية قابلة للمقارنة ومعلومات ذات جودة عالية مما يخدم للمؤسسة ومختلف الأطراف التي لها فائدة من الإطلاع على القوائم المالية التي ينتجها النظام المحاسبي بالدرجة الاولى.

- **سعيدي عبد الحليم تحت عنوان محاولة تقييم إفصاح القوائم في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي**

دراسة عينة من المؤسسات رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية تخصص: محاسبة جامعة محمد خيضر بسكرة 2015،قام من خلال هذه الدراسة تعالج هذه الأطروحة واقع العمل المحاسبي بعد دخول النظام المحاسبي المالي حيز التنفيذ سنة 2010، ومحاولة تقييم إفصاح القوائم المالية وفق المتطلبات القانونية التي نص عليها SCF، من خلال دراسة إستكشافية لعينة من المؤسسات تم تقسيمها حسب طبيعتها إلى ثلاثة فئات هي: المؤسسات الوطنية ، والشركات التي تملك قيم مسعرة في البورصة، والشركات الاجنبية ومتعددة الجنسيات.

- **ناجي بن يحي تحت عنوان دور جودة المعلومات المحاسبية في تحسين الإفصاح المحاسبي**

رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص: محاسبة جامعة محمد خيضر بسكرة2013، دراسة حالة شركة المطاحن الكبرى للجنوب GM SUD بسكرة

حيث تطرق في هذه الرسالة إلى معرفة أثر خصائص المعلومات المحاسبية المعروضة في القوائم المالية على زيادة كفاءة الإفصاح وتدور إشكاليتها حول دور جودة المعلومات المحاسبية في تحسين الإفصاح المحاسبي .

وإهتمت هذه الدراسة أساسًا في القسم النظري بدراسة المحاسبة كنظام للمعلومات وكذلك خصائص المعلومات المحاسبية ومدى تأثيرها على الإفصاح المحاسبي وفقًا لمعايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي أما الدراسة الميدانية فقد تضمنت إعداد وتحضير الإستبيان، مرورًا بتوزيعه، ثم جمع الإستمارات ومعالجتها حيث إقتصت الدراسة على القوائم المالية لشركة مطاحن الجنوب، وعينة الدراسة المتمثلة في الإدارة، محافضي الحسابات ،الأكاديميين، ومصلحة الضرائب.

حيث هدفت الدراسة إلى إبراز دور جودة المعلومات المحاسبية في إنتاج قوائم مالية تحتوي على إفصاح أمثل ،وتعزيز الثقة بين المنشاة و مستخدمي القوائم المالية .

8- صعوبات الدراسة:

-التجاوب السلبي لبعض المستجوبين، من خلال عدم الإجابة على الأسئلة،أو عدم إرجاع الإستمارات.

-التباعد الجغرافي للمستجوبين، مما أدى إلى طول فترة إسترجاع الإستبيانات.

9-هيكل البحث:

لإنجاز هذا البحث قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة فصول تضمنت :

المقدمة: تشمل الإشكالية والتصور العام للبحث.

الفصل الأول: يحمل عنوان الإفصاح المحاسبي وجودة وشفافية المعلومات المحاسبية تطرقنا من خلاله إلى أربعة مباحث المبحث الأول الإفصاح المحاسبي أما المبحث الثاني المعلومات المحاسبية والمبحث الثالث جودة المعلومات المحاسبية أما المبحث الرابع شفافية المعلومات المحاسبية.

أما الفصل الثاني بعنوان الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي(SCF) تضمن أربعة مباحث

المبحث الأول: الإطار العام للنظام المحاسبي المالي والقوائم المالية(SCF) والمبحث الثاني الميزانية وفق النظام المحاسبي المالي(SCF) أما المبحث الثالث جدول حساب النتائج وجدول سيولة الخزينة وفق النظام المحاسبي المالي(SCF) وأخيرا المبحث الرابع قائمة تغير الأموال الخاصة والملاحق وفق النظام المحاسبي المالي(SCF)

أما بالنسبة للفصل الثالث : دراسة لآراء عينة من المختصين (اكاديميين، مهنيين، إطارات عاملة في الضرائب.) فقد تضمن مبحثين

المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية

المبحث الثاني: مراحل إعداد وتحليل الإستبيان

الفصل الأول:

مدخل للإفصاح المحاسبي

وجودة وشفافية معلومات المحاسبية

تمهيد:

إن علم المحاسبة الذي يطلق عليه الكثير من الباحثين لغة الأعمال مازال يتطور بشكل سريع ليواكب التطور والإنفتاح الكبيرين الذي يشهدهما الإقتصاد العالمي بحيث انتقلت المحاسبة من مجرد مسك للدفاتر وتنظيم السجلات إلى نظام للمعلومات تخص بالقياس والإفصاح عن نتائج الأحداث الإقتصادية والمالية للمؤسسات إلى فئات عديدة لها مصالح فيها.

وبالتالي يعتبر الافصاح عن المعلومات إحدى شقي الوظيفة المحاسبية وهو من المواضيع الحيوية والمهمة التي تلقى إهتمامًا كبيرًا ومتزايد في السنوات الأخيرة ذلك إن الحصول على المعلومات أصبحت من القضايا الملحة في عالم المال والاعمال ،وهذه المعلومات تكون مترجمة في شكل قوائم وتقارير مالية تعكس ما وقع في المؤسسة الاقتصادية من أحداث وبالتالي فالإفصاح وسيلة وإدارة فعالة لإيصال نتائج أعمال المؤسسة لمستخدمي هذه القوائم لذا الزمت التشريعات القانونية ومعايير الحاسبة الدولية معدي القوائم المالية بتوفير متطلبات معينة كحد ادنى من المعلومات التي يجب الإفصاح عنها وكيفية عرضها بغية الحصول على لغة محاسبية عالمية مفهومة تسهل عملية إتخاذ القرار لمستخدمي القوائم المالية.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث:

المبحث الأول: الإفصاح المحاسبي.

المبحث الثاني: المعلومات المحاسبية.

المبحث الثالث: جودة المعلومات المحاسبية.

المبحث الرابع: شفافية المعلومات المحاسبية.

المبحث الأول: الإفصاح المحاسبي

المطلب الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي

تختلف وجهات النظر حول مفهوم وحدود الإفصاح عن المعلومات الواجب توفرها في البيانات المالية المنشورة وينبع ذلك الإختلاف اساسًا من إختلاف مصالح الأطراف ذات العلاقة الذي ينعكس على الزاوية الذي ينظر من خلالها كل طرف نحو المشكلة.

*نشير أن الإفصاح لغة هو "الكشف عن الشيء وبيانه" ويهدف الإفصاح إلى تمييز الظاهرة موضوع الدراسة وتوضيح معالمها بشكل يسهل معه فهم المعنى المقصود كما يفيد في تحديد الإتجاهات والموضوعات الرئيسية التي لها أهمية نظرًا لتزايد الطلب على المزيد من الإفصاح من قبل المستخدمين المختلفين للمعلومات[1].

* الإفصاح يعني الظهور والوضوح فيقال أفصح الصبح اذا بدأ ضوؤه يظهر[2].

* كما يعرف الإفصاح بشكل عام على أنه "بث المعارف من مصدر إنتاجها الى الجهة التي تستخدمها وتستفيد منها فالإفصاح هو نقل هادف للمعلومات ممن يعلمها لمن لا يعلمها[3].

* أما مفهوم الإفصاح من طرف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين(AAA) فجاء بانه "عرض للقوائم المالية بكل وضوح طبقا للمبادئ المحاسبية المقبولة عموما ويتعلق ذلك بشكل وتصنيف المعلومات الواردة في القوائم والتقارير المالية ومعاني المصطلحات الواردة بها حيث تكون أكثر ملائمة للتنبؤ بوضعية الشركة مستقبلا وذلك لإتخاذ القرار الاستثماري الملائم"[4].

*وكتعريف شامل للتعاريف السابقة عرف الإفصاح على أنه "عملية إظهار المعلومات المالية سواءً كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية ، والتي ليس لها سلطة الإطلاع على الدفاتر والسجلات للمؤسسة.

فالشكل التالي يوضح الإفصاح المحاسبي كوظيفة محاسبية لتوصيل المعلومات لمستخدميها:

---

[1] فريد ريك تشوي، وكارول ان فروست وجباري ميك، تعريب: محمد عصام الدين زايد **المحاسبة الدولية**،دار النشر المريح، السعودية،2004، ص 189.

[2] حسني عبد الجليل ، **دور المراجع الخارجي في زيادة فعالية الافصاح والشفافية**، المجلة العلمية البحوث والدراسات التجارية كلية التجارة وادارة الاعمال ،جامعة حلوان ، العدد الاول، 2000،ص09 .

[3] هبة عبد العاطي، محمد رزق،**تحديد مستوى الافصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير الماليةفي المنظمات العامة المصرية**–دراسة تحليلية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث العلمية، كلية التجارة وادارة الاعمال - جامعة الحلوان، العدد الاول،ج2،2011،ص 164 .

[4] حسين مصطفى الهلالي، **معايير المحاسبة الدولية (الجذور، الحصاد، المستقبل) دورية المحاسبين ومراقبي الحسابات فيقرارات الادارة**، الشارقة، الامارات العربية المتحدة،2006،ص 07.

الشكل(1-1) :الوظيفة المحاسبية للإفصاح

وظيفة القياس(تجميع، تبويب، البيانات عن الأصول الإقتصادية ومصادرها وتغيراتها خلال الفترة المحاسبية)[1].

معايير محاسبة تحكم القياس والإعتراف والإفصاح وقوانين منظمة الشركات.

القوائم المالية:

-جدول حساب النتائج

-قائمة الميزانية

-جدول سيولة الخزينة

-جدول التغير في الأموال الخاصة.

(تتضمن معلومات محاسبية)

الإفصاح المحاسبي

وظيفة الإتصال(توصيل البيانات والمعلومات الى الفئات المستخدمة لها)

المصدر:عون وردية، **دور النظام المحاسبي المالي (SCF) في الافصاح عن المعلوماتالمالية-دراسة حالة مؤسسة الاحسان البويرة**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، جامعة اكلي محند لحاج، 2014 2015، ص 21.

[1]عون وردية، **دور النظام المحاسبي المالي(scf)في الافصاح عن المعلومات المالية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة اكلي محند لحاج، 2015/2014،ص21.

المطلب الثاني: حدود،أنواع، وأهداف الإفصاح المحاسبي.

1-حدود الإفصاح المحاسبي:

ساد إتجاه كبير لدى العامة خلال السنوات القليلة الماضية يطالب بدرجة أكبر من الإفصاح، ومن أسباب النمو الكبيرفي الإقتصاد العالمي في السنوات السابقة قدرة المؤسسات والكيانات الأخرى على إتاحة المعلومات عبر حدود في وقت قصير جدًا من خلال التقنيات الحديثة المعتادة.

وهذه القدرة المضافة على الإتصال لها أيضا سلبياتها حيث يجب على المؤسسات الحذر وتقليل المخاطر التي قد تقوم الشركات وأصحاب المصالح فيها بفحص المعلومات والتحديد الدقيق والخاطئ منها.

ففي الإقتصاديات الحرة يفرض على المؤسسات الإفصاح عن المعلومات المادية فقط وإعتبرت المحاكم الأمريكية ان المعلومات تكون مادية اذا كان هناك إحتمال كبير بأن الإفصاح عن حقيقة ثم إغفالها كان يمكن أن يغير من الناتج إجمالي المعلومات من وجهة نظر المستثمر العاقل، وعلى سبيل المثال تكون الحقيقة مادية إذا كان يمكن للمستثمر ان يأخذها في إعتباره عند اتخاذ قرار بالشراء أو تجميد السندات[1].

2-أنوع الإفصاح المحاسبي:

يعد الإفصاح المحاسبي أهم الموضوعات المثيرة للجدل في الوسط المهني بين المحاسبين أنفسهم أو بينإدارة المؤسسة ومراجعي الحسابات من جهة وبين مستخدمي القوائم المالية من جهة أخرى، ونادرا ما ترد كلمة الافصاح بشكل مستقل بل غالبا ما ترد مرتبطة بألفاظ أخرى ويمكن القول ان أنواع الإفصاح المحاسبي هي:

2-1الإفصاح الكافي:

ويعتبر من أكثر المعلومات إستخدامًا وهو يشير الى الحد الأدنى من المعلومات الذي يلزم عنه أن تكون القوائم المالية غير مضللة، أي يتضمن هذا النوع الإفصاح عن الحد الادنى من المعلومات المالية المطلوبة من قبل مستخدمي القوائم المالية[2].

---

[1]طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات، شركات قطاع عام وخاص ومصارف المبادئ والمفاهيم والتجارب والمتطلبات**، الدار الجامعية،2008، ص 832.

[2]ايناس عبد الله حسن، **الفجوة بين الافصاح في المحاسبة و الافصاح في التدقيق في ظل القواعد المحاسبية، نشرة المجمع العربي للمحاسبينالقانونيين**، ايار2002، ص ص 23-30.

2-2الإفصاح العادل:

يعني بتوفير رعاية متوازنة لإحتياجات كافة الاطراف المعنية، وهو ينطوي على هدف أخلاقي يستلزم المعاملة المتوازنة والمتوازنة والمتساوية بين مستخدمي المعلومات المالية من خلال الإهتمام المتوازن بإحتياجات جميع الأطراف المعنية.

2-3الإفصاح الشامل:

يتمثل في كافة المعلومات الملائمة التي تؤثر بشكل أو بآخر في سلوك مستخدمي القوائم المالية بدقة حتى تضمن عدم إخفاء أي معلومة جوهرية قد تؤثر على مصالح المستثمر العادي، ويجب التنبيه أن الإفصاح الشامل لا يقصد به عرض كافة المعلومات دون تمييز، فالإفراط في المعلومات المعروضة أمر غير مستحب نظرا لعرض تفاصيل غير مهمة مما يؤدي الى إخفاء معلومات هامة وتجعل القوائم المالية صعبة الفهم والتفسير بالإضافة الى تحمل التكاليف إضافية بدون مبرر.

2-4الإفصاح الإلزامي:

ويتم الإفصاح هنا وفقا لما نصت عليه القوانين المختصة وذلك قد يكون على حساب معلومات أخرى ربما تكون مهمة، الا ان القوانين المختصة لم تول الإهتمام الكافي لإظهارها.

2-5الإفصاح التثقيفي: (الإعلامي)

هو التحول نحو المطالبة بالإفصاح عن المعلومات الملائمة لإتخاذ القرارات مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية، الإفصاح عن الإنفاق الرأسمالي الحالي والمخطط ومصادر تمويله.

2-6 الإفصاح الملائم:

وهو الإفصاح الذي يلائم حاجة مستخدمي القوائم المالية وظروف الشركة وطبيعة نشاطها حيث ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات بل الأهم من ذلك أن تكون ذات قيمة ومنفعة لمستخدميها، وتتناسب مع نشاط الشركة وظروفها الداخلية[1].

[1] ايناس عبد الله حسن، مرجع سابق، ص ص 23-30.

2-7 الإفصاح الوقائي:

ويعني أن التقارير المالية يجب أن يتم الإفصاح فيها عن كل ما يجعلها غير مضللة لأصحاب الشأن، ويهدف الإفصاح الوقائي الى حماية المجمع المالي وبصفة خاصة المستثمر العادي الذي له قدرة محدودة على إستخدام المعلومات المالية.

2-8 الإفصاح الكامل:

ويعني أن القوائم المالية المنشورة والايضاحات المتممة لها يتعين أن تتضمن أي معلومات إقتصادية تعتبر جوهرية بشكل كافي، ويهدف تحسين وضوح وجودة وكمية المعلومات الإقتصادية المفصح عنها فهو يزيد من ملائمة ومصداقية المعلومات المالية[1].

3-أهداف الإفصاح المحاسبي:

-وصف البنود المعترف بها ، وتوفير قياسات ملائمة لهذه البنود عدا تلك القياسات المندرجة في القوائم المالية كتحديد القيمة العادلة المقدمة للأدوات المالية من خارج القائمة المالية.

- وصف البنود غير المعترف بها ، وتوفير قياسات مناسبة لها، كوصف الضمانات المباشرة وغير المباشرة للديون المباشرة للآخرين.

- توفير معلومات لمساعدة المستثمرين والدائنين لتقييم مخاطر وإحتمالات كل من البنود المعترف وغير المعترف بها كتوضيع سياسة المؤسسة فيما يتعلق بالرهن.

- توفير معلومات مهمة تسمح لمستخدمي القوائم المالية بالمقارنة ضمن السنة الواحدة وبين السنوات السابقة.

- توفير معلومات عن التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية.

- مساعدة المستثمرين في تقدير العائد عن الإستثمار ، كتحديد نسبة توزيعات الاسهم.

- الإفصاح المحاسبي يهدف الى إزالة الغموض وتجنب التضليل في عرض المعلومات المحاسبية[2].

---

[1] ايناس عبد الله حسن، مرجع سابق، صص 23-30.

[2] احمد بلقاوي، **نظرية المحاسبة** تعريب رياض عبد الله ، دار اليازوري للنشر والتوزيع ، عمان الاردن، 2009 ص403.

المطلب الثالث: الإفصاح في ظل معايير المحاسبة الدولية.

أولت معايير المحاسبة الدولية إهتمام كبير نحو اعتبارات الإفصاح، وذلك بغرض زيادة تحسين جودة المعلومات المحاسبية حيث لا يوجد معيار واحد فقط يتناول الإفصاح المحاسبي ، وكيفية عرض القوائم المالية من حيث شكل ومحتوى ، وهيكل القوائم المالية والسياسات المحاسبية ، وبالطبع فان جميع معايير المحاسبة الدولية تحدد بعض الإفصاحات المطلوبة ومن أهم المعايير التي تناولت الإفصاح المحاسبي ما يلي :

-معيار المحاسبة الدولية رقم(1)

*عرض القوائم المالية

- معيار المحاسبة الدولية رقم(24)

*الافصاح عن الاطراف ذوي العلاقة.

- معيار المحاسبة الدولية (30).

*الإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمنشآت المماثلة الذي حل محله المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم(07) الأدوات المالية وقد تم وضع قواعد خاصة بالإفصاح في جميع المعايير المحاسبية الدولية الاخرىتتعلق بكيفية ومتطلبات العرض والإفصاح عن المعلومات، التي تتعلق بالموضوع الذي يعالج كل معيار من هذه المعايير.

1-عرض القوائم المالية:

إن متطلبات الإفصاح المحاسبي تقتضي ضرورة إعداد مجموعة من القوائم المالية في ضوء المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عما، حتى تقلل من درجة التباين في المعلومات أو ما يسمى بحالة إحتكار المعلومات ، مما يكون له آثار ملموسة في تحقيق التكافؤ والعدالة لدى المستخدمين ونتيجة لذلك حرصت لجنة المحاسبة الدولية IASCعلى إصدار المعيار الدولي (IAS01).

عرض القوائم المالية المعدل عام1997 والذي أصبح ساري المفعول على القوائم المالية في الأول من يوليو 1998. وقد عدل هذا الأخير لغرض تطبيقه ابتداءً من 1 يناير 2005.وقد تناول القواعد المنظمة للإفصاح في التقارير المالية كما جاءت في المعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS01)[1].

نطاق المعيار: تطرق الى إعداد القوائم المالية بإستثناء قائمة التدفقات النقدية أي قائمة المركز المالي وقائمة الدخل الشامل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية والملاحظات عن القوائم المالية[1].

[1] **المجمع العربي للمحاسبين القانونيين المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية**، عمان، 2006.

2-قائمة التدفقات النقدية:

لقد تطرق المعيار المحاسبي (IAS07)قائمة التدفقات النقدية والتي تم تخصيصه فقط لهذه القائمة الى عرض معلومات عن التغيرات التاريخية في النقدية والنقدية المعادلة لمنشاة ما عن طريق قائمة تبين المقبوضات النقدية والمدفوعات النقدية للمؤسسة خلال فترة معينة والتي تم تصنيفها الى تدفقات من الأنشطة التشغيلية أو الأنشطة الإستثمارية أو الأنشطة التمويلية[2].

3-إفصاحات الطرف ذات العلاقة:

يتطرق المعيار الى العلاقات التي تثر على مركز المنشاة المالي وربحيتها وتدفقاتها النقدية ووجوب الإفصاح عنها.

3-1 تحديد متطلبات الإفصاح:

-العلاقات بين الشركات الأُم والشركات التابعة.

- العمليات مع الأطراف ذات العلاقة.

- تعويض الإدارة .

- المنشآت ذات العلاقة بالحكومة[3].

4- الأدوات المالية: الإفصاحات

لقد تم إصدار المعيار (IFRS07) لتخصيصه فقط للإفصاح المتعلق بالأدوات المالية والمخاطر الناتجة عن التعامل بها، ويتطرق المعيار الى أهمية الأدوات المالية بالنسبة للمركز المالي وأداءها المالي من خلال قائمة الدخل الشامل، السياسات المحاسبية المتعلقة بالأدوات المالية، التحوط للمخاطر المتعلقة بالأدوات المالية وكيفية إدارتها وتطبيق محاسبة التحوط ، علاوة على الإفصاحات الكمية والنوعية عن هذه المخاطر، قياس الأدوات بالقيمة العادلة[4].

المطلب الرابع: العوامل المؤثرة على الإفصاح

توجد مجموعة من العوامل المؤثرة على الإفصاح المحاسبي نجد من بينها:

-1- نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم:

---

[1]خالد جمال الجعارات، **مختصر المعايير المحاسبة الدولية 2015**،ملتقى دولي حول المعايير المحاسبة في تفعيل اداء المؤسسات، ورقلة،2014، ص 46.

[2]خالد جمال الجعارات ، **معايير التقارير المالية الدوليةIAS/IAFRS**، مكتبة الجامعة ، الشارقة 2007،ص 113.

[3]خالد جمال الجعارات، مرجع سابق،ص81 ،82.

[4]خالد جمال الجعارت، مرجع سابق، ص34.

لاشك أن نوعية المستخدمين وطبيعة إحتياجاتهم من دولة الى أخرى نتيجة إختلاف طبيعة ونوعية النظام الاقتصادي السائد في كل دولة، ففي الدول المتقدمة ذات الاقتصاد الرأسمالي نجد أن المستخدمين الرئيسيين هم المستثمرون الحاليون والمرتقبون والدائنون، في حين نجد الحكومة هي المستخدم الرئيسي للقوائم المالية في الدول ذات الاقتصاد المركزي، لذا فمن الطبيعي ان تختلف طبيعة المعلومات المفصح عنها بإختلاف نوعية المستخدمين الرئيسيين في كل دولة.

-2- الجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح:

تختلف الجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح باختلاف مداخل التنظيم المحاسبي المتبناة لكل دولة، فالدول التي تتبع المدخل القانوني فان خطة المحاسبة الوطنية هي المصدر المهم للوائح المحاسبية(مثل فرنسا) في حين الدول التي تتبع مدخل التنظيم الذاتي فإن المنظمات المهنية وهيئات تبادل الأوراق المالية هي التي تقوم بتحديد معايير ودرجة الإفصاح (الولايات م أ).

-3- المنظمات والمؤسسات الدولية:

نجد من بينها الجمعية الاقتصادية الاوربية(EEC)، ومنظمة الامم المتحدة (UN)، ومنظمة التعاون الاقتصادية والتنمية (OCDE)، ومجلس معايير المحاسبة الدولية(IASB)، ومجلس معايير المحاسبة المالية(FASB).

هذه المنظمات تؤثر على الإفصاح بدرجات متفاوتة، وذلك من خلال إصدارها توصيات تتعلق بالإفصاح[1].

[1] محمد مبروك ابو زيد، **المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية**،ط1، ايتراك للنشر والتوزيع القاهرة، مصر 2005،ص ص586-592.

المبحث الثاني: المعلومات المحاسبية.

المطلب الأول: عموميات حول المعلومات المحاسبية.

أولاً : تعريف البيانات والمعلومات:

يستخدم البعض لفظ البيانات والمعلومات على نفس المفهوم، بينما في الواقع ان كلا المفهومين مختلف عن الآخر وهذا ما يتم توضيحه في الطرح الموالي.

1- مفهوم البيانات:

* **البيانات:** "هي تسجيل الوقائع والمواضيع عن طريق ملاحظتها أوالمعرفة في مجال معين مع إمكانية نقلها بين الأفراد في المؤسسة"[1].

*كماتعرف البيانات أيضًا:

هي مجموعة من حقائق غير منظمة قد تكون في شكل أرقام او كلمات أو رموز لا علاقة بين بعضها البعض، أي ليس لها معنى حقيقي ولا تؤثر في سلوك من يستقبلها[2].

ومما سبق يمكن تعريف البيانات بأنها: مجموعة من المعطيات الأولية التي يوفرها المحيط في شكل معين، أرقام، حروف...الخ، والتي ليس لها معنى أو قيمة إلا بعد معالجتها وتهيئتها في شكل معلومات قابلة للإستخدام من طرف أصحاب القرار[3].

2- مفهوم المعلومات: هناك العديد من التعاريف للمعلومات من الناحية الإصطلاحية يذكر منها:

*المعلومات:" هي مجموعة من الأخبار تحمل معارف، أو علم حول موضوع أو شيء معين، فالمعلومة إذا هي عملية فعل الأخبار، تحتوي على مضمون هو ما يتم الاخبارية في آن واحد بهدف فهم جيد للمحيط"[4].

---

[1] Jean pierre,Briffaut,**système d'Information en Gestion Industrielle**, Hermès science Publication Paris, 2000 p92.

[2] ابراهيم سلطان، **نظم المعلومات الادارية**، مدخل النظم ، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005،ص41.

[3] علون محمد الامين، **دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين التدقيق الداخلي بالمؤسسة الإقتصادية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص محاسبة جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016،ص 73.

[4] Maertinereuzeau, **économie d'entreprise–organisation gestion stratégie d'entreprise**, Edition ESKA, Paris 1993, p71.

* المعلومات "هي عبارة عن بيانات تمت تحويلها وتشغيلها لتصبح لها قيمة وبالتالي فان المعلومات تمثل معرفة لها معنى وتفيد في تحقيق الاهداف"[1].

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف المعلومات"هي عملية تحليل البيانات بهدف معالجتها وترتيبها، لتصبح معلومات مفيدة تساعد في عملية إتخاذ القرار في الوقت المناسب لكي تكون هذه المعلومات مفيدة لمستعمليها[2].

ثانيا: الفرق بين البيانات والمعلومات:

من خلال العرض السابق للبيانات والمعلومات، يجب التفرقة بينهما لأنهما لا يعنيان نفس الشيء، فالبيانات هي حقائق أولية وأرقام وإذا ما جمعت معا فإنها تمثل المدخلات لنظام المعلومات، أما المعلومات فإنها تتكون من بيانات تم تحويلها وتشغيلها لتصبح لها قيمة، حيث يمكن أن نوضح هذه العلاقة في الشكل التالي:

شكل رقم:(1-2) العلاقة بن البيانات والمعلومات

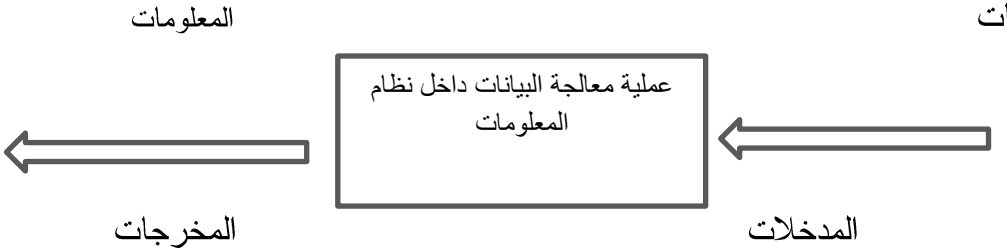

كما يمكن توضيح أهم الفروقات في الجدول التالي:

[1] ثناء على القباني، **نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية الاسكندرية، 2008، ص 09 .

[2] ناجي بن يحي، **دور جودة المعلومات المحاسبية في تحسين الافصاح المحاسبي**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص : محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013،ص 29.

جدول رقم: (1-1) يوضح التميز بين مصطلح البيانات والمعلومات

المجال	البيانات	المعلومات
الترتيب	غير منظمة في هيكل تنظيمي	منظمة في هيكل تنظيمي
القيمة	غير محدودة القيمة	محدود القيمة بالضبط
الاستعمال	لا تستعمل على الصعيد الرسمي	تستعمل على الصعيدين الرسمي وغير الرسمي
المصدر	متعدد المصادر	محددة المصادر
الدقة	منخفضة	عالية
الموقع	المداخلات	المخرجات
الحجم	كبير جدًا	صغيرة نسبيا بحجم البيانات

المصدر: حكمت الراوي،**نظم المعلومات المحاسبية والمنظمة**، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان 1999،ص40.

المطلب الثاني: المعلومات المحاسبية

أولاً: تعريف المعلومات المحاسبية

المعلومات المحاسبية "هي كل المعلومات الكمية وغير كمية التي تخص الأحداث الاقتصادية التي تتم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية، وفي خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخليا"[1].

*المعلومات المحاسبية" مجموعة من القيم والحقائق النهائية المقبولة والمؤسسة بصورة كمية ووصفية، والتي ترتبط مع بعضها البعض بعلاقة تبادلية، وهي ذات تأثير مباشر في سلوك الأفراد والإدارات المختلفة، تزداد قيمتها الاقتصادية وفقا للمنفعة التي تحققها لمستخدميها"[2]

[1] سيد عطا الله السيد، **نظم المعلومات المحاسبية**، دار الراية للنشر والتوزيع، الاردن، 2009، ص77.

[2] علون محمد لمين، مرجع سابق، ص 78.

ثانيا: مصادر المعلومات المحاسبية

يوفر نظام المعلومات المحاسبي عددا كبيرا من المخرجات أو التقارير لتلبية إحتياجات مجموعة من المستخدمين من خارج المؤسسة ومن داخلها، حيث تعتبر القوائم المالية من أهم المعلومات التي تعتمد عليها الأطراف المهتمة بأمر المؤسسة في عملية إتخاذ القرارات لأنها تمثل المصدر الرئيسي للمعلومات عن نتيجة نشاط المؤسسة خلال فترة مالية سابقة[1].ومكونات القوائم المالية كما يلي:

الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغيير الأموال الخاصة، ملحق القوائم المالية[2].

المطلب الثالث: خصائص المعلومات المحاسبية

1-الخصائص الأساسية:

1-1-الملائمة:

الملائمة تعني أن تكون للمعلومات القدرة على التأثير على عملية إتخاذ القرار، ولذلك من الواجب أن تكون للمعلومات المحاسبية قدرة تنبؤيه حتى تكون ملائمة. وبصفة عامة تعتبر المعلومات ملائمة إذا كان عدم وجودها من شأنه إتخاذ قرار مخلف عن ذلك الذي يتخذ في حالة وجودها[3].

وحتى تكون المعلومات المحاسبية ملائمة يشترط ان تتوفر فيها الخصائص الفرعية التالية:

أ-القدرة على التنبؤ بالمستقبل: يعتبر التنبؤ الوسيلة التي يمكن بها إستعمال معلومات الماضي والحاضر في توقع أحداث ونتائج المستقبل.

ب-التغذية العكسية: إن المعلومات تقدم تغذية عكسية عن الأعمال التاريخية والتي تساعد على تأكيد أو تصحيح التوقعات الأولية وهذ المعلومات يمكن أن تستخدم للمساعدة في التوقع للنتائج المستقبلية، وعادة ما تقدم المعلومات الملائمة تغذية عكسية وقيمة تنبؤيه في نفس الوقت. فالمعرفة الخاصة بالأنشطة والآثار السابقة تؤدي الى تحسين قدرة متخذ القرار على توقع النتائج الخاصة بالأعمال المماثلة المستقبلية وبالتالي فبدون معرفة عن الماضي فإن أساس التنبؤ يكون غير مكتمل.

---

[1] رحيم حسين، بن فرج زوينة، **قائمة التدفقات النقدية مدخل رئيسي في تطوير النظام المحاسبي في الجزائر**، مداخلة ضمن ملتقى النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة، البليدة يومي 11-13ديسمبر 2011، ص1.

[2] Bell-aroussi el tidjani, **le système comptable financier**, achevé d'imprimer sur le presses de l'imprimerie – Houma 2010 ,pp35، 36.

[3] حامد علي، **اثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص: محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة 2011، ص99 .

ج-التوقيت: يقصد به أن يتم الحصول على المعلومات في وقت مناسب مع وقت الحاجة اليها وإلا فقدت الفائدة المرجوة منها.

د-التقييم: وهو أن تكون المعلومات قيمة يمكن تحديدها ومقارنتها مع تكلفة الحصول على تلك المعلومات.

ه-القابلية للفهم والاستيعاب:يقصد بها أن تكون بإمكان مستخدم المعلومات المحاسبية فهمها واستيعاب مدلولاتها لكي يستفيد منها، وتتوقف إمكانية فهم المعلومات على طبيعة القوائم المالية وكيفية عرضها من ناحية ،كما تتوقف على قدرات من يستخدمونها وثقافتهم من ناحية اخرى.

1-2-الموثوقية(إمكانية الإعتماد على المعلومات)

تكون المعلومات موثوق بها عندما يجد المستفيد منها أنها تعكس الأحداث الإقتصادية التي نعبر عنها بصدق وموضوعية وغيرها من الخصائص الفرعية التي نتناولها فيما يلي:

أ-المصداقية: يقصد بها توافق المعلومات المحاسبية مع الأحداث الاقتصادية التي تعبر عنها وذلك بكل أمانة وصدق.[1]

ب-الموضوعية: يقصد بها إعداد المعلومات المحاسبية بعيدًا عن كل تحيز.

ج-القابلية للتحقق: يقصد بها إمكانية الوصول لنفس المعلومات من قبل جهاتأخرى بشرط ان تكون هذه الاخيرة مستقلة وتستخدم نفس الطرق والاساليب للقياس المستخدمة عند إعدادها.

د-الشمولية: بمعنى أن تكون المعلومات المحاسبية كاملة وأن تشمل كل الأحداث الإقتصادية دون أي حذف حتى لا تصبح مضللة.

2-الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية:

2-1-الثبات:(الإتساق)

يقصد به الإنتظام في إستخداما لطرق والسياسات المحاسبية في المؤسسة وعدم تغييرها من دورة إلى أخرى دون أن يكون ذلك قاعدة مطلقة، إذ يمكن تغييرها بشرط وجود ما يبرر ذلك وينتظر منه أن يؤدي إلى الحصول على معلومات ذات جودة أحسن اضافة الى وجوب الإفصاح عن ذلك في الدورة التي حدث فيها مع توضيع الآثار المترتبة.

2-2-القابلية للمقارنة :يقصد بها إمكانية مقارنة المعلومات المحاسبية في المكان والزمان بمعنى أن يكونبالإمكان إجراء المقارنة بين معلومات محاسبية لعدة فترات لنفس المؤسسة، كما يمكن إجراؤها بين

[1] حامد علي ، مرجع سابق، ص ص 100،101،102.

معلومات محاسبية لعدة مؤسسات مماثلة. والهدف من هذه المقارنة هو تحديد وتفسير أوجه التشابه والإختلاف في المعلومات المحاسبية والتوصل إلى أخذ فكرة على مسائل معينة.

وكلما كانت المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة إزدادت منفعتها بالنسبة للمستفيدين منها، مع الإشارة إلا أن هذه الخاصية تتأثر بمبدأ الثبات(الإنتظام) في الطرق والسياسات المحاسبية المستخدمة، إذا كلما تم الإلتزام بمبدأ الثبات، كلما إكتسبت المعلومات المحاسبية القابلية للمقارنة[1].

المطلب الرابع: أنواع المعلومات المحاسبية

يمكن تبويب أنواع المعلومات المحاسبية كما يلي:

1-معلومات تاريخية: وهي معلومات تخص بتوفير سجل للأحداث الاقتصادية الناتجة عن مختلف العمليات الاقتصادية لتحديد وقياس نتيجة النشاط(ربح أو خسارة) عن فترة مالية وعرض المركز المالي، ويلاحظ على هذه المعلومات أنها فعلية لأن العمليات تسجل بعد وقوعها كما أنها تركز على الإستخدام الخارجي أكثر، وتفيد الادارة في عملية المقارنة بين فترة واخرى وكذلك في كشف الانحرافات عن طريق مقارنتها بالمعلومات التخطيطية. ورغم أهميتها إلا انها تأتي متأخرة بالنسبة لمتخذ القرار لذا على المحاسب الإعلام عنها مسبقا لتصبح أكثر فائدة.

2-معلومات عن التخطيط والرقابة: وهي معلومات تخص بتوجيه الإهتمام إلى مجالات وفرص تحسين الأداء وإتخاذ القرارات المناسبة، ويتم ذلك من خلال وضع التقديرات اللازمة لإعداد برامج الموازنات التخطيطية والتكاليف المعيارية حيث تبرز الموازنات الوضع المالي للمؤسسة مستقبلا كما تستخدم في الرقابة وتقييم الأداء وتحديد المسؤوليات.

ويلاحظ على هذه المعلومات أنها تتعلق بالأنشطة الدورية المتكررة في مجالات التكلفة، التخطيط والرقابة حيث أنها تهتم بالأداء الحالي والمستقبلي .

ويقوم يتقدم هذا النوع من المعلومات كل من:

-نظام محاسبة التكاليف عندما تكون المعلومات متعلقة بالتخطيط قصير الأجل من خلال نظامي محاسبة التكاليف الفعلية والتكاليف المعيارية.

- نظام المحاسبة الإدارية من خلال نظام الموازنات التقديرية.

[1] حامد على، مرجع سابق،ص ص 100 ،101، 102.

- نظام الرقابة الداخلية[1].

3-معلومات لحل المشكلات: وهي تتعلق بتقييم بدائل القرارات والإختيار بينهما وتعتبر ضرورية للأمور غير الروتينية وبذلك فهي تتسم بعدم الدورية، وعادة ما تستخدم في التخطيط طويل الأجل مثل قرار التصنيع إقتناء استثمارات جديدة وغيرها من القرارات[2].

المبحث الثالث: جودة المعلومات المحاسبية

المطلب الأول: مفهوم جودة المعلومات المحاسبية

*مصطلح الجودة بشكل عام يعني صلاحية الشيء للغرض الذي أعد من أجله أو مطابقة السلعة أو الخدمة للمواصفات المطلوبة كما أن جودة الخدمة تعني ملائمتها للغرض الذي تعد من أجله، وبذلك فالجودة مسالة نسبية وحدودها أن تكون الخدمة مقبولة من جانب العميل، ومن حيث إشباعها لحاجته في حدود المقابل الذي يستحمله[3].

*عرفت الجودة بأنها: "ترتبط ببرنامج يتضمن زيادة التشديد على المخرجات النهائية لنظام المعلومات المحاسبي عن طريق الحد من العيوب في الأداء ووضع الشيء المراد تحقيقه"[4].

***جودة المعلومات المحاسبية:**

ظهرت ملامح التحول من الإهتمام بالمبادئ إلى التركيز على منفعة المعلومات المحاسبية المقدمة للمستخدمين في عام1966 من قبل الجمعية الأمريكية للمحاسبة(AAA)، حيث أقرت أربع صفات لتقييم مدى جودة أو منفعة المعلومات المحاسبية (الملائمة، القابلية للتحقق، التحرر من التحيز، وقابلة للقياس الكمي).

ويقصد بجودة المعلومات المحاسبية ما تتمتع به هذه المعلومات من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين، وأن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد طبقا لمجموعة من المعايير القانونية

---

[1] بزقراري حياة **دور المعلومات المحاسبية في تحسين الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، رسالة مقدمة نيل متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص: محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة،2011،ص 57.

[2] مرجع سابق،ص58.

[3] صباحي نوال، **الافصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) واثره على جودة المعلومات**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية تخصص: محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر،2011، ص 70.

[4] ناصر محمد علي المجهلي، **خصائص المعلومات المحاسبية واثرها في اتخاذ القرار**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: محاسبة، جامعة الحاج لخضر باتنة،2009 ،ص 23.

والرقابية والمهنية والفنية، مما يسهل تحقيق الهدف من إستخدامها كما أنها تعد من عناصر الانتاج حيث أنها تقوم بتحديد فعالية وكفاءة المؤسسة[1].

* وعموما تعني جودة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية والتقارير المالية ما تحققه بين منفعة للمستخدمين، وذلك من خلال خلوها من التعريف والتضليل وأن تكون معدة في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية و الفنية.

[1] صباحي نوال، مرجع سابق، ص 71.

المطلب الثاني: كيفية تقييم جودة المعلومات

تتحدد قيمة المعلومات المحاسبية بمدى إمكانية استعمالها في الوقت الحالي او توقع إستعمالها في المستقبل وكفاءة وفعالية القرارات المتخذة بناءا على تلك المعلومات وبالتالي القيمة المضافة التي تحدثها على مستوى كل مراكز القرار وانعكاسها على مختلف نشاطات ووظائف المؤسسة وعليه يتم التركيز على القيمة التفضيلية للمعلومات، ويدخل في تحليل ذلك عامل التكلفة والمنفعة،يمكن تقدير تكلفة المعلومات بدقة، لكن تحديد قيمة المنفعة لا تتم بنفس السهلة نظرًا لتعدد الإستعمالات وإمكانيات إعادة الإستعمال مع تأثير إستعمال تلك المعلومات على عدة مستويات[1].

تستمد المعلومات المحاسبية قيمتها من جودتها، وهناك ثلاثة عوامل تحدد درجة جودتها للمستخدم أو لمتخذ القرار، وهي منفعة المعلومات، درجة الرضى على المعلومات،درجة الاخطاء والتحيز في إنتاج ومعالجة ونقل البيانات والمعلومات، وللحصول على تلك المعلومات يتطلب ذلك تكلفة، وعندما تزيد تكلفة الحصول عليها عن قيمتها فإن مستخدمها أو متخذ القرار أمام بديلين:

البديل الأول: يتمثل في زيادة قيمة المعلومات من خلال زيادة درجة صحتها او من خلال زيادة المنافع المتحصل عليها من المعلومات. أما

البديل الثاني:فهو تدني التكلفة من خلال تخفيض درجة صحة المعلومات أو من خلال التقليل من المنافعالمستمدة من هذه المعلومات.

تمثل قيمة المعلومات قيمة التغير في القرار وإستعمالها في إختيار البدائل، ويتم حسابها بالفرق بين نتائج القرار الأول ونتائج القرار الثاني مطروحا منها تكلفة الحصول على هذه المعلومات الإضافية التي أدت إلى تغيير القرار وبالتالي فإنه إذا لم تؤدي المعلومات المحاسبية الجديدة إلى تغيير القرار المتخذ سابقا فإن قيمة هذه المعلومات تساوي الصفر[2].

---

[1]صباحي نوال، **اثر الافصاح وفق معايير المحسبة الدولية على جودة المعلومات المحاسبية**، الملتقى الدولي الثالث حول اليات تطبيق النظام المحاسبي المالي ومدى مطابقته مع معايير المحاسبة الدولية وتأثيره على جودة المعلومات المحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة الوادي، يومي 05-06 ماي 2013، ص 08.

[2]ناصر محمد علي المجهلي، **خصائص المعلومات المحاسبية واثرها في اتخاذ القرارات**، دراسة مؤسسة اقتصادية مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009/2008 ص23.

المطلب الثالث: معايير جودة المعلومات المحاسبية

لكي تكون المعلومات ذاتفائدة لمتخذ القرار لا بد أن تكون على مستوى من الجودة وعلى الرغم أنه لا يوجد تعريف موحد لجودة المعلومات وذلك لاختلافه تبعا لإختلاف وجهات النظر وأهداف منتجي ومستخدمي المعلومات إلا أنه يمكن تحديد معايير عامة لقياس جودة المعلومات المحاسبية على النحو التالي:

-1-الدقة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:

يمكن التعبير عن جودة المعلومات بدرجة الدقة التي تتصف بها المعلومات أي بدرجة تمثيل المعلومات لكل من الماضي، والحاضر والمستقبل ولا شك أنه كلما زادت دقة المعلومات زاد جودتها وزادت قيمتها في التعبير عن الحقائق التاريخية أو عن التوقعات المستقبلية، وبالرغم من أهمية هذا المقياس في التعبير عن جودة المعلومات فإنه لا يمكن تحقيقه وذلك لكون المعلومات التي يبنى عليها القرار تنطوي على المستقبل وبالتالي فهي على درجة من التيقن وعدم التأكد لذا فإنه غالبا ما يتم التضحية بالدقة عند توفير معلومات ملائمة لإتخاذ القرارات[1].

-2-المنفعة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبي

وتتمثل المنفعة في عنصرين هما صحة المعلومة وسهولة استخدامها ويمكن أن تأخذ المنفعة أحد الاشكال التالية:

أولاً: المنفعة الشكلية: وتعني أنه كلما تطابق شكل ومحتوى المعلومات مع متطلبات القرار كلما كانت قيمة المعلومات عالية.

ثانيا: المنفعة الزمنية: وتعني إرتفاع قيمة المعلومات كلما أمكن الحصول عليها بسهولة، ومن ثم فإن الإتصال المباشر بالحاسب الآلي مثلا يعظم كلا من المنفعة الزمنية والمكانية للمعلومات .

ثالثا: المنفعة التقييمية والتصحيحية: وتعني إرتفاع قدرة المعلومات على تقييم نتائج تنفيذ القرارات، وكذا قدرتها على تصحيح انحرافات هذه النتائج[2].

[1] عبد الناصر نور، الفضل مؤيد، **المحاسبة الادارية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط2002،1،ص306،305.

[2] عبد الناصر نور، الفضل مؤيد، مرجع سابق، ص 306 ،306.

3-الفاعلية كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية

تعبر الفاعلية على مدى تحقيق المنشاة لأهدافهامن خلال موارد محددة، وعلى ذلك فإنه يمكن تعريف جودة المعلومات من زاوية الفاعلية بأنها مدى تحقيق المعلومات لأهداف المنشاة أو متخذ القرار من خلال استخدام موارد محدودة، ومن ثم فان فاعلية المعلومات هي مقياس لجودة المعلومات المحاسبية.

4-التنبؤ كمقياس لجودة المعلومات المحاسبة:

يقصد بالتنبؤ أنه الوسيلة التي يمكن بها إستعمال معلومات الماضي والحاضر في توقع أحداث ونتائج المستقبل، وان هذه التوقعات تستخدم في التخطيط وإتخاذ القرارات.

ومن المؤكد أن جودة المعلومات إنما تتمثل في مقدرتها التنبؤية وتخفيض حالة عدم التأكد وذلك عند إستخدامها كمدخلات لنماذج التنبؤ مثل نماذج التنبؤ بالمراكز المالية أو كمدخلات لنماذج الإختيار من بين بدائل القرارات الإدارية[1].

5-الكفاءة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:

يقصد بالكفاءة تحقيق أهداف المنشاة بأقل استخدام ممكن للموارد، ويرى البعض ضرورة تطبيق مبدأ الاقتصادية على نظم المعلومات والذي يستهدف تعظيم جودة المعلومات بأقل التكاليف الممكنة التي يجب أن لا تزيد عن قيمة المعلومات.

فالكفاءة تقاس بمدى توفير الموارد المادية والبشرية عند القيام بالعمليات والنشاطات اللازمة لتحقيق الأهداف مقارنة بالمخرجات او النتائج التي يتم تحقيقها.

وفي الاخير يمكن القول أن: توفير معايير عامة لقياس جودة المعلومات هو ذات اهمية كبية، لان المعلومات بدون توفير هذه المعايير التي تحكم عملها وتجعلها مفيدة لعملية إتخاذ القرارات، فإن هذه المعلومات تفقد اهميتها، ويعتبر المنتج النهائي لعملية اتخاذ القرارات هي المعلومات الجاهزة لاتخاذ القرارات الرشيدة[2].

[1] اسعد سمير مرشد، **مفهوم الكفاءة والفاعلية في نظرية الادارة العامة**، مجلة الاقتصاد والادارة، جامعة الملك عبد العزيز، المجلس الاول1988، ص 212.

[2] اسعد سمير مرشد، مرجع سابق، ص 212.

المطلب الرابع: العوامل المؤثرة على جودة المعلومات

تتأثر جودة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية بعدة عوامل يمكن تلخيصها في:

1-العوامل البيئية:(بيئة المحاسبة)

إن للظروف الإجتماعيةوالإقتصادية والسياسية التي تعيش فيها المؤسسة تأثير على جودة المعلومات المحاسبية التي يجب تقديمها ومقدار الإستفادة منها، حيث تختلف المعلومات المحاسبية التي يتم عرضها في التقارير المالية المنشورة في دولة اخرى، وقد أثبت معظم الباحثين أن سبب التباين في محتوى التقارير المالية هو التنوع والإختلاف في الظروف البيئية من بلد الى آخر[1].

1-1-العوامل الإقتصادية:

يجب أن يكون لكل القرارات المرتبطة بالسياسات المحاسبية نتائج إقتصادية وإذا لم تترتب مثل تلك النتائج فلن يكون هناك سبب لأي من هذه القرارات، وتنتهي النتائج المرغوبة في تحسين المعلومات المتاحة للمستثمرين والمستخدمين الآخرين للمعلومات وتكون النتيجة إتخاذ قرارات اقتصادية صحيحة وتخفيض التكاليف التي يستحملها مستخدمو المعلومات لجمع المعلومات.

وتختلف نوعية المعلومات التي تقدمها التقارير المالية بإختلاف النظام الإقتصادي السائد، ففي ظل المجتمعات ذات الاقتصاد الرأسمالي مثلا تحظى التقارير المالية بأهمية كبيرة اذ يتم التركيز على ضرورة توافر المعلومات الملائمة لإحتياجات المستخدمين لإتخاذ القرارات الاقتصادية بينما نجد في الاقتصاد الإشتراكي يتم التركيز على المعلومات المحاسبية الموجهة للتخطيط في الدولة ولغرض أحكام المراقبة المركزية.

ويعتبر التضخم من أهم العوامل الإقتصادية التي تؤثر على خصائص المعلومات المحاسبية حيث يترتب على تزايد معدلات التضخم عدم ملاءمة المعلومات المحاسبية التي تعد وفقا لأساس التكلفة التاريخية، لذلك كان من الضروري تطوير البدائل المحاسبية الأخرى لأغراض القياس والإفصاح المحاسبي التي تأخذ بعين الإعتبار التغيرات في الأسعار.

1-2- عوامل سياسية:

إن لإختيار السياسة المحاسبي آثار إقتصادية واجتماعية بعضها يكون حقيقيا والآخر يمكن تصوره على أنه كذلك وفي كلتا الحالتين يعتقد بعض الأفراد انهم سوف يصبحون في وضع أفضل كما

[1] ناصر محمد علي المجهلي، مرجع سابق،ص64-72.

يعتقد غيرهم أنهم سوف يكونون في وضع أسوا نتيجة للسياسة المحاسبية المعنية وكنتيجة لذلك سوف يحاول بعض الافراد البحث عن السياسة الملائمة والمحافظة عليها عندما تكون منطقية.

وقد تنظر الجهات الحكومية الى السياسة المحاسبية من حيث مدى توافقها مع الأهداف القومية أو مع الاهداف المعنية لهذه الجهات، وهذا هو السبب في التدخل السياسي في إعداد السياسات والاجراءات المحاسبية، كما أن العوامل السياسية لبيئة المحاسبة لها تأثير كبير على الهياكل والعمليات المحاسبية لأنها تلزم تحديد الإحتياجات من المعلومات المحاسبية لمستخدمي التقاريرالمالية التي تتلاءم مع الأوضاع السياسية والاقتصادية لكل بلد من البلدان التي تغلب عليها وجهة نظر فئة معينة من المستخدمين في إنتاج وتوزيع المعلومات .

1-3العوامل القانونية:

تتأثر الممارسة المحاسبية بشدة المنظمات المرتبطة بقوانين المؤسسات والتشريعات القانونية والضريبية والمقاييس التنظيمية الأخرى ولا شك أن تلك التشريعات القانونية قد زادت من إمكانية مقارنة ومنفعة تلك المعلومات المحاسبية ولا يعتبر غياب المقاييس القانونية والتشريعات أو التمسك والإلزام الدقيق بها أمرًا مرغوبا فيه ويعتمد ذلك على مراحل التطور الإقتصادي والإجتماعي الموجودة في مجموعة الدول المختلفة التشريعات القانونية.

كما أن العوامل القانونية وأهمها مجموعة الأنظمة والقواعد القانونية تأثر بشكل مباشر وغير مباشر على مهنة المحاسبة والرقابة والإشراف على ممارستها خصوصا مع ظهور شركات المساهمة التي تتميز بإنفصال الملكية عن الإدارة مما أدى الى خضوعها إلى التشريعات القانونية والضريبية منذ بدئ تكوينها حتى تصفيتها وهذا ينعكس على الكيفية التي تعد بها المعلومات وكيفية عرضها في التقارير المالية وذلك بهدف إضافة نوع من الثقة لمستخدمي المعلومات، ويمكن القول أن القواعد الملزمة بتوفير المعلومات المالية التي يجب إعدادها وتقديمها هي أحد العوامل القانونية التي تتأثر بها الخصائص النوعية[1].

-2-عوامل متعلقة بالمعلومات:

تتأثر جودة التقارير المالية بمدى توافر عدد من الخصائص والصفات للحكم على منفعتها في إتخاذ القرار.

[1] ناصر محمد علي المجهلي، مرجع سابق، ص ص64 -72.

ومن العوامل المتعلقة بالمعلومات المحاسبية في الوقت الحاضر إستخدام الحاسوب في ادخال وتحصيل ومعالجة عرض المعلومات وكذلك الانتشار الواسع والسريع للأنترنت واللذان كان لهما الأثر الكبير في:

- ✓ الإنخفاض الكبير والمستمر في كلفة الانتاج والحصول على المعلومات.
- ✓ زيادة كمية المعلومات التي تلبي إحتياجات المؤسسة والمستخدمين.
- ✓ إتاحة تلك المعلومات لعدد كبير من المستخدمين لها في العالم في الوقت المناسب.
- ✓ إعداد بيانات اعمق للمستخدمين ولعدد من السنوات.

3-تقرير مدقق الحسابات(المراجع الخارجي)

يعتبر تقرير مدقق الحسابات الركيزة الاساسية في جودة المعلومات المحاسبية للتقارير المالية المنشورة، واضفاء الثقة في المعلومات الواردة بها، والتحقق من اعداد وعرض التقارير المالية أنه تم وفقا لمعايير المحاسبة المعتمدة وكذلك متطلبات القوانين المعمول بها ولا تكمن اهمية دور مدقق الحسابات في مراجعة للمعلومات بالتقارير المالية المدققة فحسب بل تمتد الى تقريره.

حيث أن تقرير مدقق الحسابات ذو اثر كبير على قرارات الإستثمار، كما تحتل مرتبة لدى المحللين الماليين وغيرهم.

وبناء على ذلك فان تقرير مدقق الحسابات يؤثر في ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية[1].

[1] ناصر محمد علي المجهلي، مرجع سابق، ص64-72.

المبحث الرابع: شفافية المعلومات

المطلب الأول: مفهوم الشفافية وعلاقتها بالإفصاح

أولًا: مفهوم الشفافية

تعد الشفافية من المفاهيم الحديثة في عالم السياسة والإقتصاد والإدارة والمحاسبة فلم يكن مصطلح الشفافية معروفا ودارجا بين هذه الشرائح حتى وقت قريب، لذا تختلف وجهات النظر في إعطاء تعريف وبيان مفهوم الشفافية.

يمكن تحديد أول استخدام لمصطلح الشفافية عند الروس بكلمة(غلاسنوست) ويقصدون بها سياسة الدعاية القصوى والشفافية في انشطة الحكومات.

- وتعني الشفافية عرض المعلومات على نحو يؤدي إلى تقليص حالة عدم التأكد عن الجهة التي قدمت تلك المعلومة.
- وقد عرفها vishwanath & Kaufmannبأنها تدفق المعلومات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية التي يمكن الاعتماد عليها في الوقت المناسب على ان تتصف هذه المعلومات بالشمولية والأهمية والجودة والإعتمادية.
- وعرفت بأنها "توفير نطاق واسع من المعلومات الموثوقة ذات الصلة الوثيقة بموضوع الأداء والمركز المالي وفرض الإستثمار وقيمة ومخاطر الشركة[1].
- أنها الافصاح المحاسبي الذي يتخطى المبادئ المحاسبية ذات القبول العام والمعايير والمتطلبات التشريعية في التقرير المالي لتزويد المستخدمين بالمعلومات التي يحتاجونها لإتخاذ قراراتهم[2].

إن جميع ما قيل عن الشفافية تدعو إلى جوهر معين كما هو مبين في الشكل الآتي:

---

[1] طلال محمد علي الججاوي، ايمان جواد احمد الخفاجي، **قياس مدى شفافية الابلاغ المالي للشركات العراقية وفق مقياس s&p**،المجلة العراقية للعلوم الادارية،مج14،العدد55، كلية الادارة والاقتصاد–جامعة كربلاء، دت، ص ص06،05.

[2] احمد رجب عبد المالك عبد الرحمان، **قياس مدى تحقيق الشفافية والافصاح في التقارير المالية المنشورة للشركات المتداولةفي سوق المالالسعودي**، جامعة سوهاج مصر، بدون سنة نشر، ص 08.

شكل (1-3) جوهر الشفافية

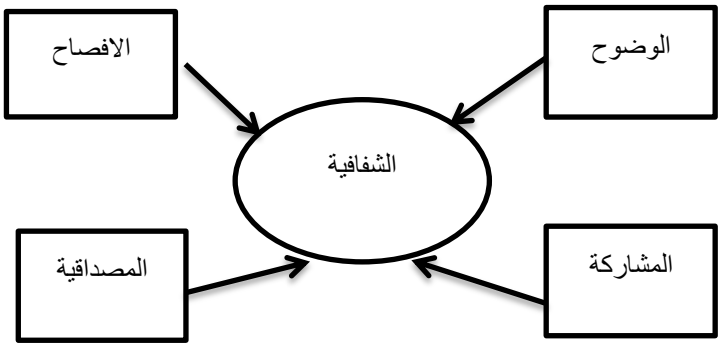

المصدر: حرب نعيمة محمد،واقع الشفافية الادارية ومتطلبات تطبيقها في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية التجارة- الجامعة الاسلامية، غزة،2011.

ثانيا: علاقة الشفافية بالإفصاح والفرق بينهما:

إن مبدأ الإفصاح يشكل مع الشفافية معنى متكامل فعند ملاحظة العلاقة بين الشفافية والإفصاح يبدو في بادئ الأمر أن هناك صعوبة في التمييز لما بينهما من ترابط في تكامل الوظائف والأهداف. إن الشفافية ليست بديلا عن الافصاح الكامل عن طريق توفير العرض العادل للمعلومات المفيدة و والضرورية لإتخاذ القرارات الإقتصادية الى مدى واسع من المستخدمين[1].

أما الفرق بين الإفصاح والشفافية يمكن توضيحها بالجدول التالي:

جدول رقم(1-2)أوجه الاختلاف بين الإفصاح والشفافية

الافصاح	الشفافية
1-يكاد أن ينحصر مجال الإفصاح عن المجالات الإقتصادية والمحاسبية.	1-مفهوم الشفافية من حيث النطاق أوسع من مفهوم الإفصاح اذ تشمل الشفافية المجالات السياسية والإجتماعية فضلا عن المجالات المحاسبية والإقتصادية.
2-ظهور مفهوم الإفصاح نتيجة احداث	2-ظهر مفهوم الشفافية نتيجة أزمات

[1] طلال محمد علي الججاوي، ايمان جواد الخفاجي، مرجع سابق،ص06.

منظورة كالتوسع في شركات المساهمة.	وأحداث مالية أو سياسية.
3-مفهوم الإفصاح يعتمد المعلومات المحاسبية فقط.	3-مفهوم الشفافية يعتمد المعلومات المحاسبية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
4-مفهوم الإفصاح يخدم المستخدمين المحاسبين	4-مفهومالشفافية يخدم المستخدمين الاقتصاديين والسياسيين والإجتماعيين فضلا عن المحاسبين.
5- الإفصاح أولاً لكونه ظهر قبل الشفافية.	5- ظهرت الشفافية بعد الإفصاح.

المصدر: الجميلي هدى امين عليوي، (2016)، قياس درجة الشفافية في الافصاح المحاسبي للشركات الصناعية العراقية المدرجة بسوق العراق للأوراق المالية والتوقعات المستقبلية لها رسالة ماجيستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة و الاقتصاد جامعة كربلاء العراق[1].

المطلب الثاني: أهمية الشفافية

تظهر أهمية الشفافية عن طريق الآتي:

-1-الإفصاح عن المعلومات الصادقة والموثوقة في عملية إتخاذ القرار والتقييم السليم.

-2-تحسين سمعة الشركة ومنح الممارسات الإدارية الخاطئة.

-3-ضمان لحقوق أصحاب المصالح .

-4-مؤشر لوجود النزاهة والكفاءة في العمل.

-5-الدليل القاطع لإتباع مبادئ الحوكمة.

-6- إنتعاش السوق المالي عن طريق تحقيق المصداقية في توفير المعلومات المالية.

-7-جذب الإستثمارات الاجنبية والمحافظة على الإستثمارات الوطنية.

8- محاربة الفساد بكافة صوره وأشكاله[2].

[1]طلال محمد علي الججاوي، ايمان جواد احمد الخفاجي، مرجع سابق،ص06.

[2]طلال محمد علي الججاوي، ايمان جواد محمد الخفاجي، مرجع سابق،ص07.

المطلب الثالث: محددات الشفافية

تتمثل فيما يلي:

-نسبة 90% من العناصر المالية وغير المالية يفصح عنها بواسطة المؤسسات الكبيرة في تقاريرها السنوية، بالإضافة الى المعلومات العامة عن عناصر الميزانية العمومية وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية.

-مجموعة الإفصاح المتعلقة بالبحوث والتطوير.

-بيان حركة المؤسسات وهذه البيانات تتضمن ما يلي:

*من هم المديرين

*مكافئات ومزايا أعضاء مجلس الإدارة العاديين والمنتدبين

*ملاك الأسهم بالنسبة للمديرين أو الموظفين

*ملاك الاسهم الرئيسيين

- المعلومات الخاصة وتتمثل في :

*معلومات عن الأنشطة التشغيلية والتجميعية

*معلومات عن التحليلات المالية

- توقيت نشر التقرير

وإن العلاقة بين الشفافية والنظم القانونية والسياسية والشرعية تعد محددات للشفافية، فوجود هذه النظم ضروري لتحقيق الشفافية وفي ظل هذه الحالة تصبح التقارير المالية أكثر معلوماتية(شفافية عالية)[1].

[1] نبيل عبد الرؤوف ابراهيم، **الافصاح المحاسبي المستحدثة على كفاءة سوق الادارة المالية المصرية**، اكاديمية الشروق، المعهد العالي للمحاسبات وتكنولوجيا العلوم، 2012، ص10.

المطلب الرابع: أهداف ومعوقات الشفافية

أولاً: أهداف الشفافية

1-إزالة التضليل في عرض المعلومات ومساعدة متخذي القرارات في إتخاذ قرارات سليمة، إذ يتطلب أن يكون حجم وقيمة المعلومات المحاسبية ونوعيتها يتناسب مع أهمية القرارات، على أن يكون الإهتمام بالإفصاح مرتبط بتحليل نتائج الماضي وإستيعاب الحاضر والتنبؤ بالمستقبل. فالشفافية تحسن من امكانية التنبؤ ومن ثم كفاءة القرارات.

2- الشفافية في الإفصاح ترتكز بالدرجة الأولى على شفافية المعلومات والإفصاح عن المعلومات يعتمد على مدى توافق هذه المعلومات بخصائصها المطلوبة والمتمثلة بالدقة والوضوح والصدق والشمولية.

3- توفير معلومات للمستثمرين والدائنين لتقييم المخاطر وتقديم المعلومات المهمة التي تسمح لمستخدمي القوائم المالية بعمل المقارنات بين السنوات ، إذ يمكن ان تساعد الشفافية في تخفيض حالة عدم التأكد في الاسواق.

4- تهدف الشفافية في الإفصاح المحاسبي إلى المحافظة على الثقة في الأسواق وتساعد في تحسين فهم الجمهور لهيكل ونواحي نشاط الشركة وسياساتها.

ثانيا: معوقات الشفافية

تواجه الشفافية مجموعة من المعوقات وهي:

1- ضعف الأليات اللازمة لتطبيق القانون مما يزيد من تفاقم المشكلة وصعوبة التعامل معها.

2- معوقات سياسية وإجتماعية أخرى تتمثل في الحياة النيابية السليمة وغياب الدور الفاعل لمؤسسات المجتمع المدني.

3- عدم إتفاق حوافز المديرين مع مصالح حملة الأسهم.

4-الميزة التنافسية: غالبا ما يقوم المديرين التنفيذيين للشركة بإبداء الشكوى بأن الشفافية تقلل من مقدرتهم على المنافسة.

5-الموازنة بين التكلفة والعائد: إن المعلومات المحاسبية ليست مجانية حيث أن الشفافية عادة ما تتكلف أموال، وبالتالي فإن الامر يتطلب إستخدام معيار الموازنة بين التكلفة والعائد عند إختيار النظام المحاسبي الذييعمل على تحقيق الشفافية[1].

خلاصة الفصل:

[1]طلال محمد علي الججاوي، ايمان جواد احمد الخفاجي، مرجع سابق،ص07.

يعتبر مفهوم الإفصاح من المفاهيم الراسخة في الفكر المحاسبي، بإعتباره أداة إتصال بين المؤسسة الإقتصادية والعالم الخارجي لها، وهو يتضمن كل مجال التقارير المالية بما تحويه من معلومات، كما إعتبر من القضايا الهامة التي كزت عليها معايير المحاسبة الدولية، لما له من تأثير على جودة المعلومات المحاسبية، ونظرا لهذه الأهمية فقد أصبح شائع الإستخدام، وأصبح العديد من مستخدمي التقارير المالية يطالبون اليوم بمزيد من الفصاح، وذلك بهدف أن تكون البيانات المحاسبية صادقة وذات شفافية ومعبرة عن المحتوى الحقيقي للأحداث المالية التي تظهر.

الفصل الثاني:

الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي

(SCF)

تمهيد:

إعتمدت الجزائر في مطلع سنة2010نظام محاسبة مالية جديد، يواكب المقاييس الدولية ويمكن الأنظمة المالية والبنكية من مواجهة تحديات العولمة في القطاع المالي، وذلك بإجراء إصلاحات على المخطط الوطني المحاسبي PCN،1975() Plan Comptable National يجعله نظامًا مرنًا يستجيب للتحولات الإقتصادية الراهنة الحادثة من خلال تبني قواعد ومبادئ جديدة تتماشى مع هذه المتطلبات والتي تسمح بتطبيق النظام المحاسبي المالي(SCF) وإلغاء المخطط الوطني المحاسبي(PCN) لعام 1975 سنة2010،وفق المعايير المحاسبة الدولية(IAS) ومعايير الإبلاغ المالي(IFRS).

وبما أن القوائم المالية الموجودة بالمخطط الوطني لا تفي ولا تفيد المستثمرين ولا المقرضين بقدر ما تفيد مصلحة الضرائب، وتلبي حاجيات المحاسبة الوطنية فإنه من الضروري إحداث تغيرات جذرية في الميدان المحاسبي.

وبالتالي كان لزامًا على المحاسبة من أن تتطور وتلبي الإحتياجات الجديدة للمنظمات العمومية التابعة للدولة باعتبارها المستعمل الأساسي للمعلومة المحاسبية المتولدة من الأنشطة الإقتصادية والأحداث التجارية، وكذلك إعداد القوائم المالية الأمر الذي يؤدي الى توصيل المعلومات المفيدة إلى متخذي القرارات المالية وبالتالي تصبح المحاسبة في خدمة الإقتصاد.

ومن خلال هذا الفصل سنتطرق إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار العام للنظام المحاسبي المالي(SCF) والقوائم المالية

المبحث الثاني: الميزانية وفق النظام المحاسبي المالي(SCF)

المبحث الثالث: جدول حساب النتائج وجدول سيولة الخزينة وفق النظام المحاسبي المالي(SCF)

المبحث الرابع: قائمة تغير الأموال الخاصة والملاحق وفق النظام المحاسبي المالي (SCF)

المبحث الأول: الإطار العام للنظام المحاسبي المالي والقوائم المالية

المطلب الأول: ماهية النظام المحاسبي المالي

1-ماهية النظام المحاسبي المالي الجديد:

قد صدر النظام المحاسبي المالي بموجب القانون رقم 11/07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007،وحسب المادة رقم03من القانون 11/07 فإن"المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات عددية وتصنيفها وتقديمها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته ووضعية خزينته نهاية السنة المالية"[1].

ولقد تضمن هذا القانون مصطلح الإطار التصوري للمحاسبة بإعتباره دليلاً لإعداد المعايير المحاسبية وتأويلها وآجال تحديد هذا الإطار التصوري للتنظيم ، كما أدخل هذا النظام مبدأ المحاسبة المبسطة للكيانات التي لا يتحدد رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها المحدود التي نص عليها التنظيم، أما بالنسبة للقوائم الماليةأو الكشوف المالية ألزم القانون الكيانات بضرورة إعداد إضافة للميزانية وجدول النتائج وجدولاً لتدفقات الخزينة وآخر لمتابعة التغير في الأموال الخاصة بالإضافة الى الكشوف الملحقة بالقوائم المالية، ونص على ضرورة أن تتضمن كل هذه القوائم إمكانية إجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة[2].

هو مجموعة من الإجراءات والنصوص التنظيمية التي تنظم الأعمال المالية والمحاسبية للمؤسسات المجبرة على تطبيقه وفقًا لأحكام القانون ، ووفقا لمعايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية المتفق عليها[3].

---

[1] القانون رقم 11/07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، يتضمن النظام المحاسبي المالي ،الجريدة الرسمية ، العدد74، المادة03.

[2] المرسوم التنفيذي رقم08-156 المؤرخ في 2008/25/26 المتضمن تطبيق احكام القانون رقم 11/07 المؤرخ في 2007/11/25.

[3] عاشور كتوش، **متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد IAS/IFRS في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد06،جامعة الشلف ، الجزائر،2009،ص07.

2- الإطار القانوني والمحاسبي للنظام المحاسبي المالي(SCF):

أولاً:الإطار القانوني:

دخل النظام المحاسبي المالي حيز التطبيق إبتداءًا من 01جانفي 2010 بموجب إطار قانوني بعد ما كان من المفترض تطبيقه في 01 جانفي 2009 ويتجسد هذا الإطار فيما يلي:

الإطار التشريعي:المتضمن النظام المحاسبي المالي مايلي:

- ✓ **القانون رقم07-11 بتاريخ2007/11/25 المتضمن النظام المحاسبي المالي(SCF)**

يهذف هذا القانون الى تحديد النظام المحاسبي المالي(SCF) الذي يهتم في صلب النص بالمحاسبة المالية وكذا شروط وكيفيات تطبيقه،وتطبق احكام هذا القانون على كل شخص طبيعي او معنوي ملزم بنص قانوني او تنظيمي بمسك محاسبة مالية.

ويجب ان تستوفى المحاسبة التزامات الانتظام والمصداقية والشفافية المرتبطة بالمسك المحاسبي والمراقبة والافصاح عن المعلومات التي تعالجها،ويدخل النظام المحاسبي المالي(SCF) بموجب هذا القانون حيز التطبيق من 01جانفي2010 وتلغى بدءا من هذا التاريخ الأحكام المخالفة لا سيما رقم 35-75 بتاريخ 29افريل المتضمن المخطط المحاسبي الوطني (PCN).

اشتمل القانون على سبعة فصول احتوت الكثير من المفاهيم والتعاريف الجديدة تناولت لأول مرة موضوع التوطيد المحاسبي، كما تضمن من هذا القانون تعريفا للمحاسبة يوضح ويعكس المقاربة المالية.

- تضمن القانون كذلك لأول مرة مصطلح الإطار التصوري للمحاسبة بإعتباره دليلاً لإعداد المعايير المحاسبية وتأويلها واحال تحديد هذا الإطار التصوري للتنظيم.[1]

- ✓ **المرسوم التنفيذي 156/08بتاريخ 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق احكام القانون 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي(SCF):**

جاء المرسوم في 44 مادة نصت الأولى على أن المرسوم يهدف إلى تحديد كيفيات تطبيق المواد (5-6-7-8-9-22-25-30-36-40)من القانون 07-11 هذه المواد التي كانت موضوع احالات الى نصوص تنظيمية ماعدا المادة 24المتعلقة بمسك المحاسبة بواسطة الإعلام الآلي.

تناول هذا المرسوم كذلك الكثير من المواضيع المتعلقة بالمحاسبة المالية وتم التركيز على فصائح المعلومة الواردة في هذه القوائم .

[1]القانون رقم 11/07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، مرجع سابق.

كما تضمن هذا المرسوم أيضا تحديد المحتوى ومضمون الأصول المحاسبية للمؤسسات وخصومها وكذلك تحديد للمنتجات والأعباء ورقم الاعمال والنتيجة.[1]

- ✓ **القرار المؤرخ في 26جويلية2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها :**

جاء هذا القرار بالتفصيل الشامل لموضوع المحاسبة المالية والنظام المحاسبي المالي، ويهدف إلى تحديد كيفيات تطبيق أحكام المواد السابقة من المرسوم التنفيذي 08-156، كما يحتوي هذا القرار على أربعة أبواب تناولت:

الباب الأول:قواعد تقييم الاصول: الخصوم، الاعباء والايرادات وادراجها في الحسابات.

الباب الثاني: عرض الكشوف المالية

الباب الثالث: مدونة الحسابات وسيرها

الباب الرابع :المحاسبة المبسطة على الكيانات الصغيرة[2].

- ✓ **التعليمة رقم 02 الصادرة بتاريخ 2009/10/29 حول اول تطبيق للنظام المحاسبي المالي (SCF):**

بصدور التعليمة رقم 02 بتاريخ 29 اكتوبر 2009 عن المجلس الوطني للمحاسبة (CNC) المتضمنة الطرق والإجراءات الواجب اتخاذها لأجل الإنتقال من المخطط الوطني (PCN) إلى النظام المحاسبي المالي (SCF)، ويكون قد تم التأكد من وزارة المالية ، المجلس الوطني للمحاسبة (CNC) على بدء تطبيق النظام المحاسبي المالي ابتداء من تاريخ 01 جانفي 2010 بعد ان تأجل في السابق عن التاريخ المقرر وهو 01 جانفي 2009 كما نص على ذلك القانون رقم 11/07 الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي[3].

[1] المرسوم التنفيذي 156/08بتاريخ 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق احكام القانون 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي.
[2] القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها.
[3] التعليمة رقم 02 الصادرة بتاريخ 2009/10/29 حول اول تطبيق للنظام المحاسبي المالي(SCF)

الشكل رقم(2-1) المنظومة المتكاملة الصادرة بتطبيق النظام المحاسبي المالي

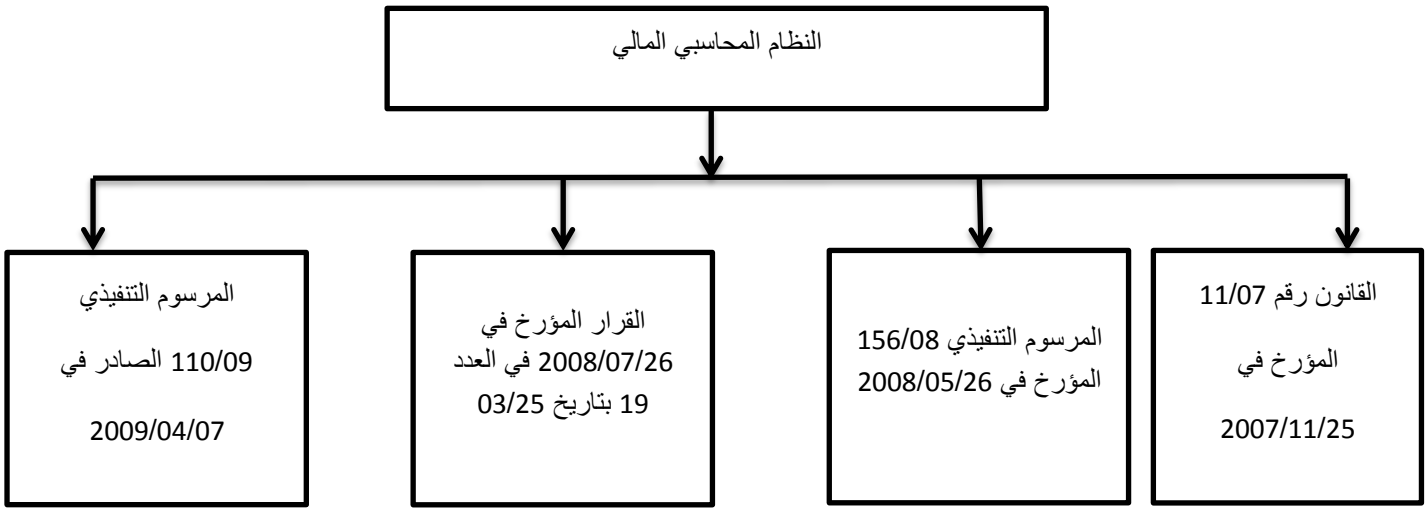

المصدر:سعد بوراوي، الاسس والمبادئ المحاسبية في النظام المحاسبي والمالي الجزائري ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي،جامعة البليدة،25،26 ماي 2010.

كما يتضمن الاطار التشريعي شروط كيفية تطبيق النظام المحاسبي المالي نذكر منها :

مجال التطبيق:

تطبيق أحكام القانون رقم 07/11 المؤرخ في 2007/11/25 إجبارياً على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي، وأخرون ملزمون بمسك المحاسبة المالية مع مراعاة الأحكام الخاصة بها، ويستثنى من مجال التطبيق هذا القانون الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية.

التنظيم المحاسبي:

من خلال النظام المحاسبي المالي يجب على المؤسسات والخاضعين لهذا النظام مراعاة وإحترام المبادئ والقواعد التالية:

- يجب أن تستوفي المحاسبة إلتزامات الإنتظام، المصداقية، الشفافية والإفصاح المرتبطة بمسك المعلومات التي تعالجها وإحترام مبادئ الحيطة والحذر، تمسك المحاسبة بالعملة الوطنية
- كل تسجيل محاسبي يجب أن يتم انطلاقا من وثائق مؤرخة ومكتوبة في شكل يتضمن المصداقية.
- تحرير الكتابات الحابسة حسب القيد المزدوج
- يرقم رئيس محكمة المؤسسة ويؤشر على دفتر اليومية والجرد.

– تمسك المحاسبة يدويًا أو عن طريق الإعلام الآلي وتحفظ لمدة 10سنوات ابتداء من تاريخ إقفال كل سنة مالية محاسبة [1].

القوائم المالية:

تعتبر القوائم المالية وسيلة الأساسية لتبليغ المعلومة المالية الى مختلف المستعملين الداخليين والخارجيين ، ولقد حدد القانون القوائم المالية كما يلي:

الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول حركة رؤوس الأموال والملاحقإضافة الى عرض القوائم المالية بعد 4 أشهر من إقفال السنة المالية.

ثانيا: الإطار المحاسبي:

الإطار المفاهيمي يميز بين :

الفروض الأساسية والمتمثلة في : محاسبة الدورة (أو محاسبة الالتزام) والإستمرارية، الخصائص النوعية البيانات المالية ، المبادئ المحاسبة الأساسية.

مبادئ المحاسبة:: أهم المبادئ التي جاء بها النظام المحاسبي كما يلي:

أ- محاسبة التعهد: (الإلتزام)

حتى تحقق القوائم المالية أهدافها فإنها تعد طبقا لأساس الإستحقاق ، وطبقا لهذا الأساس فإنه يتم الإعتراف بآثار العمليات والأحداث الأخرى عند وقوعها وليس عند إستلام أو دفع النقدية وما يعادلها كما يتم إثباتها بالدفاتر المحاسبة والإبلاغ عنها في القوائم المالية

ب- استمرارية الاستغلال (النشاط):

يتم إعداد القوائم المالية بإفتراض أن المؤسسة مستمرة في نشاطها وستبقى كذلك وعليه يفترض أنه ليس لدى المؤسسة النية أو الحاجة للتصفية أو التقليص حجم عملياتها، عموماً يفترض المحاسبون دائما أن المؤسسة ستظل تباشر أعمالها بصفة مستمرة.

ج- المعلومة الواضحة وسهلة الفهم :

يقصد بالمعلومات القابلة للفهم هي المعلومات الواضحة والسهلة الفهم مباشرة من قبل مستعمليهاالذين يملكون حد ادنى من المعارف الاساسية المرتبطة بالتسيير، المالية والمحاسبية، فالمعلومة تزود مستعمليها بأخذ رؤية واضحة على المؤسسة.

[1] القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، مرجع سابق.

د- الملائمة:

الملائمة هي قدرة المعلومات على إحداث تغيير في إتجاه قرار معين، وعليه يجب أن تكون المعلومة المقدمة في القوائم المالية ملائمة لإحتياجات متخذي القرار.

ه- المعلومات ذات المصداقية:

يقصد بالمعلومات ذات المصداقية هي تلك المعلومات المالية والمحاسبية التي تم إعدادها وفق معايير وطرق علمية، وهي خالية من الأخطاء والمدروسة بشكل جيد وموثوق.

و- القابلية للمقارنة :

يقصد بهذا المبدأ أن تعد المعلومات المحاسبية بإستخدام نفس الأساليب والإجراءات المحاسبية من سنة لأخرى، ولنفس المؤسسات التي تعمل في نفس المجال الإقتصادي، ويمكن مقارنة أداء الوحدة الإقتصادية بالوحدات الإقتصادية الأخرى.

ز- مبدأ التكلفة التاريخية:

تعتبر التكلفة التاريخية الأساس السليم للتسجيل المحاسبي للإستثمارات والمخزونات وطبقا لهذا المبدأ تسجل الأحداث الإقتصادية بتكلفة شرائها (الإقتناء) او تكلفة إنتاجها.

ح- مبدا عدم المقاصة:

ينبغي عدم المقاصة بين عناصر الأصول والخصوم أو بين الإيرادات والأعباء .

ط- مبدا الحيطة والحذر :

يقوم هذا المبدأ على أساس تسجيل الخسائر المحتملة.

ي- مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني :

يقصد به أن جميع التعاملات الإقتصادية التي تقوم بها المؤسسة ينبغي أن تأخذ بعين الإعتبار الواقع الإقتصادي في تسجيلها ضمن ذمة المؤسسة، كما يعتبر هذا المبدأ جديد في الجزائر[1].

[1] القانون 07-11 المؤرخ في 25- نوفمبر 2007،المادة رقم 06، مرجع سابق.

3- نطاق تطبيق النظام المحاسبي المالي:

ألزم القانون 11/07 حسب المادة رقم04 الكيانات التالية يمسك محاسبة مالية:

-الشركات والمؤسسات الخاضعة لأحكام القانون التجاري

- التعاونيات

-الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية ، إذا كانوا يمارسون نشاطات إقتصادية مبنية على عمليات متكررة.

- كل الاشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي ، وحسب المادة رقم 02 يستثنى من مجال تطبيق المحاسبة المالية الأشخاص المعنويين الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية، وحسب المادة رقم03 يمكن للكيانات الصغيرة والتي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين خلال سنتين ماليتين متتاليتين أن تمسك محاسبة مالية مبسطة وهذا حسب مضمون ونوع النشاط[1].

المطلب الثاني: أسباب الإنتقال إلى النظام المحاسبي المالي

1-أسباب الإنتقال إلى النظام المحاسبي المالي :

أصبح المخطط المحاسبي الوطني في ظل التوجيهات الإقتصادية الجديدة، لا يستجيب لمتطلبات المهنيين والمستثمرين ، وذلك لأسباب خارجية وأخرى داخلية وهي:

1-1الأسباب الخارجية:

- يعتبر تبني المعايير المحاسبية الدولية إستجابة لمتطلبات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي ومشروع الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة
- ظهرت في عدة بلدان إحتياجات إضافية في التمويل من القطاع الخاص وذلك بعدما تحولت مهمة الدولة، من راعية لهذا القطاع إلى مشرفة عليه.
- عند البحث عن موارد مالية جديدة، أصبحت المؤسسات لا تقتصر على الأسواق المحلية فقط بل أصبحت تلجأ إلى الأسواق المالية الدولية.

[1] القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 ،المادة 04، مرجع سابق.

– يتطلب تطور المؤسسات إحتياجات معتبرة من الموارد المالية في إطار الإقتصاد العالمي الذي لا يعترف بالحدود الجمركية.

– يشترط عند طلب الإستفادة من أية خدمة كانت من الأسواق المالية الدولية، الإمتثال بالمعايير المحاسبية الدولية.

– يستلزم التفتح الإقتصادي، إستعمال معلومات صحيحة وموثقة، وموحدة ومعدة وفق معايير محاسبية دولية، وذلك تسهيلا لنقل المعلومات الإقتصادية ولعمليات التجمع المحاسبي للمؤسسات المتعددة الجنسيات.

1-2الأسباب الداخلية:

– تحول دور الدولة في الميدان الإقتصادي والتجاري من طرف فعال الى دور منظم

– أصبح المخطط المحاسبي الوطني لا يتماشى والتوجه الإقتصادي الحالي للبلاد.

– يستجيب المخطط المحاسبي الوطني بالدرجة الأولى الى المستلزمات الجبائية، وتم وصفه بأنه نظام مؤسسات لتحديد الضريبة.

–أصبحت النظرة القانونية في المخطط المحاسبي الوطني تطغى على النظرة الاقتصادية .

–أصبحت المؤسسات عبر المخطط المحاسبي الوطني تستعمل مبدأ الحيطة والحذر بصفة مبالغ فيها.

–عوضالمبدأالصورةالوفيةبحثًاعلىأكثرضماناتعندوقوعهاالمحتملفيالإفلاس[1].

2-صعوبات تطبيق النظام المحاسبي في المؤسسات:

سيواجه تطبيق النظام المحاسبي المالي العديد من العوائق نظرًا لعدم توافر البيئة المواتية وعدم نضج الإقتصاد الوطني يمكن تلخيصها فيما يلي:

–حداثة النظام وعدم توفر الخيرات اللازمة التي تشرف على تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد

–نقص المراجع وعدم توفر دليل محكم للنظام المحاسبي المالي الجديدscf.

–نقص البرمجيات للنظام المحاسبي المالي الجديد scf التي من شانها المساعدة على تطبيقه.

–صعوبة تأقلم المؤسسات الجزائرية مع النظام المحاسبي المالي الجديد نظرًا لحداثته وعدم توفر الوقت الكافي حتى تتمكن من التكيف معه[2].

3- أهداف النظام المحاسبي المالي:

[1] جمال لعشيشي، **محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي الجديد** ،الاوراق الزرقاء العالمية، الجزائر،2010، ص ص 10-11.

[2] ايت محند مراد، ابحري سفيان، **النظام المحاسبي في الجزائر التحديات والاهداف** ، ملتقى دولي حول اطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد واليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية ias/ifrs ، جامعة البليدة 13-15 اكتوبر 2009، ص4.

النظام المحاسبي المالي الذي إعتمدته الدولة الجزائرية المتوافق والمتلازم مع المعايير المحاسبة الدولية ias/ifrs يهدف إلى تقديم صورة صادقة للمعلومات لمالية، ويتجلى ذلك من خلال إحتوائه على إطار مفاهيمي بين عمليات التسجيل والتقييم ومراقبة الحسابات ويرمي إلى تحقيق الأهداف التالية:

*تحسين النظام المحاسبي الجزائري وجعله يتوافق مع الأنظمة المحاسبية الدولية

*تقديم صورة صادقة للقوائم المالية من خلال الشفافية في عرض المعلومات المالية.

*قابلية مقارنة المؤسسة لنفسها زمانيا ومكانيا على المستويين الوطني والدولي.

*يسمح بمراقبة الحسابات من قبل المستخدمين حول مصداقيتها وشفافيتها.

*تمكين المستثمرين من معلومات صحيحة، موثوق بها، تشجعهم وتسمح لهم بمراقبة ومتابعة أموالهم.

* يسمح تسجيل كل تعاملات المؤسسة بطريقة موثوق بها، تمكن من إعداد التصاريح الجبائية بموضوعية ومصداقية.

* يسمح للشركات الأجنبية بعملية إدماج حساباتها وقوائمها المالية.

* استخدام الوسائل المعلوماتية في تسجيل البيانات المحاسبية وإعداد القوائم المالية سيخفض من الأعباء

*يساعد مستعملي القوائم المالية من فهم أحسن للمعلومات وتمكينهم من إتخاذ القرارات الصحيحة[1].

المطلب الثالث: الإطار المفاهيمي للقوائم المالية

1-ماهية القوائم المالية:

تعتبر القوائم المالية الجزء المحوري للتقارير المالية المنشورة من قبل المؤسسات، وهي مصدر مهم من مصادر المعلومات التي تعتمد عليها متخذو القرارات والمستفيدين، ووسيلة رئيسية لايصال المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية، حيث تستطيع هذه الأخيرة التعرف على مختلف جوانب نشاط المؤسسة من خلال هذه القوائم والتقارير.

أولاً: تعريف القوائم المالية:

تعتبر الكشوف المالية العناصر الأساسية التي تقدم من خلالها حوصلة نشاط المؤسسة في شكل وثائق شاملة تقدم في نهاية كل دورة محاسبية، وتشمل من خلال النظام المحاسبي المالي الجديد للمؤسسات، فإن كل مؤسسة مجبرة على إعداد القوائم المالية الختامية في نهاية كل دورة محاسبية.

[1] عبد الكريم شناي، **اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على نوعية المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص: محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016،ص43.

الكشوف المالية تكون نتيجة إجراء معالجة العديد من المعلومات لأعمال التبسيط، التلخيص والهيكلة، وهذه المعلومات يتم جمعها، تحليلها، تفسيرها، تلخيصها وهيكلتها من خلال عملية تجميع تعرض في الكشوف المالية في شكل فصول ومجاميع.

-تضبط الكشوف المالية تحت مسؤولية مسيري الكيان ويتم اصدارها من خلال مهلة أقصاها ستة اشهر التالية من تاريخ الإقفال للسنة المالية.

- توفر الكشوف المالية المعلومات التي تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة

-يتم عرض القوائم المالية تحت إشراف مدراء المؤسسات، ويجب أن يتم توضيح المقر الإجتماعي للشركة، طبيعة القوائم المالية(قوائم مجمعة، قوائم خاصة بالوحدات..الخ) تاريخ إقفال القوائم المالية العملة المستعملة في قياس القوائم المالية يجب أن تكون بالعملة الوطنية [1].

*القوائم المالية هي الوسائل التي بموجبها تنقل إلى الإدارة والأطراف المعنية صورة مختصرة عن الأرباح والمركز المالي للوحدة الاقتصادية[2].

*تمثل القوائم المالية الجزء المحوري للتقارير المالية، وتمثل القوائم المالية الوسائل الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية[3].

* وتشمل القوائم المالية عادة " قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، قائمة حقوق الملكية"[4].

ثانيا: تعريف التقارير المالية

في بداية ظهور المحاسبة كان ينظر إلى القوائم المالية بأنها تعبيرًا كافيًا عن الأحداث والعمليات المالية التي حدثت خلال الفترة المحاسبية، حيث تعبر بوضوح عن واقع المؤسسة دونما حاجة الى أية معلومات إضافية، ولكن مع مرور الزمن والتطور الاقتصادي وتعقد العمليات الإقتصادية، إتضح أن المعلومات الرقمية التي تعرضها القوائم المالية والمبنية على البيانات المدونة في السجلات المحاسبية يشوبها الكثير من القصور، الامر الذي لا يمكن قارئ القوائم المالية من فهمها دون فهم الإفتراضات التي بنيت عليها والطرق التي إتبعت في قياسها تضم التقارير المالية كافة المعلومات المعبرة عن نتائج

---

[1] حنان خميس، **دور القوائم المالية وفق النظام المحاسبي الماليscfفي اتخاذ القرارات المالية**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في لعلوم المالية والمحاسبية، تخصص: مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012،ص12.

[2] فالتر ميجس ، روبرت ميجس، **المحاسبة المتوسطة** ، ترجمة احمد حامد حجاج، دار المريخ، الرياض 2003، ص132.

[3] طارق عبد العال حماد، **التقارير المالية اسس الاعداد والعرض والتحليل** ، الدار الجامعية الاسكندرية،2000،ص207.

[4] فيلتر ميجس، روبرت ميجس، مرجع سابق،ص43.

الأعمال التي يحتم على المؤسسة تقديمها دورياً أو تقديمها طوعا سواءً كانت في شكل قوائم مالية أو غيرها من الأشكال الأخرى[1].

2-خصائص القوائم المالية:

تعتبر القوائم المالية مصدراً أساسياً من مصادر المعلومات المفيدة لإتخاذالقرارات الى قاعدة عامة لتقييم الطرق المحاسبية البديلة والإختيار من بين الأساليب المتاحة لإفصاح، من خلال التعارف السابقة نستنتج أهم خصائص القوائم المالية فيما يلي:

قابلية المعلومات للفهم:

تعني هذه الخاصية أنه يجب على المعلومات الواردة في القوائم المالية أن تكون مفهومة من طرف مستخدمين تتوفر لديهم الكفاءة في الميدان الاقتصادي والمحاسبي كما تتوقف القوائم المالية على قدرات مستخدميها وثقافتهم حتى يتسنى هم تحقيق الاتصال الذي يكفل ابلاغ البيانات التي تشملها تلك القوائم .

الملائمة:

يقصد بالملائمة وجود علاقة وثيقة بين المعلومات المستخدمين من المحاسبة المالية والأغراض التي تعد من أجلها لكي تكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون ذات علاقة وثيقة باتخاذ القرارات في الوقت الملائم.

أمانة المعلومات ولإمكان الثقة بهما أو الاعتماد عليها:

بفضل أن يتوفر في مستخدمي المعلومات المالية درجة عالية من الأمانة، إذ أن هذه الخاصية هي التي تبرر ثقتهم في تلك المعلومات كما تبرر إمكان الاعتماد عليها .

قابلية المعلومات للمقارنة:

تؤدي الخاصية إلى تمكين من يستخدمون معلومات المحاسبة المالية من مقارنة أداء المؤسسة وأداء المؤسسات الأخرى خلال فترة زمنية معينة مع إمكانية المقارنة بين نتائج الفترة المالية وإمكانية المقارنة بين الوحدات المحاسبية المختلفة[2].

---

[1] ناجي بن يحي ، **دور جودة المعلومات المحاسبية في تحسين الافصاح المحاسبي** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة،2013،ص61.

[2] حنان خميس، مرجع سابق،ص13.12.

3- مستخدمي القوائم المالية:

تلجأ فئات متعددة لإستخدام المعلومات المالية في عملية إتخاذ القرارات الإقتصادية الرشيدة، وقد حدد الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية عدد من الفئات كمستخدمين للقوائم المالية كما حدد طبيعة المعلومات التي تحتاجها كل فئة على النحو التالي:

أ- **المستثمرون الحاليون والمحتملون:**

وتعتبر القرارات الاستثمارية من أهم القرارات التي تم إتخاذها ، حيث تتمثل أهم المعلومات التي يحتاجها المستثمر في:

-إتخاذ قرار شراء أو بيع أسهم المؤسسة.

- تحديد مستوى توزيعات الأرباح الماضية والحالية والمستقبلية.

-تقييم كفاءة ادارة المؤسسة، وسيولتها ومستقبلها ومقارنة اسهمها مع أسهم باقي المؤسسات.

ب- **الموظفون:**

يعتبر الموظفون مورد المؤسسة إلهام حيث تبنى عليهم استمرارية المؤسسة وأدائها لأعمالها بما يشعرهم بالأمن والرضا الوظيفيين لذلك فهم يحتاجون الى معلومات تتعلق بمدى التحسن الوظيفي في المستقبل، بالإضافة الى معلومات تساعد في تعزيز مطالبهم.

ج- **المقرضون:**

يمثل المقرضون مصدر التمويل الخارجي للمؤسسة والذي يكون في الغالب طويل الأجل ، وما يهم المقرضين سواء كانوا حاليين او محتملين هو الهيكل التمويلي للمؤسسة ، ونسب المديونية، ومدى الاعتماد على المتاجرة بأموال الغير، كذلك قدرة المؤسسة على دفع أقساط وفوائدها في مواعيد إستحقاقها.

د- **الموردون الدائنون:**

تعتبر هذه الفئة مصدر لتمويل والائتمان قصير الأجل، حيث تتعلق إهتماماتهم بقدرة المؤسسة على السداد من خلال نسب السيولة والتداول، والنسب المتعلقة بمعدلات دوران المخزون للتأكد من إستمرارية المؤسسة وكفاءتها وربحيتها.

ه- الزبائن:

يعتبر الزبائن مصدر الإيرادات، حيث أنهم الجهة المقصودة بمخرجات المؤسسة من سلع وخدمات لذلك فهم معنيون بإستمرارية المؤسسة وقدرتها على تزويدهم بالسلع والخدمات.

و- الحكومة بأجهزتها المختلفة:

تعتبر المؤسسات بالنسبة للحكومة من الدعائم الرئيسية التي تستند اليها في تمويل خططها من خلال الضرائب، وتحقيق الهداف الاجتماعية كالتشغيل والتقليل من نسب البطالة والفقر، لذلك فالحكومة تحتاج الى معلومات تساعدها في التأكد من مدى التزام المؤسسة بالقوانين ذات العلاقة مثل قانون الشركات وقانون ضربة الدخل، كما تحتاج الى معلومات تساعد في تقدير الضرائب ومدى المساهمة العامة للمؤسسة في الاقتصاد الوطني.

ي- الجمهور:

للجمهور إهتمامات مختلفة بالمؤسسات، منها ما يتعلق باستيعاب الأيدي العاملة وتشغيلها، ومنها ما يتعلق بدور المؤسسات الاجتماعي والتنموي، ومنها ما يتعلق بسلوك الجمهور الاستهلاكياستنادا إلى جودة مخرجاتها من السلع والخدمات والى معلومات حول التطورات الحديثة لثروة المؤسسة وتنوع نشاطاتها في الإقتصاد المحلي.

ويمكن تلخيص ما سبق في الجدول التالي: [1]

جدول رقم(2-1) يبين مختلف مستخدمي القوائم المالية

المستخدمون	حاجتهم من المعلومات
المستثمرون(الملاك)	تقديم الربحية والخطر، وهو كذا اتخاذ القرارات.
والمديرين	الاستقرار والربحية
الموظفين	احتمال سداد المبالغ المقترضة والفوائد عند الاستحقاق.
المقرضون	احتمال ان تسدد المبالغ عند الاستحقاق
	استمرارية النشاط
الموردون ودائنين آخرين	تخصيص الموارد واحترام الالتزام بالمعلومات.
الزبائن	المساهمة في الاقتصاد المحلي، العمالة المولدة، نماء ورفاهية المؤسسات
الحكومات	
الجمهور	

المصدر:جمعة هوام ، المحاسبة المعمقة وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية،IAS/IFRS 2010/2009، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،2010،ص31.

[1] ناجي بن يحي، مرجع سابق، ص 81.80.79..

4-أهداف القوائم المالية:

إن إعداد القوائم المالية نهاية كل فترة مالية يحقق مجموعة من الأهداف هي:

4-1- مساعدة متخذي القرارات في التعرف على المركز المالي للشركة والأرباح المتحققة نتيجة مزاولة هذه الشركة نشاطهاتها التشغيلية وغير التشغيلية والتوقعات المستقبلية لنتيجة هذه الانشطة والمركز المالي وغيرها من المعلومات التنبؤية التي تخص مستقبل الشركة اي أن القوائم المالية تهدف بشكل رئيس الى تقديم معلومات عن:

أ-نتائج الاعمال

ب-المركز المالي

ج-التغيرات في حقوق الملكية

د-التدفقات النقدية

4-2- تلبي القوائم الماليةالإحتياجات المشتركة لمعظم المستعملين،لكنها لا توفر كافة المعلومات التي قد يحتاجها هؤلاء المستعملين في إتخاذالقرارات الاقتصادية، ويرجع ذلك إلى حد كبير الى ان هذه القوائم تعكس الاثار المالية للأحداث التاريخية فقط، ولا توفر بالضرورة معلومات مالية مستقبلية أو معلومات غير مالية.

4-3- تظهر القوائم المالية أيضا نتائج تقييم كفاءة الإدارة في القيام بواجباتها وتساعد في محاسبتها عن الموارد المؤتمنة عليها، ويهدف المستعملون الذين يرغبون في تقييم كفاءة الإدارة ومحاسبتها الى اتخاذ قرارات اقتصادية، كقرارات الاحتفاظ باستثمارات في الشركة او بيعها او قرارات تغيير الإدارة أو الإبقاء عليها.

وعليه فإن إعداد القوائم المالية نهاية الفترة المالية يمكن للشركة من:

أ- تقديم معلومات عن نتيجة الأعمال والوضع المالي ومصادر أموالها وإستعمالاتها والتغيرات الحاصلة في حقوق ملكيتها.

ب- تلبية الاحتياجات المشتركة لمعظم المستعملين في إتخاذ القرارات الاقتصادية.

ج- المساعدة في تقييم كفاءة الإدارة تأدية واجباتها ومحاسبتها عن الموارد المؤتمنة عليها.[1]

[1] طلال محمد علي الججاوي، حيدر علي المسعودي، **المحاسبة المالية المتوسطة على وفق المعايير الدولية للتقارير المالية**، ط1، دار الايام للنشر، عمان، 2018، ص23،24.

المطلب الرابع: عناصر ومكونات القوائم المالية

1- عناصر القوائم المالية:

تشمل القوائم المالية السابق ذكرها مجموعة من العناصر والمكونات الرئيسية، ينصب عمل المحاسبة عليها، فالمحاسب يقوم بتنفيذ وظيفتي المحاسبة(القياس والإفصاح) لهذه العناصر وقد حدد الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية تعريفات دقيقة لكل عنصر من العناصر وكالآتي:

- **الأصولassets:** وهي موارد اقتصادية متوقع الحصول عليها بالمستقبل وأن الشركة قد إكتسبت حق الحصول عليها أو السيطرة عليها نتيجة أحداث ماضية فكل مفردة ينطبق عليها هذا التعريف ينبغي للمحاسب تصنيفها ضمن الأصول،ولو أخذنا هذا التعريف وحللناه نلاحظ أن الأصل هو:

أ- **مورد:**أن أي مفردة لكي تعد موردا يجب أن تضمن تحقيق شيئين:

- **المنفعةutility:** تعني تحقيق العوائد/ الأرباح،وكل أصل لا يحقق ذلك يعد غير نافع.
- **الندرةScarcity:**تعني أن المقادير المتوفرة أنها أقل من الطلب عليها،لذا ينبغي أن تتوافر صفة الندرة في الأصل كي يعد نافعاً.

ب- **إقتصادي:** أي أن المنفعة التي يقدمها الأصل تكون أكبر من الكلفة.

ج- **متوقع الحصول عليها في المستقبل:** أي أن الأصول التي تقتنيها الشركة يتوقع الحصول منها على منافع ، فعملية الحصول على المنافع متوقعة وليست أكيدة كونها مرتبطة بالمستقبل .

د- **إكتساب حق الحصول عليها:** تعني أن على المحاسب قبل أن يقوم بتسجيل الأصل في السجلات المحاسبية والاعتراف بها أن يتأكد من حق الشركة في الحصول على هذه الموارد واكتسابها عن طريق قوائم البيع/ الشراء عقود نقل الملكية .

ه- **حق السيطرة عليها:**أي أن للشركة سيطرة على المنافع المشتقة من الأصل.

و- **نتيجة أحداث ماضية:** على المحاسب ألا يسجل أي أصل بالسجلات إلا بعد حدث سابق قبل التسجيل ولا يعتد بالأحداث المستقبلية(أي وعود بتحويل أصل الى الشركة وما شابه)[1].

- **الخصومLiabilities:**هي موارد إقتصادية متوقع التضحية بها مستقبلا.

[1] طلال محمد علي الجحاوي، حيدر علي المسعودي، مرجع سابق، ص ص 29،32.

- **حقوق الملكيةEquity:** هي ما تبقى من أصول الشركة بعد طرح خصومها، وهذا يعني أن حقوق الملكية تمثل الفضلة للملاك بعد طرح الإلتزامات.
- **الإيراداتRevenues:** هي تدفقات داخلة للشركةعن عملياتها الرئيسية تحدث زيادة في أصولها أو نقص في خصومها، أو كليهما معا.
- **المصروفاتExpenses:**هي تدفقات خارجة من الشركةللقيام بعملياتها الرئيسية تحدث نقص في أصولها أو زيادة في خصومها أو كليهما معاً.
- **المكاسبGains:** هي زيادة في حقوق الملكية(صافي الاصول)الناتجة عن عمليات عرضية أو ثانوية أو أيه عمليات أو أحداث أو ظروف أخرى تؤثر بالشركة ، ماعدا تلك الزيادة الناتجة عن إيرادات إوإستثمارات الملاك.
- **الخسائرLosses:**هي نقص في حقوق الملكية (صافي الأصول) ناتج عن عمليات عرضية أو ثانوية أو عمليات أو احداث أو ظروف أخرى تؤثر بالشركة ماعدا النقص الناتج عن مصروفات أو توزيعات للملاك.
- **إستثمارات الملاكInvestment by Owners:**هي الأصول التي يضعها الملاك في الشركة كإستثمارات، وهذه الإستثمارات تزيد من حقوق الملكية وتدرج ضمن قائمة المركز المالي.
- **التوزيعات الى الملاكDistribution:** وهي الإنخفاض في صافي أصول الشركة الناتج عن تحويل أصول او تقديم خدمات أو الالتزام بخصوم تجاه المالكين تؤدي إلى تخفيض حقوق الملكية في الشركة.
- **الدخل الشاملComprehensiveIncome:**هو التغيير في حقوق ملكية شركة ما، خلال فترة ما، نتيجة صفقات أو أحداث أو ظروف أخرى من مصادر غير مرتبطة بالمالكين[1].

2- مكونات القوائم المالية:

تتكون القوائم المالية من العناصر التالية:

-الميزانية

-حساب النتائج

[1] طلال محمد علي الجحاوي، حيدر علي المسعودي، مرجع سابق، ص ص 29،32.

-جدول سيولة الخزينة

-جدول تغير الأموال الخاصة

-ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وحساب النتائج[1].

3-الفرضيات والمبادئ المحاسبية لإعداد القوائم المالية:

3-1- الفرضيات المحاسبية:

يعتبر الفرض بمثابة شرط أو ظرف يتم العمل من خلاله وتوضع المبادئ في نسق معه، وهو منهج البحث العلمي لا يحتاج الى إثبات او برهان، إذن فهو يعتبر كإقتراحيوضع لتفسير واقعة معينة أو لإيجاد أو تفسير علاقة ما بين مجموعة من العناصر وذلك تعتبر الفروض قضايا تحت الإختبار، وهذه الفرضيات التي يتم إعداد القوائم المالية بموجبها، ولتحقيق أهداف القوائم المالية يجب أن تعد تلك القوائم وفق الفرضيتين التاليتين:

أ- فرضية أساس الإستحقاق:

يجب على المنشاة إعداد قوائمها المالية بموجب أساس الإستحقاقبإستثناء قائمة التدفقات النقدية، ويتطلب اساس الاستحقاق الاعتراف بالمصروفات التي تخص الفترة المالية سواء تم دفعها او لم يتم، وكذلك الإعتراف بالإيرادات المكتسبة والمكاسب الأخرى سواء تم قبضها أو لم يتم ،أي بغض النظر عن واقعة الدفع أو القبض وتطبيق أساس الإستحقاق يؤدي إلى تحقيق أهداف القوائم المالية .

ب- فرضية الإستمرارية:

عند إعداد القوائم المالية بإتباع معايير الإبلاغ المالي الدوليةIFRS تم إفتراض أن المنشاة مستمرة إلى أجل غير محدد في المدى المستقبلي المنظور، وعند وجود شكوك حول إستمرارية المنشاة أو أن لدى إدارة المنشاة نية لتصفية المنشاة أو تقليص أعمالها بشكل جوهري، عندما يجب الإفصاح عن حالات عدم التأكد المتعلقة بعدم الإستمرارية ولا يتم إعداد القوائم المالية على أساس أنها مستمرة بل على أساس لأخر مثل أساس التصفية مثلاً.

3-2- المبادئ المحاسبية:

[1] القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 ،المادة 25، مرجع سابق.

يعني المبدأ مجموعة من القواعد والاسس المتفق عليها والمقبولة في الوسط المهني، والتي تستعمل كمرشد في الممارسة المهنية وتستمد المبادئ صياغتها من الفروض المحاسبية بإعتبارها الدليل الذي يسترشد به في صياغة المبادئ المحاسبية، وفيما يلي المبادئ المحاسبية .

- **مبدأ إستقلالية الذمة المالية للمؤسسة**
- **مبدأالإستمرارية**
- **مبدأ إستقلالية الدورات**
- **القياس النقدي**
- **مبدأ التكلفة التاريخية**
- **مبدأ تحقيق الإيراد**
- **مبدأ المقابلة(مقابلة الإيردات بالنفقات**
- **مبدأالثبات**
- **مبدأ الافصاح والشمول**
- **مبدأ الحيطة والحذر**
- **مبدأ الموضوعية**[1].

المبحث الثاني: الميزانية وفق النظام المحاسبي المالي (scf)

المطلب الأول: ماهية الميزانية، مزاياها،عيوبها.

[1]محمد فيصل مايده، **تاثير تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF على اعداد وعرض عناصر القوائم المالية في المؤسسة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير ،تخصص: محاسبة ونظم المعلومات ،جامعة محمد خيضر بسكرة،2017،ص ص74،73،71،72.

1- مفهوم الميزانية:

يتطلب إعداد قائمة المركز المالي عناية فائقة من معديها كونها تعد ذات أهمية بالغة لمستعمليها،فهي تمثل ملخصا لما بحوزة الشركة من اصول وما عليها من التزامات (خصوم) وطبيعة راس مالها ومكوناته، فهي توضح الموارد الاقتصادية المتاحة للشركة،ومصادر الحصول عليها واين استثمرت هذه الموارد، وقيمة هذه الاستثمارات (الأصول) وذلك في لحظة زمنية معينة هي لحظة إعدادها التي يشار اليها بانها لحظة زمنية معينة وهي اللحظة الاخيرة من الفترة المالية التي تعد عنها، فهي صورة فوتوغرافية للوضع المالي للشركة في لحظة زمنية معينة.

*تسمى قائمة المركز المالي كذلك بالميزانية العمومية أو العامة لانها تظهر دائما توازنا بين جانبين (الاصول) من ناحية و(الالتزامات وحقوق الملكية) من ناحية اخرى، يعكس هذا التوازن مفهوم القيد المزدوج المتبع في معالجة الاحداث الإقتصادية المقاسة بوحدات نقدية والتي تكون الشركة أحد طرفيها،ويعبر عن هذا التوازن بمعادلة الميزانية التي تسمى أيضًاالمعادلة المحاسبية Accounting Equationوهي:

الأصول=الإلتزامات +حقوق الملكية[1].

*تعتبر الميزانية مرآة عاكسة للوضع المالي حيث انها تحتوي على ملخص لنشاط المؤسسة وقوتها ومدى تطورها، وهي تحتوي على موجودات وحقوق المؤسسة من جهة، ومطالبها والتزاماتها من جهة أخرى، فهي تهدف الى قياس ثروة المؤسسة والافصاح عنها في وقت معين عادة تمثل السنة(12شهر) الا في الحالات الاستثنائية[2].

*هي قائمة تتضمن ما للمنشاة من حقوق وما عليها من التزامات[3].

* وتعرض مركز أو وضع المشروع في يوم معين، اي تعرض أصول وخصوم المشروع في يوم معين، عادة في 12/31 من كل عام[4].

---

[1]طلال محمد علي الججاوي، حيدر علي المسعودي، **المحاسبة المالية المتوسطة على وفق المعايير الدولية للتقارير المالية**، ط1، دار الايام للنشر، عمان، 2018، ص473.

[2]Jean-francois Regnard, Lire un bilan c'est simple,(paris :chiron ,2007) p37.

[3]امين السيد احمد لطفي، **المحاسبة الدولية للشركات المتعددة الجنسية**،الدار الجامعية ، مصر ط2010،01،ص:501.

[4]رضوان حلوة حنان،نزار فليح البلداوي،**مبادئ المحاسبة المالية القياس والافصاح في القوائم المالية**،جامعة عمان الاهلية ط2009،01،اثراء للنشر والتوزيع،الاردن ،ص20.

* هي كشف شامل بأصول وخصوم المنشاة تقوم بالقيم الحقيقية ليعبر عن المركز المالي للمنشاة بتاريخ معين.

ومنه يمكن القول أن الميزانية هي ملخص تاريخي لكل من الأصول والمنافع الاقتصادية المستقبلية التي ستحصل عليها المنشاة أو الحقوق التي تمتلكها الوحدة الاقتصادية كنتيجة لبعض العمليات الحالية والماضية، والالتزامات او الخصوم الناتجة عن العمليات الماضية والحاضرة والتي تتطلب تسوية في المستقبل عن طريق استخدام اصول وتقديم خدمات[1].

2- مزايا وعيوب الميزانية:

لقائمة المركز المالي العديد من المزايا التي تقدمها لمستعمليها والتي تجعلها ذات أهمية بالنسبة لهم، من جهة أخرى يؤشر عليها عيوب عجزت هذه القائمة عن معالجتها،وسنعرض هذه المزايا والعيوب كالاتي:

أ-المزايا:للميزانية مزايا عديدة أهمها:

-تعد مؤشرًا لبيان حجم الشركة وقوتها الاقتصادية والمالية، فمبالغ الأصول غير المتداولة لا تدع مجالًا للشك في قيمة ما تملكه الشركة من بنية تحتية من جهة وما تملكه من بضائع وديون على الغير وإستثماراتوغيرها، وبالمقابل تمثل مبالغ الإلتزامات وحقوق الملكية المصادر التي تمكنت ونجحت الشركة في الحصول عليها لتمويل بنيتها التحتية اولا وتمويل عملياتها التشغيلية، وهل هي مصادر داخلية أم خارجية والنسبة بين كل منها.

- يمكن القول ان معظم قرارات التمويل والاقتراض والدائنية التي تقوم بها الشركة تعتمد في جانب مهم وكبير منها على معلومات قائمة المركز المالي.

- تعد قائمة المركز المالي والمعلومات المتضمنة فيها من المعلومات المهمة جدا للمستثمرين الحاليين والمرتقبين فهي تبين حجم استثماراتهم وقيمتها،وبالنتيجة تشجع المستثمرين الحاليين على الاستمرار بهذه الاستثمارات أو زيادتها او العكس، أما المستثمرين المرتقبين فإنها تدفعهم للولوج في استثمارات جديدة فيها، أو العدول عن الاستثمار.

ب-عيوب :

[1] احمد نور، **المحاسبة المالية للقياس والتقييم والافصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية والعربية والمصرية**،الدار الجامعية للنشر والتوزيع،الاسكندية،2004،ص192.

-تمثل قائمة المركز المالي تجميع لقيم مختلفة وغير متجانسة، منها ما حصل في بداية تأسيس الشركة، ومنها ما حصل مؤخرًا، وهذا التجميع يفقدها وحدة الصورة وحقيقة هذه الصورة.

-إن التزام الشركة بتطبيق الكلفة التاريخية يشير الى ان معظم قيم الميزانية وعلى وجه الخصوص الأصول غير المتداولة تمثل قيما تاريخية لا تعكس حقيقة المركز المالي للشركة اليوم، مما يفقدها اهميتها اولا، والقدرة على اتخاذ قرارات استنادا اليها ثانيا.

-إن معظم ارقام قائمة المركز المالي (وكذلك قائمة الدخل) تخضع للأحكام والاجتهادات الشخصية للمحاسب، وبالنتيجة تعكس وجهة نظر هذا المحاسب، مما يبعدها عن الموضوعية.

-لا تتضمن قائمة المركز المالي عناصر مهمة تضيف قوة وأهمية كبرى للشركة،فقيمة الشهرة المولدة داخليا وقيمة الموارد البشرية، والتكنولوجيا المستعملة كلها موارد اقتصادية غير منظورة في قائمة المركز المالي، وذلك بسبب قصور المحاسبة في قياسها.

والاعتراف بها والافصاح عنها[1].

المطلب الثاني: عناصر وشكل الميزانية

1- عناصر الميزانية:

يجب على منشأة عادة أن تقوم بعرض ميزانية مبوبة، تفصل بين الأصول المتداولة والأصول غير المتداولة والإلتزامات المتداولة وغير المتداولة(تعتمد على طول الدورة التشغيلية للمؤسسة) وإذا إستند العرض على السيولة فإنه يتم فقط عندما ينتج عنه التزويد بمعلومات موثوقة وأكثر ملائمة، وعند ذلك يمكن إلغاء التصنيف على أساس التداول وغير التداول.

وتشمل قائمة المركز المالي حسب النظام المحاسبي المالي على:

أولاً:الأصول: تعرف على أنها موارد إقتصادية تمتلكها المؤسسة أو خاضعة لسيطرتها،لذلك تستخدم المؤسسة تلك الموارد في تنفيذ انشطتها مثل الانتاج أو الإستهلاك أو التبادل مع الغير، وتتصف جميع الاصول بصفة مشتركة وهي قدرتها على تزويد المؤسسة بمنافع اقتصادية والتي تأخذ عادة شكل تدفقات نقدية داخلة الى المؤسسة كما يلاحظ ان الاصول قد نتجت عن عمليات فعلية وليست افتراضية[2].

تصنيفها:

[1] طلال محمد علي الجحاوي، حيدر علي المسعودي، مرجع سابق، ص ص 475 ، 476.

[2] رضوان حلوة حنان واخرون، مرجع سابق،ص66.

أ- **الأصول المتداولة:** وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم(1) فإنه يعتبر الأصل متداول في الحالات التالية:

*عندما يكون من المتوقع بيعه أو الإحتفاظ به للبيع أو الإستهلاك أثناء دورة التشغيلية العادية للمنشاة.

*عندما يتم الاحتفاظ به لأغراض المتاجرة أو لأجل قصير ويتوقع ان يتم بيعه خلال 12 شهرا من تاريخ الميزانية العمومية.

*عندما يكون اصل نقدي أو معادل للنقد وإستخدامه ليس مقيدًا.

ويستثنى المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) المعدل في 2007 من المخزون والذمم المدينة التجارية حيث ينص على انه حتى ولم يتوقع تحويل هذه الاصول الى نقدية خلال 12 شهرًا من تاريخ الميزانية فإنه ينبغي أن تصنف الى أصول متداولة، وكذلك الاوراق المالية التي يمكن التعامل بها في السوق على أنها أصول متداولة فقط إذا كان من المتوقع تحويلها الى نقدية خلال 12 شهرًا من تاريخ الميزانية ويتم تصنيف البنود التالية كأصول متداولة:

- **النقدية وما حكمها:**ويشمل النقدية في الصندوق ويتألف من العملات المعدنية والعملات والشيكات غير المودعة والحوالات البريدية والودائع لدى البنك، وأي شيء يتم قبوله بواسطة البنك كوديعة سوف يعتبر نقدا ويجب أن يكون النقد متاح للسحب عند الطلب.
- **الإستثمارات قصيرة الأجل:**هي الأوراق المالية التي يمكن التعامل بها في السوق بسهولة والتي يتم الحصول عليها عادة من خلال إستخدام النقد المعطل لفترة مؤقتة، ولا حاجة إلى ذكرها في صلب قائمة المركز المالي بشرط أن يتم إجراء تسوية بين التصنيفات المختلفة في الإيضاحات المتممة .
- **الحسابات المدينة:** وتشمل المديون وأوراق القبض والمبالغ والمبالغ واجبة التحصيل من الشركات التابعة والمبالغ واجبة التحصيل من قبل المسؤولين الإداريين والموظفين نتيجة مستحقات عليهم ويمثل مصطلح الحسابات المدينة المدينة المبالغ المستحقة على العملاء والناشئة عن معاملات تم إنجازها في سياق أعمال المنشاة العادية.
- **المخزون:** وهو عبارة عن أصول محتفظ بها إما لأغراض البيع في إطار الأعمال العادية أو في صورة مواد وإمدادات يراد إستهلاكهافي العملية الإنتاجية أو في تقديم الخدمات وينبغي الإفصاح عن أساس تقدير القيمة.
- **المصروفات المدفوعة مقدما:** وهي عبارة عن أصول يتم ايجادها عن طريق دفع نقدية مقدما أو تكبد إلتزام ما، وهي تنقضي وتصبح نفقات مع مرور الوقت أو بالاستخدام أو بالأحداث.

ب-أصول غير متداولة: ويستخدم المعيار المحاسبي الدولي رقم(1) المعدل في 2007 مصطلح غير جاري على انه يشمل الاصول المادية والمعنوية والتشغيلية والمالية طويلة الأجل وهذا المعيار لا يحظر إستخدام اي توضيحات بديلة طال ما كان المعنى واضحا وتشمل الأصول الغير متداولة والإستثمارات طويلة الأجل ، والعقارات والالآت والمعدات والأصول المعنوية والأصول المتنوعة الأخرى كما يلي:[1]

- **الإستثمارات طويلة الأجل :** هي الإستثمارات التي يكون الغرض منها هو الإحتفاظ بها لفترة طويلة من الزمن(أطول من دورة تشغيلية واحدة)ويتم تصنيفها كاستثمارات طويلة الأجل، وفي ما يلي الأنواع الثلاثة الرئيسية للإستثمارات طويلة الأجل:

***الأوراق المالية المتعلقة بالديون وحقوق الملكية:** وهي الأسهم والسندات والأوراق المالية الأخرى طويلة الأجل ويكون أساس الإفصاح عن هذه البنود هو أنه لا يتم ذكرها في صلب الميزانية ولكن يجب ذكرها في الإيضاحات المتممة للميزانية:

***الأصول المادية:** وهي التي لا يتم إستخدامها حاليا في التشغيل مثل الالآت الزائدة أو الفائضة المحتفظ بها كاحتياطي

***الإستثمارات المحتفظ بها في صناديق خاصة:** مثل صناديق المعاشات والمبالغ المحتفظ بها من أجل إجراء توسعات للمصنع أو المؤسسات.

- **الممتلكات والالات والمعدات:** وهي أصول مادية تحتفظ بها المنشأة لإستخدامها في الإنتاج أو توريد السلع أو الخدمات أو من أجل تأجيرها للغير، أو من أجل أغراض إدارية والتي يتوقع أن تستخدم أثناء أكثر من فترة واحدة، ويجب الإفصاح عن هذه البنود إلى جانب مجمع الإهلاك المخصص بها، ويجب كذلك بيان مجمع الاهلاك حسب المجموعات الرئيسية للأصول القابلة للإهلاك وبالإضافة إلى بيان المبالغ في الميزانية فإن الإيضاحات المتممة للميزانية يجب أن تحتوي على أرصدة المجاميع الرئيسية للأصول القابلة للإهلاك حسب الطبيعة أو الوظيفة في تاريخ الميزانية وكذلك يجب وصف للأسلوب المتبع في حساب الإهلاك.

[1] طارق عبد العال حماد، **دليل المحاسب الى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة**، الدار الجامعية الاسكندرية،مصر2006،ص188.

- **الأصول المعنوية:**هي أصول غير المادية الخاصة بمنشاة الأعمال والتي تعود حيازتها على الملاك بمنافع متوقعة وتضم شهرة المحل والعلامات التجارية وبراءة الإختراع وحقوق التأليف والنشر ومصاريف التأسيس.

ج-أصول أخرى: يستخدم هذا العنوان للحسابات التي لا تتفق بدقة مع مجموعات الأصول الأخرى مثل النفقات الطويلة الأجل المدفوعة مقدما، الضرائب المجلة، تكلفة إصدار السندات المؤجلة، الحسابات المدينة غير المتداولة، النقد المقيد[1].

ثانيا: الخصوم:هي تضحيات مستقبلية محتملة بمنافع اقتصادية ناشئة عن الإلتزامات الحالية للمنشاة المعنية بنقل أو تحويا اصول أو توفير خدمات للأصول الأخرى في المستقبل نتيجة لمعاملات أو أحداث ولكي يوصف البند بأنه إلتزام يجب توفر الشروط التالية:

*يتطلب الإلتزام أن تقوم المنشاة بتسوية الإلتزام الحالي عن طريق تحويل مستقبلي لأصل ما عند الطلب أو عند حدوث حدث معين او في تاريخ معين.

*لا يمكن تفادي الالتزام.

*وقوع الحدث الملزم للمنشاة[2].

تصنيفها:

أ-**الإلتزامات المتداولة:** ويتم عادة إظهار الإلتزامات في الميزانية حسب ترتيب الدفع للإلتزامات المتداولة، ووفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (1) المعدل فانه يجب تبويب الالتزام على أنه متداول عندما:

*يكون من المتوقع تسويته خلال دورة تشغيلية عادية للمنساة.

*يكون من المقرر تسويته خلال 12 شهر من تاريخ الميزانية.

ب-الالتزامات غير المتداولة: هي الإلتزامات التي لا يتوقع تصنيفها خلال الدورة التشغيلية الجارية وتشمل:

*الإلتزامات الناشئة من الإستحواذ على الأصل مثل إصدار السندات والأوراق المالية أو الكمبيالات طويلة الأجل والإلتزاماتالإيجارية.

*الإلتزامات الناشئة عن السير الطبيعي للعمليات مثل إلتزامات التقاعد.

---

[1] طارق عبد العال حماد،مرجع سابق،ص192.

[2] امين السيد احمد لطفي، اعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، دار الثقافة ،ط1، الاسكندرية مصر،2008،ص501.

*الإلتزامات الطارئة المنطوية على عدم تأكد متصل بالخسائر المحتملة ويتم تسوية هذه الإلتزامات بحدوث أو عدم حدوث حدث مستقبلي أو اكثر يكد المبلغ المستحق الدفع المدفوع له أو تاريخ إستحقاق الدفع مثل ضمانات المنتج.

ج-الإلتزامات الاخرى: وهي تلك البنود التي لا ينطبق عليها مفهوم الإلتزام مثل ضرائب الدخل المؤجلة والائتمان الضريبي الإستثماري المجل والتي تقاس بطريقة التأجيل ولكن في أغلب الأحيان يتم إدراج هذه البنود ضمن متداولة وغير متداولة رغم أنها ليست متماثلة من الناحية الفنية.

حقوق الملكية: هي حق الملكية على موجودات المنشاة بعد طرح جميع مطلوباته وبمعنى آخر هي الحصة المتبقية من الأصول بعد استبعاد أو طرح الالتزامات[1].

تصنيفاتها: تمثل حقوق المالية حصة المساهمين في أصول المنشاة وهي توضح النتائج الصافية التراكمية للمعاملات والأحداث الماضية

***أسهم راس المال:** وتتألف من القيمة الإسمية أو المصرح بها للأسهم العادية والممتازة وينبغي ذكر عدد السهم المصرح بها والعدد المصدر والعدد المتداول بوضوح وفيما يتعلق بالأسهم الممتازة فإنه يحب بيان السمات .

***الأسهم العادية**

***رأس المال الإضافي المدفوع:**هناك مجموعتان رئيسيتان لرأس المال الاضافي المدفوع هما:

1-رأس المال المدفوع الزائد عن القيمة الإسمية أو المصرحة : وهو الفرق في السعر الإصداري الفعلي والقيمة الإسمية او المصرح بها والمبالغ الزائدة يجب الإفصاح عنها على حد لكل من السهم العادي والممتاز.

2-رأس المال المدفوع من المعاملات الاخرى: وتشمل أسهم الخزانة وتسديدات الأسهم ، توزيعات الأسهم(إسهم المنحة) المسجلة بسعر السوق والعوائد من ضمانات شراء الأسهم والعوائد من تحويل السندات القابلة للتحويل الى أسهم عادية زيادة عن قيمة الإسهم وأي رأس مال إضافي ناشئ عن معاملات الأسهم الخاصة بالشركة.

***رأس المال الموهوب:** وهو التبرعات غير النقدية المقدمة من حملة الاسهم أو الأطراف الخارجية مثل تقديم أراضي ومباني ومعدات وأوراق مالية للمنشاة.

[1] طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المحاسبة**، الجزء1،الدار الجامعية الاسكندرية ،الاسكندرية،2003/2002،ص130.

***الأرباح المحتجزة:** هي الأرباح التي لم يتم توزيعها على المساهمين وتنقسم الى:

-**مخصصة:** هي مبالغ معينة من الأرباح المحتجزة التي لم يتم توزيعها على المساهمين كتوزيعات أرباح

-**غير مخصصة:** الأرباح المتاحة لتوزيع كأرباح أسهم[1].

2- المعلومات التي يجب عرضها في صلب الميزانية:

إن عرض البيانات المالية ضمن القوائم المالية لأي شركة يختلف بالتأكيد عن أي شركة أخرى، ويرجع ذلك إلى أن هناك إختلافات في طبيعة نشاطها وأصولها وإلتزاماتها ومكونات رأس مالها فضلاً عن إختلاف طبيعتها القانونية، وقد ترجع هذه الإختلافات إلى إختلافالظروفالإجتماعيةوالاقتصادية والقانونية من بلد إلى آخر او أن كل بلد يأخذ في اعتباره احتياجات فئات معينة من مستعملي البيانات المالية عند وضع متطلبات إعداد البيانات الماليةمحليا، وقد حدد المعيار المحاسبي الدولي (1) المعلومات التي ينبغي عرضها ضمن صلب قائمة المركز المالي (الميزانية) كحد أدنى بالبنود التالية: 1-الممتلكات والمصانع والمعدات2-الإستثمارات العقارية 3- الأصول غير الملموسة 4- الأصول المالية (باستثناء المبالغ المبنية تحت البنود 5،8،9) أدناه 5- الإستثمارت التي تم المحاسبة عنها باتباع طريقة حقوق الملكية 6- الأصول البيولوجية7- المخزون8- الذمم التجارية المدينة والذمم الأخرى 9- النقد والنقد المعادل10- الذمم التجارية الدائنة والذمم الدائنة الاخرى 11- المخصصات 12- الإلتزامات المالية(تحت البنود 10و11) 13- الإلتزامات والأصول الضريبية الحالية على وفق ما يتطلب معيار المحاسبة الدولي12 ضرائب الدخل 14- الإلتزامات والأصول الضريبية على وفق ما يتطلب معيار المحاسبة الدولي12 ضرائب الدخل 15-الإلتزامات الضريبية المؤجلة والأصول المؤجلة على وفق ما يتطلب ذلك معيار المحاسبة الدولي 12 ضرائب الدخل16- رأس المال المصدر والإحتياطات الموزعة على حاملي حقوق الملكية من الشركاء[2].

4-شكل الميزانية:

[1] محمد أبو نزار،جمعة حميدات، **معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية**، الجوانب النظرية والعلمية، دار وائل،عمان،2008،ص40.

[2] طلال محمد علي الججاوي، حيدر علي المسعودي، **المحاسبة المالية المتوسطة على وفق المعايير الدولية للتقارير المالية**، ط1، دار الايام للنشر، عمان، 2018، ص ص 477 478.

حسب ما حددته المادة 25 من القانون 11/07 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي أنه على كل وحدة إقتصادية تدخل في مجال تطبيق هذا القانون ملزمة بإعداد قائمة الميزانية سنويا تتضمن الميزانية العناصر المرتبطة بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة [1].

أنظر الملحق رقم(01)

المطلب الثالث: أهمية وأهداف قائمة الميزانية.

1-أهمية قائمة الميزانية:

تتجسد أهمية قائمة المركز المالي من أهمية الفقرات والعناصر التي تعرضها من جهة والقرارات الإقتصادية المهمة التي يتخذها المستفيدين من معلومات هذه القائمة، ويمكن تحديد نقاط الأهمية بالآتي:

- ✓ -تمثل صورة مالية للشركة في تاريخ محدد، تبين مالهذه الشركة وما عليها.
- ✓ -تمثل الهيكل المالي للشركة، ورصانة هذا الهيكل تشير الى مدى قدرتها على البقاء، فقوة الشركة المالية تتمثل بالموارد الإقتصادية المتاحة تحت تصرفها من جهة ومصادر الحصول على هذه النوارد.
- ✓ -تستعمل معلومات هذه القائمة لتحديد من أين جاءت أموال الشركة وأين استثمرت
- ✓ -تفيد معلوماتها جهات عدة، فتصنيفات إستعمال الأموال على شكل أصول متداولة واخرى غير متداولة من جهة وتصنيفات مصادر الأموال من الإلتزامات المتداولة وغير المتداولة وحقوق الملكية من جهة اخرى.
- ✓ -يعتمد التحليل المالي على النسب المالية المشتقة معظمها من قائمة المركز المالي .
- ✓ -تفيد العديد من معلومات قائمة المركز المالي التنبؤ بالفشل المالي والقدرة على الاستمرار[2].

2-أهداف قائمة الميزانية:

إن توضيح المؤسسة ما لها وما عليها في تاريخ محدد يوفر مجموعة من المعلومات أهمها:

-معلومات عن السيولة المتاحة للمؤسسة في تقييم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.

معلومات عن المرونة المالية للمؤسسة أي قدرتها على تعديل مقدار وتوقيت تدفقاته النقدية حتى يمكن الاستجابة للإحتياجات والفرص غير المتوقعة

-معلومات عن هيكل رأس المال

[1] حسب القانون 11/07 بتاريخ15 ذو القعدة1428 الموافق ل 25 نوفمبر 2007.

[2] طلال محمد علي الججاوي ، حيدر علي المسعودي،مرجعسابق،ص 473 ،474.

-حساب معدلات العائد على الإستثمار

-الحكم على درجة المخاطرة[1].

[1]رضوان حلوة حنان،واخرون، مرجع سابق،ص 46.

المبحث الثالث: جدول حساب النتائج وجدول سيولة الخزينة في ظل النظام المحاسبي المالي(SCF)

المطلب الأول:ماهية جدول حساب النتائج ، أهميته، إيجابياته، سلبياته.

1-مفهوم جدول حساب النتائج:

*هي عبارة عن كشف بإيرادات المؤسسة خلال فترة زمنية والمصروفات التي أنفقت في سبيل الحصول على هذه الإيرادات وفقا لمبادئ محاسبية متعارف عليها[1].

*تعبر قائمة الدخل عن فترة زمنية معينة وتقيس التدفقات التي حدثت خلال هذه الفترة وتبيين ذلك من خلال عرضها لارباح الدورة المالية والتنبؤ بالارباحالمستقبلية مما يعطي صورة أوضح عن إمكانيات الشركة في سداد الإلتزامات وتقييم كفاءة الإدارة وإستخدام الموارد الإقتصادية المتاحة [2].

*تعرض قائمة الدخل نتائج أعمال المنشاة من ربح أو خسارة عن فترة مالية محددة[3].

*عبارة عن كشف بإيرادات المؤسسة خلال فترة زمنية والمصروفات التي أنفقت في سبيل الحصول على هذه الإيرادات وفقا لمبادئ محاسبية متعارف عليها[4].

2-أهمية جدول حساب النتائج:

تأتي أهمية قائمة الدخل من أهمية الأهداف المتوخاة منها، وهي بيان نتيجة نشاط الشركة وأدائها المالي خلال فترة مالي محددة، فبيان نتيجة النشاط المعلومة من نتاج هذه القائمةله أهمية واضحة فهي:

أ-تفيد المستفيدين من الاطراف الخارجية في الحصول على معلومات يمكن عن طريقها:

- ✓ تحديد عائد الإستثمار المتوقع عن إستثماراتهم الحالية أو المستقبلية
- ✓ بيان مدى قدرة الشركة على تسديد القروض التي بذمتها والتي حصلت عليها من أطراف خارجة غير المالكين.

ب-توفر قائمة الدخل معلومات محاسبية عن:

- ✓ كيفية استثمار الأموال التي تمتلكها في عمليات توليد الدخل(المصروفات)
- ✓ هل استعملت الأموال في عمليات لن تولد اي دخل(الخسائر)؟

---

[1]محمود احمد ابراهيم، **المحاسبة المالية**، مكتبة دار الثقافة، عمان، الاردن،1998،ص45.

[2]يوسف محمود جربوع، **نظرية المحاسبة، الفروض المفاهيم، المبادئ، المعايير**، الوراق للنشر والتوزيع، عمان،الاردن،2016،ص163.

[3]محمود ابو نصارواخرون، **اهمية التقارير المالية المرحلية شركات المساهمة الصناعية الاردنية بالنسبة لقرارات المستثمر في بورصة عمان** ، بحث مقدم لملتقى(ادارة المعرفة في العالم العربي) جامعة الزيتونة، الاردن،2004،ص45.

[4]محمود احمد ابراهيم، مرجع سابق،ص45.

- ✓ ماهي مصادر الاموال الناتجة عن تلك المصروفات(الايرادات)؟
- ✓ ماهي مصادر الاموال غير المرتبطة بعملية التشغيل(الارباح)؟

ج-تستعمل قائمة الدخل لتحديد مدى قدرة الشركة على تحقيق الربحية[1].

3-إيجابيات وسلبيات جدول حساب النتائج:

اولاً:ايجابياتها:

لقائمة الدخل ايجابيات عدة تميزها عن القوائم المالية الاخرى،منها:

*أنها تعد مؤشرًا بين كفاءة الإدارة في إستثمار الموارد الاقتصادية.

*تصور قائمة الدخل إنجاز الماضي من الأداء ،وعلى ضوء هذه الإنجاز يمكن تقدير إنجاز المستقبل أو تخمينه، فقائمة الدخل للسنة القادمة هي غمداد لقائمة الدخل للسنة الحالية والسنوات السابقة، وفي كل الأحوال فإن القوائم المالية هي تطبيق لفرضية الإستمرارية، فنتائج قائمة الدخل تمكن المستفيدين من تقييم درجة إستمرارية الشركة من عدمها.

*تنطوي القرارات الإقتصادية كافة على نتائج مستقبلية،وتتطلب هذه القرارات معلومات/بيانات عنالآداء الماضي، ومن أهم تلك النتائج المستقبلية ما يتعلق بقدرة الشركة على توليد نقد بالمستقبل، وعلى ضوء ذلك يمكن تقدير التدفقات النقدية المستقبلية(التي تعد عصب استمرار الشركة)عن طريق عناصر قائمة الدخل.

*أنها ذات أهمية كبيرة للمستثمرين والدائنين والمقرضينلمعرفة العوائد التي سيحصلون عليهابالنسبة للمستثمرين،وضمان تحصيل القروض والمستحقات بذمة الشركة بالنسبة للدائنين والمقرضين عن طريق معرفةنتيجة النشاطالتي تبنيها قائمة الدخل.

ثانيا:سلبياتهاكما يؤشر البعض مجموعة من السلبيات ضد هذه القائمة اذ يرون انها تقلل من اهمية المعلومات التي توفرها للمستفيدين تتمثل هذه السلبيات بالاتي:

*من المعروف ان قائمة الدخل تعد استنادًا إلى مبادئ وفرضيات،محددات ،طرق محاسبية متعددة،وكل منها تعطي نتائج مغايرة للأخرى،لذا فنتيجة قائمة الدخل ستختلف تبعا للطرق المستعملة في إعدادها

*عند إعداد قائمة الدخل فان مبالغ الإيرادات أو مبالغ المصروفات وبقية العناصر الأخرى جاءت نتيجة عمليات القياس المحاسبي، وهي تخضع في كثير من جوانبها لاحكام واجتهادات شخصية من

[1]طلال محمد علي الججاوي، حيدر علي المسعودي، مرجع سابق،ص456.

المحاسبين، وبالنتيجة فان هده الارقام تتأثر بتلك الاحكام والإجتهادات ودرجة المهنية والكفاءة والحيادية وغيرها.

*إن قائمة الدخل تعرضإيرادات ومصروفات سنة كاملة من بدايتها الى نهايتها بإستعمال وحدة القياس النقدي ، وهذه الوحدة تكون متباينة في قيمتها الزمنية على مدى العام،لذا فان جمع قيم الايرادات والمصروفات على طول هذه السنة غير دقيق من ناحية القيمة الزمنية للنقود.

*يقوم المحاسبون عند اعداد قائمة الدخل بمقابلة ايرادات حقيقية فعلية مؤكدة ولا توجد هناك احتمالية لعدم تحققها، بمصروفات تتكون من جزأين،وهي المصروفات الحقيقية الفعلية المؤكدة التي دفعتها الشركة او استحقت عليها، والجزء الاخر المصروفات الاحتمالية التي قدرتها تطبيقا للمبادئ والفرضيات والمحددات المحاسبية كمصروف الديون المشكوك فيها وغيرها.

وبالتالي فان قائمة الدخل تقابل إيرادت فعلية بمصروفات فعلية ومصروفات إحتمالي، وهذه المقابلة ستنعكس على المبلغ النهائي للدخل الذي يكون في جزء منه غير مؤكد[1].

المطلب الثاني:عناصر وشكل جدول حساب النتائج

1-عناصر جدول حساب النتائج:

1-1-الإيرادات:هي التدفقات النقدية الداخلة أو الزيادة في الأصول الأخرى للمنشاة في إلتزاماتها أو الإثنان معًا والناتجة خلال الفترة عن إنتاج وتسليم السلع أو تأثر الخدمات أو الأنشطة الاخرى عن ممارسة المنشاة لنشاطها الرئيسي الهادف إلى تحقيق الربح الذي يؤدي إلى تغيير حقوق الملكية.

1-2-المصروفات:هي التدفقات النقدية الخارجة أو النقص في الأصول الاخرى للمنشاة أو الزيادة في إلتزاماتهاأوالإثنان معًا والناتجة خلال الفترة من إنتاج وتسليم السلع أو تادية الخدمات او تنفيذ الأنشطة الأخرى الناتجة عن ممارسة المنشأة لنشاطها الرئيسي الهادف إلى تحقيق الربح الذي يؤدي إلى تغيير حقوق الملكية .

المكاسب:هي الزيادة في حقوق الملكية(صافي الأصول) الناتجة عن الأنشطة العرضية للمنشاة حقوق الملكية الناتجة عن كل المعاملات والأحداث الاخرى والظروف التي تؤثر في المنشاة خلال الفترة ما عدا تلك الناتجة عن الإيرادات أو الإستثمارات بواسطة الملاك

تبويب ايرادات قائمة الدخل:

[1] طلال محمد علي الجحاوي، حيدر علي المسعودي، مرجع سابق،ص456 ،458.

الإفصاح عن المصادر الرئيسية للإيرادات وإظهارها بشكل مستقل عن مصادر الإيرادات الثانوية الأخرى يعتبر من الأهداف الرئيسية لقائمة الدخل.

التفرقة بين الإيرادات ووفورات أو تخفيضات التكلفة:

أ-الإيرادات: تنتج عن الزيادة المحققة في قيم الأصول في حين أن الوفورات او التخفيضات في التكاليف عبارة عن نفقات إستطاعت المنشأة تجنبها[1].

ب-المصروفات: يمكن تعريف المصروفات بشكل عام أنها تلك التدفقات التي تؤدي إلى تخفيض قيمة الأصول أوزيادةالإلتزامات (الخصوم)،وهي تلك المبالغ المنفقة خلال فترة زمنية معينة للحصول على إيرادات، ويتم حصر قيمة المصاريف خلال الفترة المحاسبية بهدف مقارنتها مع الإيرادات المتحققة بتلك الفترة نتيجة أعمال السنة، فاذا زادت الإيرادات عن المصروفات حققت ربحا، وإما إذا زادت المصروفات عن الإيرادات فالنتيجة خسارة.

تبويب المصروفات في قائمة الدخل:

***التبويب الطبيعي** : يتم تقسيم المصروفات على أساس طبيعة عناصر المصروفات مثل تكلفة البضاعة المباعة والأجور والإستهلاكات .

***التبويب الوظيفي:** يتم تقسيم المصروفات إلى مجموعات تعكس كل مجموعة منها وظيفة من الوظائف الرئيسية للمنشاة مثل:

تكلفة البضاعة المباعة تعكس وظيفة التصنيع او الشراء

المصروفات البيعية تعكس وظيفة البيع أو التسويق

المصروفات الإدارية تعكس وظيفة الإدارة العامة للمنشاة

المصروفات التمويلية تعكس وظيفة التمويل[2].

2-شكل جدول حساب النتائج:

أنظر الملحق(02)

المطلب الثالث:ماهية جدول سيولة الخزينة، أهميتها، مميزاتها.

1-مفهوم جدول سيولة الخزينة

---

[1]اوسرير منور، مجبر محمد، **دراسة تفصيلية لعناصر حساب النتائج**، ملتقى دولي حول الاطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد اليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة سعد دحلب،البليدة،13-15 اكتوبر2009،ص 3.

[2]اوسرير منور ،مجبر محمد، مرجع سابق،ص

*هي قائمة تبين التغيرات التي حصلت على النقدية خلال الفترة المحاسبية، وذلك من خلال أنشطتها التشغيلية والإستثماريةو التمويلية،ويمكن وصفها بانها قائمة تبين المركز النقدي للمنشأة في تاريخ معين[1].

*هي قائمة مهمة كما ينص عليها المعيار الدولي رقم 01 تعطي معلومات عن الخزينة نتيجة أهمية وجود السيولة وتحقيق التوازن المالي في المؤسسة كما ورد بشأنها المعيار السابع الذي يهدف إلى أن المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية لأي منشاة مفيدة في تزويد مستخدمي القوائم المالية بأساس اللازم لقياس قدرة المنشاة على توليد نقدية أو ما يعادلها والإحتياجاتللإستخداموالإنتفاع من تلك التدفقات النقدية[2].

*قائمة تدفقات الخزينة هي قائمة توضح حركة التدفقات خلال فترة معنة سواء كانت تدفقات نقدية داخلية أو خارجية[3].

2- أهمية ومنافع جدول سيولة الخزينة:

تأتي أهمية قائمة التدفق النقدي CACH FLOW في توفيرها لمعلومات عن المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية خلال فترة مالية معينة، هي فترة قائمة الدخل نفسها، كما أنها تساهم في تحقيق أغراض عدة أهمها:

*بيان طبيعة الأثر النقدي لعمليات الشركة خلال الفترة المالية من حيث كونه تدفقًا نقديًا داخليًا،أم تدفقًا خارجيًا.

*تقسيم التدفقات النقدية على وفق نشاطات الشركة يساعد على تحديد الأثر النقدي لكل نشاط من الأنشطة التي تمارسها الوحدة.

*يساعد المستثمرين والإدارة على التعرف على نقاط القوة والضعف من حيث قدرة الشركة على توليد النقد الذي سيستعمل في تسديد إلتزامات الشركة وتمويل توسعاتها المستقبلية وتوزيعات الأرباح.

*يوفر معلومات على وفق الأساس النقدي عن كل من الأنشطة التشغيلية والأنشطة الإستثمارية والأنشطة التمويلية.

---

[1] ريتشالردشروندر واخرون تعريب خالد علي احمد كاجيجي، ابراهيم ولد محمد فال، **نظرية المحاسبة** ،دار المريخ للنشر ،الراض، المملكة العربية السعودية،2006.

[2] شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الاول، مكتبة الشراكة الجزائرية بودواود،الجزائر،2009،ص35.

[3] احمد محمد العداسي، التحليل المالي للقوائم المالية، وفقا للمعايير المحاسبية الدولية،ط1،مكيبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع عمان الاردن،2001،ص 50.

فضلا عن نقاط الأهمية السابق بيانها،تحقق قائمة التدفق النقدي العديد من المنافع لمستعمليها:

*توفر عند إستعمالها مع غيرها من القوائم المالية معلومات تساعد في تقييم التغيرات في صافي أصول الشركة،هيكلها المالي(بما في ذلك السيولة والملاءمة) وقدرتها على التأثير في مبالغ وتوقيتات التدفقات النقدية لغرض التكيف مع الظروف والفرص المتغيرة.

*معلومات قائمة التدفقات النقدية مفيدة في تقييم قدرة الشركة على توليد النقد والنقد المكافئ، وتساعد في تطوير نماذج تقييم ومقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية لشركات مختلفة.

*تعزز امكانية المقارنة بين تقارير الاداء التشغيلي لشركات مختلفة لأنها تزيل أثر إستعمال المعالجات المحاسبية المختلفة لنفس المعاملات والأحداث.

*تساعد في تحقيق التوازن بين التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة، مع الأخذ بعين الإعتبار مدى الاستجابة للتغيرات في الظروف المحيطة .فضلاً عن التحقق من دقة التقديرات السابقة للتدفقات النقدية المستقبيلة والتحقق من العلاقة بين الربحية وصافي التدفق النقدي وتأثيرها على التغير في الأسعار[1].

3-مزايا جدول سيولة الخزينة :يحقق جدول سيولة الخزينة :

-معرفة المركز المالي للمنشاة

-بيان مدى قدرة المنشأة على سداد الالتزامات المستحقة من خلال السيولة المتوفرة

-بيان التدفقات النقدية المتعلقة بالنشاطات التشغيلية والإستثمارية والتمويلية

-الوقوف على صافي الفرق بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية المحققة من النشاطات التشغيلية

-تقييم قدرة المنشاة على توليد تدفقات نقدية في المستقبل، ومعرفة درجات عدم التأكد المحيطة بها

-التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية ودرجات عدم التأكد المحيطة بها.

-التعرف على النقدية والنقدية المعادلة المفيدة وغير متاحة للإستخدام في المنشأة

-مقارنة المراكز النقدية وفقا لقائمة التدفقات النقدية بين المنشاة ذاتها بين الفترات المالية المختلفة

-التعرف على سياسة المنشاة فيما يتعلق بالأصول غير المتداولة وإستبدالها[2].

المطلب الرابع: أنواع التدفق النقدي

1-أنواع او عناصر التدفق النقدي:

[1] طلال محمد علي الججاوي، حيدر علي المسعودي، مرجع سابق، ص ص 486،487.

[2] محمد بو نصار، جمعة حميدات، مرجع سابق، ص ص 94،95.

يجب أن تفصح هذه القائمة التدفقات النقدية خلال الفترة وعرضها وفق الانشطة التشغيلية والإستثمارية والتمويلية:

أولاً: الأنشطة التشغيلية:

هي النشاطات الرئيسية التي يتم من خلالها الحصول على الإيراد الرئيسي في المنشأة، بالإضافة إلى النشاطات الأخرى التي لا تعتبر من الأنشطة الإستثمارية أو التمويلية ،وتشمل النشاطات التشغيلية ما يلي:

-المقبوضات النقدية من بين السلع وتقديم الخدمات.

-المقبوضات النقدية من العمولات والإتاوات والرسوم والإيرادات الأخرى

-المدفوعات النقدية للموردين مقابل شراء بضائع والحصول على خدمات

-المدفوعات النقدية للموظفين أو بالنيابة عنهم.

ثانيًا: الأنشطة الإستثمارية:

هي نشاطات متعلقة باقتناء الأصول غير المتداولة والتخلص منها، إضافة للإستثمارات التي لا تعتبر نقدية معادلة، وتعتبر النشاطات التالية من أهم النشاطات الإستثمارية:

-شراء الممتلكات والالآت والمعدات والأصول غير الملموسة والأصول طويلة الأجل الأخرى

-المتحصلات النقدية من بيع الممتلكات والالآت والمعدات والأصول غير الملموسة والأصول طويلة الأجل الأخرى

-المدفوعات والمقبوضات النقدية من جراء بيع وشراء الأسهم وسندات المنشآت الأخرى [1].

ثالثا: الأنشطة التمويلية:

وهي النشاطات التي ينتج عنها تغيرات في حجم ومكونات حقوق الملكية والإقتراض للمنشأة،وهو النشاط المتعلق بالحصول على مواد التمويل للأصول(قروض او إصدار أسهم)[2].

ومن أمثلة التدفقات النقدية الناشئة عن النشاطات التمويلية ما يلي:

-المتحصلات النقدية من إصدار الأسهم أو أدوات حقوق الملكية الاخرى

-المدفوعات النقدية نتيجة شراء او إسترجاع أسهم المنشاة المصدرة[3].

---

[1] خالد جمال الجعارات ،مرجع سابق، ص132.

[2] كمال الدين مصطفى الدهراوي، **تحليل القوائم المالية لاغراض الاستثمار**، المكتب الجامعي الحديث ،الاسكندرية،2006،ص125.

[3] محمد ابو نصار،جمعة حميدات، مرجع سابق، ص ص 98 ،99.

2-إعداد جدول سيولة الخزينة:

تعتبر الأنشطة الثلاثة التي عرضناها انها بمثابة الإطار العام لقائمة التدفقات النقدية وعادة ماتدرج أنشطة التشغيلية في الجزء الأول من القائمة ثم يليه الأنشطة الإستثمارية في الجزء الثاني اما الجزء الثالث فهو يتضمن الانشطة التمويلية ويجب التمييز في كل جزء بين التدفقات النقدية الداخلية والتدفقات النقدية الخارجية.

***مصادر المعلومات وخطوات اعداد القائمة:**

وعلى عكس من القوائم المالية الاساسية التقليدية،لا تعد قائمة التدفقات النقدية من ميزان المراجعة بعد التسويات ولكنها تستمد بياناتها من ثلاثة مصادر وهي:

أ-**الميزانية:** وهي توفر المعلومات عن التغيرات التي تطرأ على عناصر الأصول والخصوم

ب-قائمة دخل السنة الجارية:وهي تساعد على تحديد التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الجارية

ج-بيانات اضافية:ويتم الحصول عليها من دفتر الاستاذ العام للحصول على البيانات الإضافية التي تساعد على تحديد التدفقات النقدية،ويتطلب اعداد قائمة التدفقات النقدية اتباع الخطوات التالية:

الخطوة الأولى: تحديد تغير النقديةعن طريق إيجاد الفرق بين رصيدي النقدية أول وآخر الفترة بإستخدام بيانات الميزانية

الخطوة الثانية:تحديد صافي التدفق النقدي من التشغيل وتعتبر هذه الخطوة معقدة لأنها تستلزم تحليلاً تفصيليًا وإعتمادًا على المصادر الثلاثة المشار إليها.

الخطوة الثالثة: تحديد صافي التدفقات النقدية من أنشطة الإستثمار والتمويل[1].

3-خطوات عرض جدول سيولة الخزينة:

اولا:الطريقة المباشرة: وفي هذه الطريقة تفصح قائمة التدفقات النقدية بشكل مباشر العناوين الرئيسية لدخول الاموال الاجمالية وخروجها(الزبون، المورد، ا لضرائب)قصد إبراز تدفق مالي صافي

*النقدية المحصلة من العملاء= المبيعات+رصيد العملاء أول مدة-رصيد العملاء اخر مدة

*النقدية المسددة للموردين=تكلفة البضاعة+ مخزون آخر مدة-مخزون أول مدة

والجدول التالي يوضح جدول تدفقات الخزينة بطريقة المباشرة:

أنظر ملحق رقم(03)

[1]كمال الدين الدهراوي، **تحليل القوائم المالية لاغراض الاستثمار**، الدار الجامعية 2004،ص 93.

ثانيا:الطريقة الغير المباشرة: وهي طريقة تكون في البداية بصافي الربح المستخرج على أساس الإستحقاق حيث تم تعديله للتوصل إلى الدخل على أساس نقدي أو صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية وتشمل عملية التعديل :

آثار المعاملات التجارية دون التأثير في الخزينة(إهتلاكات،تغيرات،الزبائن،المخزونات،تغيرات الموردين، التغيرات والتفاوتات او التسويات (ضرائب مؤجلة)

التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الإستثمار أو التمويل(قيمة البيع الزائد او الناقص) بالإضافة إلى ذلك فإن التعديلات تشمل التغيرات في عناصر الأصول المتداولة ونقص الخصوم المتداولة والجدول التالي يوضح تدفقات الخزينة بالطريقة الغير مباشرة [1].

أنظر ملحق رقم(04)

المبحث الرابع:جدول تغير الأموال الخاصة والملاحقوفق النظام المحاسبي المالي(SCF)

المطلب الأول: ماهية جدول تغير الأموال الخاصة، مميزاتها.

1-مفهوم جدول تغير الأموال الخاصة:(حقوق الملكية)

*تمثل قائمة التغير في حقوق الملكية القائمة الرابعة المطلوبة من الشركات إعدادها وتقديمها ضمن القوائم المالية الاربعة وهي ملزمة لها، وهي عبارة عن تقرير يقدم نهاية الفترة المالية يبين التغيرات في حقوق الملكية خلال فترة زمنية معينة وهي الفترة الزمنية نفسها التي أعدت عنها الدخل[1].

[1]احمد محمد العداسي ، مرجع سابق ،ص50.

*هي قائمة توضح مقدار الزيادة أو النقص الذي يطرأ على رصيد حقوق الملكية خلال الفترة ومن المعروف إن الزيادة في حقوق الملكية يكون مصدرها صافي دخل المؤسسة المحقق خلال الفترة، وايضا تنتج من اي استثمارات اضافية لزيادة راس المال من قبل الملاك، إما النقص فيها يكون مصدره صافي الخسائر التي تحدث خلال الفترة،وكذا مسحوب المؤسسة خلال نفس الفترة[2].

*تسمى هذه القائمة بعدة تسميات أخرى ،منها قائمة التغيرات في حقوق الملكية أو قائمة الأرباح المحتجزة، تشكل تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان (المؤسسة) خلال السنة المالية[3].

*جدول تغيرات الاموال الخاصة هو جدول يقوم بتحليل الحركات الحاصلة في العناصر المكونة للأموال الخاصة للمؤسسة أثناء القيام بنشاطها،فهم بيان ملخص يعرض نتيجة الفترة وكذلك الأعباء والنتائج التي تحمل مباشرة في الأموال الخاصة، إذا هذا البيان يقدم آثار تغيرات الطرق المنتجة على الدورة المالية، كما يعرض أيضا رصيد الإحتياطات (الأرباح المحتجزة) وقسائم وحصص وتغيرات رأس المال،وهذا يسمح بمقاربة بين القيم المحاسبية في بداية ونهاية السنة المالية لكل فئات رأس المال وكل الإحتياط ليشير الى مختلف العناصر المتغيرة[4].

2-مزايا قائمة تغير الاموال الخاصة:

تحقق قائمة التغيرات في حقوق الملكية المزايا التالية:

-التعرف على مقدار حقوق الملكية وبنودها وأي تفصيلات أخرى عنها

-التعرف على التغيرات التي تحدث لحقوق الملكية خلال الفترة

-التعرف على بنود الأرباح والخسائر التي تم الإعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية، مثل الخسائر والأرباح المتعلقة ببيع الإستثمارات المتاحة للبيع[5].

المطلب الثاني:مكونات قائمة تغير الأموال الخاصة

1-مكونات قائمة الأموال الخاصة:

---

[1]طلال محمد علي الججاوي، حيدر علي المسعودي، مرجع سابق،ص507.

[2]احمد صلاح عطية، **مبادئ المحاسبة المالية الدولية**، الدار الجامعية ،الاسكندرية، مصر 2007،ص39.

[3]خالد جمال الجعارات، مرجع سابق،ص97.

[4]سعيدي عبد الحليم، **محاولة تقييم افصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي**، مرجع سابق،ص232.

[5]خالد جمال الجعارات ،مرجع سابق، ص 126.

أ-ما يقدمه الملاك في رأس مال الشركة على شكل نقد أو أصول قابلة للقياس بوحدات نقدية وتأخذ أشكال متعددة:

- ✓ **اسهم عادية:COMMON STOCKS**وتمثل حق الملكية المتبقي للمساهمين في الشركةوالذي يتحمل مخاطر الخسائر وينتفع بالأرباح، وفي هذا النوع من الأسهم لا يحصل المساهم على أي ضمان في إستلام أية توزيعات أو أصول عند التصفية.
- ✓ **اسهم ممتازة:PREFERENCE STOKS:** وتمثل حق الملكية للمساهم في الشركة،يتحمل المساهم مخاطر الخسائر وينتفع بالارباح،وفي هذا النوع من الاسهم يتمتع المساهم بأولوية الحصول على توزيعات أو أصول عند التصفية.
- ✓ **توزيعات اسهم عادية تحت الاصدار :DIVIDEND COMMON STOK UNDER ISSUE**

قد تحتجز مبالغ معينة من الارباح لغرض تحويلها او اضافتها الى راس المال ومقابل ذلك يجري الاعلان عن توزيعات للاسهم تكتفي على وفقها الشركة بإصدار أسهم إضافية لكل مساهم دون تسديد أية أصول أو تكبد أية إلتزامات، يحتفظ المساهم بعدها بنفس نسبة الملكية وبنفس القيمة الدفترية الإجمالية لهذه الملكية، ولكن بقيمة حقيقية أقل للسهم الواحد

- ✓ **رأس المال المدفوع بالزيادة:PAID IN CAPITAL:** ويشير إلى أية زيادة (العلاوة) عن القيمة الإسمية للأسهم يدفعها المساهمون مقابل الأسهم المصدرة لهم، وليس للمساهم أي حق في هذه الزيادة عدا حقه في القيمة الإسمية للسهم الذي إشتراه حاله حال أي مشتري آخر لم يدفع علاوة عند شراءه للأسهم.
- ✓ **راس المال المقدم كمنحة:DONATED CAPITAL:** قد تحصل الشركة على منحة من جهات حكومية او خيرية دون اي مقابل، لذلك يجري معالجة هذه المنحة محاسبيا بإضافتها الى رأس المال.

ب-ما احتجز من ارباح الشركة على شكل ارباح محتجزة RETAINED EARNINGS: والذي يمثل حق الملاك في صافي الدخل عن الفترة/ الفترات المالية وتحتجز هذه الارباح لأغراض عدة منها:

- ✓ **ارباح محتجزة لغرض توسيع المباني:** تخصص الشركة جزء من أرباحها لأغراض التوسع بشراء مباني أو إفتتاح فروع جديدة.

✓ **أرباح محتجزة غير مخصصة:** تلزم بعض التشريعات الشركات بإحتجاز جزء م أرباحها كإحتياطيات لأغراض الطوارئ وغيرها.

إذن فحقوق الملكية تمثل حقًا للملاك في إجمالي أصول الشركة،وتزداد حقوق الملكية كلما حققت الوحدة أرباحًا وتنخفض او تختفي تماما عندما تحقق خسائر، وتحدث خلال الفترة المالية تغيرات متعددة في حقوق الملكية يبينها الشكل التالي[1]:

شكل(2-2) التغيرات المحتملة في حقوق الملكية

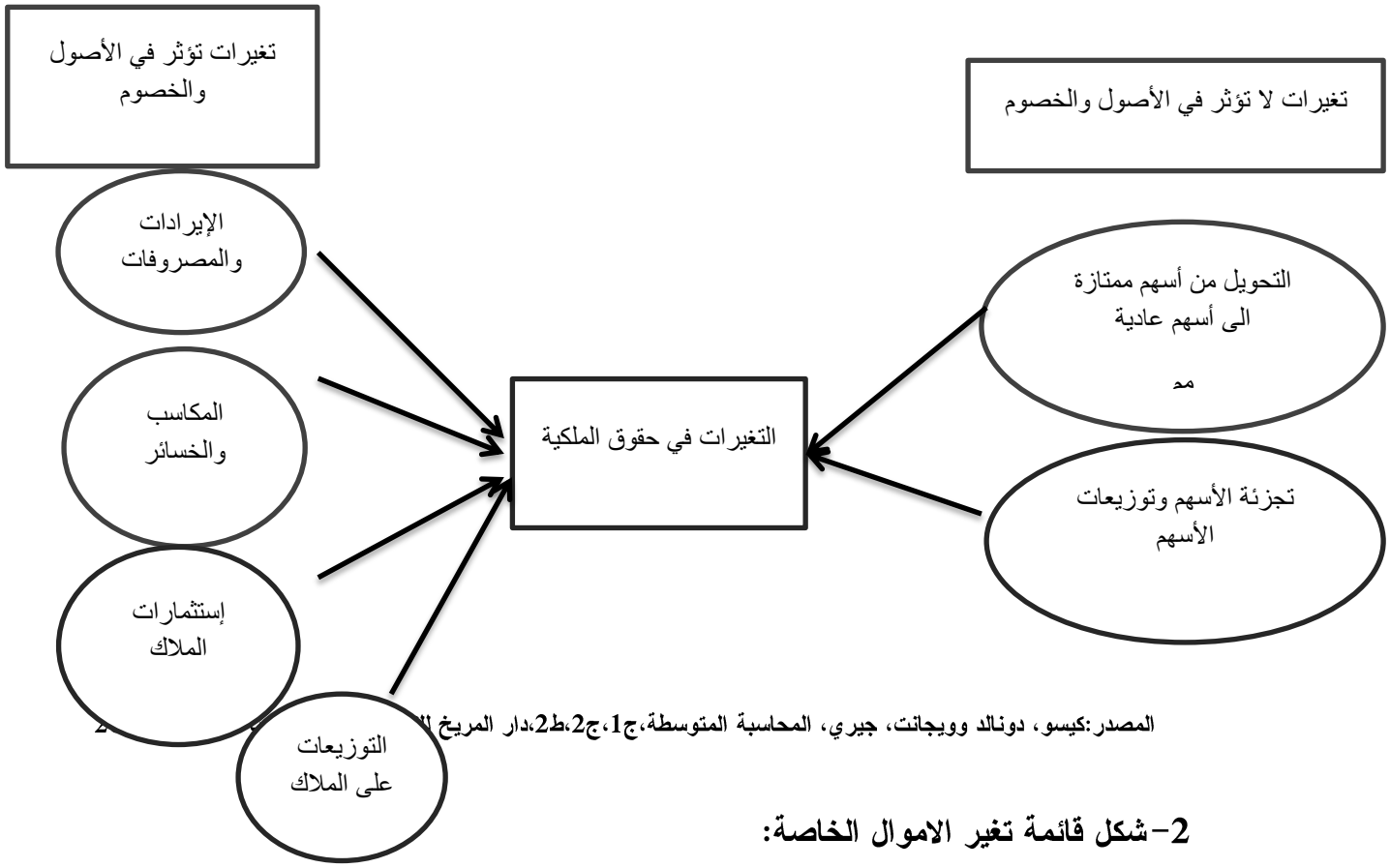

المصدر:كيسو، دونالد وويجانت، جيري، المحاسبة المتوسطة،ج1،ج2،ط2،دار المريخ ال

2-شكل قائمة تغير الاموال الخاصة:

أنظر الملحق رقم (05)

المطلب الثالث: ماهية قائمة الملاحق ، مميزاتها.

1مفهوم قائمة الملاحق

*ملحق القوائم المالية يحتوي على معلومات اساسية ذات دلالة، فهو يسمح بفهم معايير التقييم المستعملة من أجل إعداد القوائم المالية،وكذا الطرائق المحاسبية النوعية المستعملة الضرورية لفهم وقراءة القوائم المالية، ويقدم بطريقة منظمة تمكن من إجراء المقارنة مع الفترات السابقة[1].

[1]طلال محمد علي الججاوي، حيدر علي المسعودي، مرجع سابق،ص507.

*تعتبر قائمة ملحق الكشوف المالية قائمة مالية تتضمن شرحًا كتابيًا لقواعد التسجيل والتقييم المعتمدة وتعطي معلومات أو شروح او تعاليق ذات أهمية مفيدة بالنسبة إلى مستعملي الكشوف المالية، وعلى أساس إعدادها والمناهج المحاسبية ويتم تنظيم تقديمها بكيفية نظامية،كما يعطي معلومات عن الشركات الحليفة، الفروع الشركة الأم...الخ وكل العمليات الخاصةالضرورية لفهم مضمون القوائم المالية[2].

2-مزايا قائمة الإيضاحات :(الملاحق)

تعتبر هذه القائمة تحسينا في عملية إعداد التقارير لأنها تؤدي إلى افصاح أكثر إكتمالا عن الأحداث المالية والبيانات المالية الملائمة، وتتمثل المزايا الرئيسية التي تحققها هذه القائمة فيما يلي:

-عرض معلومات غير كمية كجانب مكمل للتقارير المالية

-الافصاح عن مقدار اكبلا من التفاصيل بأكثر مما يعرض في القوائم المالية

بما أن للإيضاحات المتممة أهمية عند إعداد التقارير المالية إلا أنه يوجد خطر في الإعتماد عليها بدرجة كبيرة كطريقة للإفصاح أو في إستخدامها كالدفاع عن القوائم المالية الرسمية غير الكافية، وهذا ما جعل لها عيوب ندكر منها:

-صعوبة قراءتها وفهمها دون دراسة معقولة مما يؤدي إلى إحتمال التغاضي عنها

-تعتبر الاوصاف النصية اكثر صعوبة في إتخاذ القرارات، عند مقارنتها بصعوبة ملخصات البيانات الكمية في القوائم المالية.

نظرًا للتعقيدات المتزايدة لمؤسسات الأعمال، تزيد خطورة الإستخدام الزائد للإيضاحات المتممة لو تم التطوير الصحيح للمبادئ التي تستوعب العلاقات والأحداث الجديدة في القوائم المالية ذاتها[3].

المطلب الرابع:محتوى ملحق القوائم المالية

1-محتوى ملحق القوائم المالية:

-القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وتحضير القوائم المالية(مدى مطابقتها للمعايير، وأي نقص يجب ان يشرح ويبرر)

-المعلومات الاضافية لفهم قائمة الميزانية،حساب النتائج، تدفقات الخزينة،وتغيرات الأموال الخاصة

---

[1]الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،العدد19 بتاريخ2009/03/25،ص21.

[2]كمال الدين الدهراوي ،مرجع سابق،ص93.

[3]هينيى فان جريوتنج ،**معايير التقارير الدولية**، ترجمة :طارق عبد العال حماد، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية،مصر،2006،ص32.

-المعلومات التي تخص الوحدات في حالة الشراكة،المؤسسات المختلطة المؤسسات الأم وفروعها وكل التعاقدات التي تمت مع الوحدات أومسيريها:طبيعة العلاقات، أنواع التعاقد،حجم وقيمةالتعاقد، سياسة تحديد الاسعار المتعلقة بالتعاقدات.

-المعلومات ذات الصبغة العامة أو المتعلقة ببعض العمليات الخاصة وذلك للحصول على الصورة الصادقة

يوجد عاملان أساسيان يسمحان بتحديد المعلومات الواجب إظهارها في الملحق:

-عنصر ملائمة المعلومات

- أهميتها النسبية

الملحق يجب ان يحتوي فقط على معلومات ذات دلالة، تؤثر على احكام مستعملي القوائم الماليةفيما يخص الذمم المالية،الوضعية المالية ونتيجة المؤسسة.

1-1-تغيير الطرائق والاحداث اللاحقة لتاريخ الإغلاق:

أ-تغيير الطرائق والأخطاء:

المادة(138.1) من النظام المحاسبي المالي المتوافقة مع المعيار (IAS08) تنص على أنه في حالة التغيير في طريقة التقدير والترتيب في القوائم المالية، نتيجة تغيير الطرائق(ظهور معيار جديد، أو التغيرات التي تؤدي الى تقديم جيد للتعاقدات او الأحداث التي تؤثر في الوضعية والأداء المالي للوحدة) أو حدوث أخطاء (الناجمة عن التطبيق الخاطئ للقواعد المحاسبية، أو النسيان في الحسابات الخاطئة) وفي كل حالة تكون فيها المعلومات ذات أهمية،لابد أن يقدم لها شرح في الملحق عن أسباب هذا التغيير في الطريقة وطبيعة الخطأ والتعديلات والتصحيحات التي أنجزت خلال الفترات السابقة وكذلك التي حصلت في الفترة الحالية،بطريقة تمكن الحصول على المعلومة ومقارنتها مثل تغيير طريقة حساب الإهتلاك، لابد من تقديم المبررات لذلك وتأثير ذلك على النتيجة.

ب- الأحداث اللاحقة لتاريخ الإقفال: إذا كانت الأحداث الناتجة بعد تاريخ الإقفال لا تغير في حالة الأصول والخصوم للفترة السابقة للإقفال لا تجرى قيود تسوية في الحالة العكسية لما يكون للأحداث اهمية ويكون لعملية نسيانها تأثير على القرارات لمستخدمي القوائم المالية،فلا بد من التطرق لها في الملحق من حيث نوع الحدث وتقدير التأثير المالي.

حسب المعيار (IAS10) هناك نوعين من الأحداث اللاحقة وهما:

-الأحداث التي تولد أدلة إضافية فيما يتصل بالظروف التي وقعت في تاريخ الميزانية وتؤثر على التقديرات عند إعداد القوائم المالية، مما يستوجب إجراء تسويات للقوائم المالية،مثل: الخسارة المحتملة نتيجة إفلاس زبون مشكوك في تحصيله في تاريخ لاحق لإعداد الميزانية الامر الذي يتطلب اجراء تسوية للقوائم المالية قبل إصدارها.

-الأحداث التي توفر أدلة فيما يتعلق بظروف لم تكن موجودة في تاريخ الميزانية،ولكن حدثت بعد ذلك التاريخ،هنا لا تجرى تسوية للقوائم المالية،مثل الخسارة المحققة لزبون مشكوك في تحصيله أو حريق أو فيضان حدث في تاريخ لاحق لإعداد الميزانية، ولم يكن لها إثبات على الظروف التي وقعت في تاريخ إعداد الميزانية، الأمر الذي لا يتطلب إجراء تسوية للقوائم المالية قبل إصدارها، لكن الإفصاح عنه يكون مقبولا[1].

2-شكل ملحق القوائم المالية:

أنظر الملحق رقم(06)

خلاصة الفصل:

إن تبني الجزائر للمعايير المحاسبية الدولية من خلال النظام المحاسبي المالي الذي يتوافق إلى حد كبير معها، سواءً من حيث الإطار التصوري أو طريقة إعداد القوائم المالية، يعتبر خطوة عملاقة للتكيف مع السياسات الاقتصادية والمالية الجديدة، وكذا مواكبة التطورات الحاصلة في العالم، وهو ما سيعكس إيجابًا على الممارسات المحاسبية في بلادنا، ويسمح بتقديم معلومات محاسبية ومالية تتميز بالصدق والموثوقية وقابلية المقارنة.

حيث تعتبر القوائم المالية الوسيلة الأساسية التي تقدم بها المؤسسات وضعيتها المالية وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية، ووسيلة لتوصيل المعلومات المالية والتي يجب أن تتوفر على خاصيتي الملائمة

[1] شناي عبد الكريم ،مرجع سابق، ص ص 63،64،65.

والموثوقية حتى يتسنى استخدامها في إتخاذ القرارات الاقتصادية والمالية المناسبة ويكون المستثمرون الحاليون والمرتقبون والمقرضون على دراية بالمعلومات المنشورة عن الأوضاع المالية للمؤسسات، لهذا إهتمت العديد من الهيئات والمنظمات المهتمة بالجانب المحاسبي، وكذا العديد من دول العالم إلى وضع الأسس اللازمة لإعداد وعرض القوائم المالية وتطويرها بإستمرار لتقديم إفصاح أفضل.

الفصل الثالث:

دراسة للآراء عينة من المختصين

تمهـــــيد:

بعـــــد التطـــرق إلـــى الفصلين النظريين مـــن الدراســـة، وحتى تكون دراستنا واقعية إرتأينا أن ندعمها بدراسة تطبيقية نحاول فيها إسقاط الجانب النظري على الميدان العملي (دراسة ميدانية)، حيث تعتبر الدراســـة الميدانيـــة إسقاط لما جـــاء في الجانب النظري للبحث ولا يمكن القيام بهذه الدارسة دون إتباع إجـــــراءات منهجية تسمح بتحديـــد الخطوات التي يجب المرور بها والمعلومات التي يجب الحصول عليه، ولتحقيق هدف الدراسة قمنا بتصميم إستمارة إستبيان الذي كان موجهة لمجموعة من (الأكاديميين، المهنيين) تتضمن على أربعة محاور محور البيانات الشخصية ومحور الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي(SCF) ومحور الخصائص النوعية الأساسية والثانوية للمعلومات المحاسبية والتي سيتم تحليلها بإستخدام برنامج التحليل الاحصائي SPSSلإختبار فرضيات الدراسة والتوصل إلى النتائج المرجوة وقمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الاول :منهجية الدراسة الميدانية

المبحث الثاني : مراحل إعداد وتحليل الاستبيان.

المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية

سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى مختلف المراحل التي مررنا بها عند إعدادنا للاستبيـــــان، وعـــــرض نتائجه وتحليله.

المطلب الأول : تصميم الاستبيان

من أجل تصميم استبيان جيد مررنا بالمراحل التالية :

الفرع الاول : مرحلة إعداد الاستبيان

تم إعداد الإستبانـــة على النحو التالـــــي :

-إعداد إستبانة أولية .

-عرض الإستبانة على المشرف لتحقق من مدى مطابقتها لمتطلبات الدراسة .

-ثم القيام بتعديل الإستبانة حسب ملاحظات المشرف .

-عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين ،والذين بدورهم قاموا بإعطائنا بعض الملاحظات.(أسماء المحكمين في ملحق)

-القيام بتعديل الإستبانة مرة أخرى حسب ملاحظات المحكمين والخروج بالشكل النهائي للإستبانة أنظر الملحق(08)

-توزيع الإستبانة على أفراد العينة لجمـــــع البيانات اللازمـــة .

المطلب الثاني: تحديد الحجم الأصلي للعينة

تمت هذه الدراسة على مستوى مجموعة من المختصين حيـــــث تم توزيـــــع50 نسخة من الإستبيان موزعة كما يلي: أساتذة مختصين في مجال المحاسبة، مهنيين (محاسب معتمد، محافظ حسابات، خبير محاسب) كمعدي للقوائم المالية ،وإطارات عاملة في الضرائب كأحد مستعملي القوائم المالية كما تم إختيار عينة الدراسة من مجتمع الدراســـة بطريقـــــــــة العينة العشوائية الطبقية ،وبعد

إسترجاعالإستبيان وفحصها وجدنا 40 إستبانة صالحة تمت الإجابة عنهـــا أي بنسبة 90% ، وعليه كان حجم العينة 40 فرد.

المطلب الثالث : تحديد أقسام ومحاور الاستبيان

تم تقسيم الإستبيان إلى اربعة محاور هي:

المحور الأول: يتكون من أسئلة حول المعلومات الشخصية لأفراد العينة ويتضمن 5 فقرات حول: الجنس، العمر، الشهادة العلمية ، الوظيفة ،الاقدمية (الخبرة).

المحور الثاني : تناول مجموعة من الاسئلة حول الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي(SCF) وتضمن 6 اسئلة.

المحور الثالث: تناول مجموعة من الأسئلة حول الخصائص النوعية الاساسية للمعلومات المحاسبية، ويتكون مـــن 2 أبعـــــاد وكـــــــــل بعـــــد يتضمـــــن فقـرات حيـث يشمل المحور بأكمله 08 فقرة.

المحور الرابع : يتناول مجموعة من الأسئلة حول الخصائص النوعية الثانوية للمعلومات المحاسبية ،وتضمن 2 أبعـــاد وكـــــل بعد يتضمن فقرات حيث يتكون المحور ككل من 09 فقرة.

وقـــد كانت درجـــة الإجابة على كل فقرة مكونة من 3 درجـــات، أي الإعتمـــــاد علـــى سلم ليكـــارت الثلاثي (likert ,scale) لقياس الإستبيان، وذلك حسب التصنيفات الموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم(03-01):مقياس ليكارت الثلاثي .

الدرجة	الاجابة	المتوسط المرجح
1	غير موافق	1-1,65
2	محايد	1,66-2,31
3	موافق	2,32-3

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على دراسات سابقة

المبحث الثاني :مراحل إعداد و تحليل نتائج الاستبيان .

مـــن أجل تحليل نتائج الإستبيان تم الاعتماد على برنامج spss19 ومن خلال هـــــــذا المطلب ســـــوف نتطرق إلى أهم النتائج المتوصل اليها.

المطلب الأول : تحليل المعلومات الشخصية.

المحور الأول :البيانات الشخصية

إن وصف المعلومات الشخصية لعينة الدراسة تم تمثيلها في (05) أسئلـــة تهـــدف في مجملها لتوضيح بعض الأمور التي تساعد في تحليل النتائج فيما بعد والجدول التالي يوضح بتفصيل هذه الخصائص :

جدول رقم (03-02): المعلومات الشخصية لعينة الدراسة

التعيـــــن	الفئـــــــــات	التكراراتFi	النسبة%
الجنس	ذكـــــــــر	20	50
	أنثـــــــــى	20	50
العمر	من25-35	08	20
	من 36-45	16	40
	اكبر من 45	16	40

الشهادة العلمية	ليسانس	12	30
	ماستر	03	7.5
	ماجيستر	04	10
	دكتوراه	18	45
	أخرى	03	7.7
الوظيفة	أستاذ جامعي متخصص في المحاسبة	17	42.5
	محاسب معتمد	03	7.5
	محافظ حسابات		
	خبير محاسب		
	موظف في مجال المحاسبة	9	22.5
	اخرى	05	12.5
الأقدمية	أقل من 5 سنوات	7	17.5
	من6 سنوات الى 10سنوات	9	22.5
	من 11 الى 15	08	20
	أكثر من 15 سنة	15	37.5

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على نتائج spss19

مـــــــــن خلال الجدول رقم(05) نلاحظ مايلي :

- من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة الإناث بلـــــغ عـــــــــــــددهـــم 20 فـــرد أي بنسبـــة50%( ) من أفـــــراد العينة ،في حين بلغ عدد الذكور 20 فرد أي بنسبة(50%) من أفراد العينة أي أن الفئتان متساويتان ، وهذا يمكن أن يرجع حسب تحليلنا إلى طبيعة المهنة في حد ذاتها التي تعرف إقبالاً من الإناث ولم تعد مقتصرة على الذكور فقط

- يوضح من خلال الجدول أنأفرادالعينةالتييتراوحأعمارهممن 36 الى 45 سنة حيث بلغ عددهم 16 فرد أي بنسبة (40%)،متساوون مع أفراد العينة التي يتراوح أعمارهم أكبر من 45 سنة والذي بلغ عددها 16 فرد بنسبة(40%)،في المقابل كانت أقل نسبة للأفراد الذين يتراوح أعمارهم بين 25-35سنة والذي بلغ عددهم 08 فرد بنسبة (20%)،مما يدل حسب الجدول على أن (80%) من المستخدمين كهول.

- من جانب آخر نجد أن أغلبية أفراد العينة من المختصين بحوزتهم شهادات دكتوراه، حيث إحتلت هذه الفئة المرتبة الأولى وبلغ عددهم 18 فرد بنسبة (45%) من أفراد العينة ،ثم تليها الأفراد الذين بحوزتهم شهادة ليسانس حيث بلغ عددهم 12 أفراد بنسبة (30%) من أفراد العينة، تليها الأفراد الذين بحوزتهم شهادة ماجيستر وبلغ عددهم 4افراد بنسبة (10%) من أفراد العينة، في حين بلغت شهادة ماستر4أفراد بنسبة (7.5%) في حين بلغت وظائف أخرى 4افراد بنسبة (7.5%) ومن خلال هذه النتائج نلاحظ أن كل افراد العينة لديهم مستوى جامعي وهذا ما يزيد من أهمية البحث والنتائج المتحصل عليها.

- ومن جهة أخرى فإن توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة ، إحتلت أكبر نسبة حيث بلغ عددهم 17 فرد بنسبة(42.5%) من أفراد العينة، تليها فئة الموظفين في مجال المحاسبة والذي بلغ عددهم 09 فرد بنسبة(22.5%) من أفراد العينة تليها وظائف أخرى بلغ عددها5 أفراد بنسبة (12.5%) وفي الأخير فئة محاسب معتمد بلغ عددهم 03 أفراد بنسبة (7.5%)

- نلاحظ أنأغلبية أفراد عينة الدراسة الأفراد الذين مدة عملهم اكثر من 15 سنوات بلغ عددهم 15 فرد بنسبة(37.5%)، ثم تليها الأفراد الذين مدة عملهم من 6-الى10سنوات حيث بلغ عددهم 09 فرد بنسبة (22.5%)، ثم الأفراد الذين مدة عملهم من 11 الى 15 سنة حيث بلغ عددهم 08 فرد بنسبة (20%) ،ثم الأفراد الذين مدة عملهم اقل من 5 سنوات بلغت 7 أفراد بنسبة (17.5%) ، الأفراد الذين مما يدل على وجود إستقرار.

المطلب الثاني : تحليل عبارات الاستبيان

سوف نحاول في هذه المرحلة تحليل عبارات الإستبيان من أجل إستنتاج أهم النتائج التي تخص الدراسة ولكن قبل البـــدء في تحليل عبارات يجب حساب أولاً معامل الثبات .

أولاً-معامل ثبات وصدق الإستبيان :

مـــــــن أجل قياس الإتساق بين الداخلي عبارات الإستبانة تم استخـــدام معامـــل "كرونباخ ألفا" والـــذي يعتبـــر أحـــد الإختبارات الأكثر شيوعا وإستخداما في مثل هذه الدراسات حيث أعطت نتائج التحليل الجدول التالي :

جدول رقم(03-04): اختبار معامل ثبات لكل عبارات القياس.

عدد العبارات	معامل الثبات Alpha cronbach	معامل الصدق
23	0.699	0,83

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج spss19.

***القيمة المرجعية لمعامل الفاكرونباخ =0.60 أي 60%.**

***معامل الصدق= الجذرالتربيعيلمعاملالثبات**

من الجدول رقم (06) نلاحظ أن معامل الإتساق لأداة الدراسة يمتاز بدرجة جيدة من الثبات والصـــــدق وعليه فهو يحقق الشروط المطلوبة، لإعتمادها كوسيلة تحليل ميدانية حيث أخذ معامـــل ثبـــات نسبة (69.9%) والتي تعتبر نسبة مقبولة في المقياس، وتعكس درجة التجانس والإتساق بين العبارات المختارة لقياس كل محور من محاور الإستبيان، كما أن معامل الصدق بلغ نسبة (0.83%) وهي نسبة جيدة.

ثانيا: نتائج تحليل عبارات الاستبيان

المحور الثاني : الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي(SCF)

الجدول رقم (03-05) : تحليل آراءالمختصينللمحور الثاني :الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي(SCF)

رقم العبارة	الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي(SCF)		درجات الموافقة			المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	إتجاه العام لإجابات افراد العينة
			غير موافق	محايد	موافق			
01	يراعي النظام المحاسبي المالي(SCF)المبادئ المحاسبية الدولية في اعداد القوائم المالية	العدد	05	1	34	2.78	0.698	موافق
		%	12.5	2.5	85.0			
02	النظام المحاسبي المالي(SCF) ملائم للواقع المهني الجزائري	العدد	12	7	21	2.22	0.891	موافق
		%	30	17.5	52.5			
03	الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي (SCF) يحسن من جودة المعلومات التي تحتويها القوائم المالية	العدد	04	10	26	2.55	0.677	موافق
		%	10	25	65			
04	الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي(SCF) يوفر معلومات محاسبية ذات جودة لمختلف مستخدمي القوائم المالية	العدد	07	10	23	2.40	0.778	موافق
		%	17.5	25	57.5			

05	يوجد صعوبة في فهم المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي(SCF)	العدد	17	09	14	1.92	0.888	غير موافق
		%	42.5	22.5	35			
06	يوجد صعوبة في تحليل المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي (SCF)	العدد	19	10	11	1.80	0.853	غير موافق
			47.5	25	27.5			
	المتـــــوسط الحسابـــــــي					2.2792	0.43427	موافق

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج spss20

مـــــــن خـــلال الجـــدول رقم (07) نلاحظ أن المتوســـــط الحسابي الإجمالي للإجـــابات على عبـــــــــارات الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي(SCF) بشكل عـــــام بلغ (2.2792) بإنحراف معياري(0.43427)،كما أن الإتجاه العـــــام لإجـــابات أفـــــــراد العينة لجميع العبارات إكتسبت طابع "موافق" بإستثناء العبارتين "يوجد صعوبة في فهم المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي (SCF)" والعبارة يوجد صعوبة في تحليل المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي(SCF) التي كـــــانت غيـــر مـــوافق حيث بلغ المتوسط الحسابي للعبارة الاولى(1.92) بإنحراف معياري(0.888) أما العبارة الثانية فقد بلغ المتوسط الحسابي لها (1.80) بإنحراف معياري (0.853) مما يـــدل على أن الإفصاح ملائم ومناسب في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF) ويوفر معلومات جيدة ويراعي للمبادئ المحاسبية الدولية ، كمـــــا أن

متوسطات إجـــابات أفـــــــراد العينة البحث تراوحـــــت بيـــــن (1.80-2.78) كما أن الإنحرافات المعيارية تراوحت بين (0.677-0.891)

المحور الثالث: الخصائص النوعية الاساسية للمعلومات المحاسبية

الجدول رقم (03-06) : تحليل آراءالمختصين: المحور الثالث: الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية

رقم العبارة	1-خاصية الملائمة		درجات الموافقة			المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	إتجاه العام لإجابات أفراد العينة
			غير موافق	محايد	موافق			
01	يمكن الإعتماد على المعلومات المحاسبية في التنبؤ بالآداء المتوقع للشركة في الفترات اللاحقة	العدد	07	11	22	2.38	0.774	موافق
		%	17.5	27.5	55			
02	يمكن للمستخدم أن يساهم في تحسين المعلومات المحاسبية من خلال التقييم الإرتدادي (التغذية العكسية)	العدد	07	11	22	2.38	0.774	موافق
		%	17.5	27.5	55			
03	يتم إعداد القوائم المالية في المؤسسة في الوقت المناسب	العدد	07	10	23	2.40	0.778	موافق
		%	17.5	25	57.5			

04	تقدم القوائم المالية لمستخدميها في الوقت المناسب	العدد	10	10	20	2.25	0.840	موافق
		%	25	25	50			
05	يتم عرض المعلومات المحاسبية بوضوح بعيدا عن التكرار والتعقيد والصعوبة الذي يؤدي الى سوء الفهم	العدد	11	26	10	2.38	0.838	محايد
		%	09	07	24			
			22.5	17.5	60			
	المتـــــوسط الحسابـــــي					2.3550	0.51338	موافق

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على نتائج spss20

مـــــن خـــلال الجـــدول رقم (07) نلاحظ أن المتوســـــط الحسابي الإجمالي للإجـــــابات على عبارات خاصية "الملائمة" بشكل عـــام بلغ (2.3550) بإنحراف معياري(0.51338)،كما أن الإتجاه العـــام لإجابات أفـــــراد العينة لجميع العبارات إكتسبت طابع "موافق" وهذا يدل على موافقة أفراد العينة على عبارات خاصية ملائمة المعلومات المحاسبية وعلى أن الملائمة في تقديم المعلومات المحاسبية محققة بإستثناء العبارة "يتم عرض المعلومات المحاسبية بوضوح بعيدًا عن التكرار والتعقيد والصعوبة الذي يؤدي إلى سوء الفهم" التي كـــانت محايد حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (2.38) بانحراف معياري(0.838) مما يدل على أن المعلومات المحاسبية المقدمة معقدة وصعبة الفهم.

الجدول رقم (03-07) : تحليل آراءالمختصين: المحور الثالث: الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية

رقم العبارة	2-خاصية الموثوقية		درجات الموافقة			المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	إتجاه العام لإجابات افراد العينة
			غير موافق	محايد	موافق			
01	تعتبر المعلومات الواردة في القوائم المالية بصدق عن الأحداث الخاصة بالشركة كما حدثت	العدد	09	06	25	2.40	0.841	موافق
		%	22.5	15	62.5			
02	توفر القوائم المالية معلومات تتسم بالموضوعية (القابلية للتحقق)	العدد	09	05	26	2.42	0.844	موافق
		%	22.5	12.5	65			
03	المعلومات المحاسبية تغطي جميع جوانب النشاط (الشمولية)	العدد	09	07	24	2.37	0.838	موافق
		%	22.5	17.5	60			
المتـــــــوسط الحسابـــــي						2.4000	0.73263	موافق
المتوسط الحسابـــي للخصائص النوعية الاساسية للمعلومات المحاسبية						2.3719	0.46296	موافق

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على نتائج SPSS19

من خلال الجدول رقم (07) نلاحظ أن المتوسط الحسابي الإجمالي للإجابات على عبارات خاصية "الموثوقية " بشكل عام بلغ (2.4000) بإنحراف معياري(0.73263)،كما أن الاتجاه العام لإجابات أفراد العينة لجميع العبارات إكتسبت طابع "موافق" وهذا يدل على موافقة أفراد العينة على عبارات خاصية "الموثوقية " وعلى الموثوقية في تقديم المعلومات المحاسبية في حين كان أكبر متوسط حسابي للعبارة "02" "توفر القوائم المالية معلومات تتسم بالموضوعية (القابلية للتحقق) مما يعني أن المعلومات المحاسبية المقدمة في القوائم المالية ذات مصداقية يمكن للمستخدم الثقة بها.

في حين بلغ المتوسط الحسابي للخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية (2.3719) وإنحراف معاري (0.46296

المحور الرابع: الخصائص النوعية الثانوية للمعلومات المحاسبية

الجدول رقم (03-08) : تحليل آراء المختصين: الخصائص النوعية الثانوية للمعلومات المحاسبية

رقم العبارة	خاصية الثبات(الاتساق)		درجات الموافقة			المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	إتجاه العام لإجابات أفراد العينة
			غير موافق	محايد	موافق			
01	طريقة عرض البنود وتصنيفها ثابت من خلال الدورات المحاسبية	العدد	05	09	26	2.52	0.716	موافق
		%	12.5	22.5	65			
02	تعتمد المؤسسة على نفس السياسة المحاسبية عند اعداد وعرض	العدد	07	09	24	2.42	0.781	موافق
		%	17.5	22.5	60			

	القوائم المالية من دورة الى اخرى							
03	تعتمد المؤسسة على نفس طرق التقييم والقياس من دورة الى اخرى	العدد	09	08	23	2.35	0.834	موافق
		%	22.5	20	57.5			
04	تعتمد المؤسسة على نفس الطرق للمعالجة المحاسبية من دورة إلى أخرى	العدد	04	05	31	2.67	0.656	موافق
		%	10	12.5	77.5			
05	يمكن المقارنة بين القوائم المالية المعدة في المؤسسة من خلال دورات متتالية	العدد	03	04	33	2.75	0.588	موافق
		%	7.5	10	82.5			
	المتـــــوسط الحسابـــي					2.5450	0.43674	موافق

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج spss19

مـــن خلال الجـدول رقم (07) نلاحظ أن المتوسـط الحسابي الإجمالي للإجـــابات على عبـارات خاصية "الثبات "(الاتساق) بشكل عـــام بلغ (2.5450) بإنحراف معياري(0.43675)، كما أن الإتجاه العـام لإجابات أفـراد العينـة لجميع العبارات إكتسبت طابـع "موافق" وهذا يدل على موافقة أفراد العينة على عبارات خاصية "الثبات " ويدل ايضا على عدم تغيير الطرق والسياسات المحاسبية في المؤسسة دون أن يكون هناك قاعدة مطلقة إذ يمكن تغييرها بشرط الحصول على معلومات ذات جودة أحسن لكن قد يترتب عليها آثار يجب توضيحها

الجدول رقم (03-09) : تحليل آراء المختصين: الخصائص النوعية الثانوية للمعلومات المحاسبية

رقم العبارة	خاصية القابلية للمقارنة		درجات الموافقة			المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	إتجاه العام لإجابات أفراد العينة
			غير موافق	محايد	موافق			
01	الإعتماد على النظام المحاسبي المالي يساعد على المقارنة المحاسبية بين مختلف المؤسسات	العدد		07	33	2.83	0.385	موافق
		%		17.5	82.5			
02	الإعتماد على النظام المحاسبي المالي يساعد على مقارنة الالتزامات وحقوق الملكية في مختلف المؤسسات	العدد	06	09	25	2.48	0.751	موافق
		%	15	22.5	62.5			
03	الإعتماد على النظام المحاسبي المالي يساعد على مقارنة نتائج النشاط الفعلية بين مختلف المؤسسات	العدد	04	12	24	2.50	0.679	موافق
		%	10	30	60			
04	القوائم المالية المعدة	العدد	04	05	31	2.68	0.656	موافق

	وفق النظام المحاسبي المالي يساعد على المقارنة بين مختلف المؤسسات بالنسبة لكل مستخدمي القوائم المالية	%	10	12.5	77.5			
المتـــــوسط الحسابـــــي						2.6187	0.48034	موافق
المتـــــوسط الحسابـــــي للخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية						2.5778	0.30320	موافق

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج spss19

مـــن خـــلال الجـــدول رقم (07) نلاحظ أن المتوســـط الحسابي الإجمالي للإجـــابات على عبارات خاصية "القابلية للمقارنة" بشكل عـــــام بلغ (2.6187) بإنحراف معياري(0.48034)،كما أن الاتجاه العـــــام لإجـــابات أفـــراد العينـــــــة لجميع العبارات إكتسبت طابـــع "موافق" وهذا يدل على موافقة أفراد العينة على عبارات خاصية "القابلية للمقارنة" في حين بلغت العبارة "1" الإعتماد على النظام المحاسبي المالي يساعدعلى المقارنة المحاسبية بين مختلف المؤسسات على أعلى متوسط حسابي بنسبة (2.83) في حين بلغ الإنحراف المعياري (0.385) مما يدل على إمكانية مقارنة المعلومات المحاسبية في المكان والزمان لعدة فترات لمختلف المؤسسات

والهدف من ذلك تحديد أوجه التشابه والإختلاف في المعلومات المحاسبية مع أخذ افكار عن مسائل معينة .

مع الإشارة إلا أن هذه الخاصية تتأثر بمبدأ الثبات (الإتساق) في الطرق والسياسات المحاسبية المستخدمة، إذا كلما تم الإلتزام بمبدأ الثبات، كلما إكتسبت المعلومات المحاسبية القابلية للمقارنة.

المطلب الثالث : إختبار فرضيات الدراسة

مـــن خـــــلال ما تم التوصل إليـــه مـــــن علاقات الإرتباط بيـــن أبعاد نموذج الدراســـة فإننا سنقـــــوم باختبـــــار صحة.

الفرع الأول: اختبار الفرضية الأساسية

نتائج تحليل الانحدار لاختبار أثر الافصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على جودة وشفافية المعلومات المحاسبية

الجدول رقم (03-10) نتائج تحليل الإنحدارلإختبار تأثير الإفصاح على المعلومات المحاسبية

النموذج	معامل الإرتباطR	معامل التحديدR2	معامل التحديد المصحح	تقدير الخطا
الافصاح	0.240	0.058	0.33	0.30124

المصدر SPSS19

النموذج	المعاملات غير النمطية		المعاملات النمطية	قيمة T المحسوبة	مستوى الدلالة
	A	الخطا المعياري			
الافصاح	2.092	0.258	-	8.129	0.000
الجودة	0.170	0.111	0.240	1.527	0.135

المصدر SPSS19

من خلال الجدول رقم (03-10) نلاحظ بأن الدلالة المعنوية 0.000أقل من معنوية الاختبار 0.05 وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تقول بأن هناك تأثير للإفصاح على جودة المعلومات المحاسبية كما يظهر من خلال الجدول بأن الإفصاح يؤثر على جودة المعلومات المحاسبية ب 5% وفق العينة المدروسة.

الفرع الثاني : إختبار الفرضيات الفرعية.

-إ ختبار الفرضية الأولى :

النظام المحاسبي المالي(SCF) المستمد من معايير المحاسبة الدولية سيضمن مستوى كافي من الإفصاح .

من خلال تحليل آراء عينة الدراسة من خلال المحور الأول الجدول رقم(03-02) التي تدور على أن النظام المحاسبي المالي (SCF) يضمن مستوى كافي من الإفصاح وذلك من خلال العبارة الأولى والثانية والثالثة حيث إتجه أغلب عينة الدراسة أن النظام المحاسبي يراعي المبادئ المحاسبية الدولية، بنسبة 85% أما بنسبة 12.5% يرونها غير محققة ، وبنسبة 58% يرون أن النظام المحاسبي المالي(SCF) ملائم للواقع المهني الجزائري في حين كانت نسبة 30% غير موافقة ،والإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي يحسن من جودة المعلومات المعلومات التي تحتويها القوائم المالية حيث إتجه أغلب أفراد العينة 65% إلى أن الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي (SCF) يحسن من جودة المعلومات التي تحتويها القوائم المالية.

-إختبار الفرضية الثانية :

هل الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي(SCF) جدير بتوفير معلومات ذات جودة عالمية؟

من خلال تحليل آراء عينة الدراسة من خلال المحور الأول العبارة04 التي تدور حول هل الإفصاح في ظل النظام المحاسبي المالي(SCF) جدير بتوفير معلومات ذات جودة عالمية نستطيع القول أن أغلب عينة الدراسة والتي كانت نسبتها 57.5% إتجهت إلى أن النظام المحاسبي المالي يوفر معلومات ذات جودة لمختلف مستخدميها في حين كانت نسبة 25% محايدة أي شبه محققة في حين 17.5% يرفضون وجودها وبما أن آراء العينة ككل إتفق على أن النظام المحاسبي المالي (SCF) جدير وكافي بتوفير معلومات ذات جودة عالمية تخدم مختلف المستخدمين إذ نعتبر أن هذا الإجراء مطبق لكن ليس بنسبة كلية

-إ ختبار الفرضية الثالثة :

ما الخصائص الواجب توفرها في المعلومات المحاسبية كي تعتبر ذات جودة؟

من خلال المحور الثالث والرابع يجب توفر مجموعة من الخصائص الأساسية والثانوية لكي يمكن القول أن المعلومات المحاسبية ذات جودة وهي الملائمة، الموثوقية، الثبات(الإتساق)،القابلية للمقارنة.

-إختبار الفرضية الرابعة :

هل الإفصاح في ظل النظام المحاسبي المالي(SCF) يهتم بالخصائص النوعية الأساسية والثانوية للمعلومات المحاسبية؟

من خلال المحور الثالث والرابع نلاحظ أن النظام المحاسبي المالي (SCF) يهتم بمجموعة من الخصائص الأساسية والثانوية للمعلومات المحاسبية

-إختبار الفرضية الخامسة :

ما مدى توفر خاصية الملائمة والموثوقية في المعلومات المحاسبية؟

من خلال تحليل آراء عينة الدراسة من خلال المحور الثالث الجدول رقم (03-06) التي تدور حول مدى توفر خاصية الملائمة والموثوقية في المعلومات المحاسبية حيث إتجه اغلب عينة الدراسة ومن خلال العبارات (1،2،3،4) والتي تعتبر شرط من شروط تحقيق الموثوقية فمن خلال العبارة الأولى إتجه أغلب عينة الدراسة إلى أنه يمكن الإعتماد على المعلومات المحاسبية في التنبؤ بالآداء المتوقع للمؤسسة حيث قدرت نسبتها ب(55%) وبالتالي تاييد هذه العبارة .

أما فيما يخص العبارة(4،3،2،5) والتي كانت نسب موافقتها على التوالي(55%،57.5%،50%، 60%) وبالتالي تحقيق شروط الملائمة والتي تتمثل في التغذية العكسية، وإعداد وتقديم القوائم المالية في الوقت المناسب ومصداقيتها بعيدًا عن التعقيد والتكرار الذي يؤدي إلى سوء الفهم.

أما بالنسبة لخاصية الموثوقية والتي كانت أغلبها موافقة وتأييدها وبالتالي توفر المعلومات المالية على المصداقية والشمولية والقابلية للتحقق.

حيث كانت نسبة المتوسط الحسابي للخصائص النوعية الأساسية قد بلغ (2.3719) وبإنحراف معياري (0.46296) .

-إختبار الفرضية السادسة:

مامدى توفر خاصية الثبات والقابلية للمقارنة في المعلومات المحاسبية؟

من خلال تحليل آراء عينة الدراسة من خلال المحور الرابع الجدول رقم (03-08) التي تدور حول مدى توفر خاصية الثبات والقابلية للمقارنة في المعلومات المحاسبية حيث إتجه أغلب عينة الدراسة ومن خلال العبارات (1،2،3،4،5) والتي تعتبر شرط من شروط تحقيق الثبات فمن خلال العبارة الأولى إتجه أغلب عينة الدراسة إلى أن طريقة عرض البنود وتصنيفها ثابت من خلال الدورات المحاسبية حيث قدرت نسبتها ب(65%) وبالتالي تأييد هذه العبارة .

اما فيما يخص العبارة(2،3،4،5) والتي كانت نسب موافقتها على التوالي(57.5%،77.5%،82.5%، 60%) وهي نسب عالية وبالتالي تحقيق شروط الثبات والتي تتمثل في ثبات السياسات المحاسبية عند إعداد القوائم المالية وثبات طرق القياس والتقييم وثبات طرق المعالجة والمقارنة بين القوائم المالية المعدة داخل المؤسسة.

حيث قدر المتوسط الحسابي لهذه الخاصية ب (2.5450) وانحراف معياري (0.43674).

أما بالنسبة لخاصية القابلية للمقارنة والتي كانت جميع عباراتها موافقة ومؤيدة على ان للنظام المحاسبي المالي (SCF) يساعد على المقارنة المحاسبية بين مختلف المؤسسات حيث قدر متوسط حسابها(2.6187) وإنحراف معياري (0.48034).

حيث كانت نسبة المتوسط الحسابي الإجمالي للخصائص النوعية الثانوية قد بلغ (2.5778) وبإنحراف معياري (0.30320) .

خلاصة الفصل :

قمنا فـــي هـــــذا الفصل إختيبار آراء عينة من مستخدمي المعلومات المحاسبية بإجراء دراسة ميدانية لعدد مختصين (أساتذة جامعيين، مهنيين ،إطارات عاملة في الضرائب)، ثم قمنا بإعداد إستبيان يتكون من مجموعة من العبارات التي تخدم هـــدف الدراســـة، حيـــث قمنـــا بتحليل هذه النتائج بالإعتماد على البرنامج الاحصائي spss20 ومن خلال الإستبانة المدروسة نجد بأن للإفصاح أثر كبير على جودة وشفافية المعلومات المحاسبية المقدمة من طرف المؤسسة وكلما كانت معدة وفق النظام المحاسبي المالي(SCF) يجعلها أكثر إستخدامًا محلياً .

الخاتمة

الخاتمة

إن التغيرات المتتالية في الإقتصاد العالمي أجبر العديد من دول العالم إدخال إصلاحات على مستوى إقتصادياتها، والجزائر كغيرها من هذه الدول باشرت في إصلاحات إقتصادية لتتماشى مع المتغيرات العالمية، فبعد أن تبنت العديد من الدول معايير المحاسبة الدولية سعت الجزائر كذلك للأخذ بهذه المعايير بهدف التوافق في مجال العمل المحاسبي.

ورغم أنها لم تتبنى معايير المحاسبة الدولية صراحة إلا أنها إستجابت لهذه المستجدات الدولية بإصدار القانون رقم 11/07 المؤرخ في 2007/11/25 يتضمن النظام المحاسبي المالي (SCF)، يتوافق بدرجة عالية مع معايير المحاسبة الدولية سواءً من حيث الإطار المفاهيمي النظري أو من الناحية التقنية،رغم ملاحظة بعض الإختلافات التي ترجع أساسًا إلى خصوصيات البيئة الإقتصادية الجزائرية في إعداده.

وبالتالي كان لزاما على المحاسبة أن تتطور وتلبي الإحتياجات الجديدة للمستخدمين من معلومات ملائمة من خلال الإفصاح في القوائم المالية(الميزانية،جدول حساب النتائج،جدول تدفقات لخزينة، جدول حركة رؤوس الاموال والملاحق) والتي تساعد في ترشيد القرارات المختلفة خاصة منها المالية الإفصاح من أهم المعايير المحاسبية التي أولت لها لجنة معايير المحاسبة الدولية أهميةبالغة،فهو يؤدي إلى زيادة المحتوى الاعلامي للقوائم المالية،وإضفاء الشفافية على المعلومات المحاسبية، وتقديم معلومات ذات جودة عالية ،عن طريق مجموعة من الخصائص النوعية الأساسية (خاصية الملائمة والموثوقية) والثانوية(الثبات والقابلية للمقارنة)

مما يساهم في إسترجاع الثقة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية وإستقطاب المزيد من الإستثمارات المحلية والأجنبية على حد سواء .

فالإفصاح المحاسبي يعد مطلبًا ضروريًا في مجال المال والأعمال فهو لا يدع مجالاً للغموض أو سوء الفهم من جانب الأطراف المعنية به ،فهو وسيلة للتبصير والإرشاد وليس للتضليل والتغرير.

عرض نتائج الدراسة:

الخاتمة

من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية للموضوع، نستطيع عرض مجموعة من الإستنتاجات تتبلور في :

- ✓ إن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية هو نقطة البدايةللمستثمرين هذا من خلالالمعلومات المحاسبية المعروضة في القوائم المالية
- ✓ تتمتع المعلومات المحاسبية بمجموعة من الخصائص تجعلها أكثر جودة
- ✓ تتحدد جودة المعلومات المحاسبية بتوفرها على مجموعة من الخصائص النوعية الأساسية والثانوية
- ✓ المعلومات بصفة عامة والمعلومات المحاسبية بصفة خاصة عبارة عن سلعة تتصف بمستويات عديدة من الجودة ويريدها مستخدموها ان تكون ذات جودة عالية لكي تلبي الحاجة بالدرجة المرغوبة
- ✓ الإفصاح عن القوائم المالية يحقق مزايا مختلفة يمكن أن تحل العديد من المشاكل التي تواجهها المؤسسة بشكل عام ، وبشكل خاص المشاكل المالية وأهمها فقدان الثقة والمصداقية في المعلومات المحاسبية.
- ✓ إستنتجنا أن خاصية الموثوقية هي أحد الخصائص المكملة لخاصية الملائمة ولا نستطيع الإستغناء عنها للقول أن المعلومات المحاسبية مفيدة
- ✓ ومن خلال إختبار الفرضية الاولى التي كانت تدور حول أن النظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير المحاسبة الدولية يضمن مستوى كافي من الإفصاح حيث توصلنا إلى أن النظام المحاسبي المالي ملائم للواقع المهني الجزائري ويراعي المبادئ المحاسبية الدولية.
- ✓ أما من خلال الفرضية الثانية توصلنا إلى أن الإفصاح وفق النظام الحاسبي المالي جدير بتوفير معلومات ذات جودة عالمية وذلك من خلال افراد عينة الدراسة التي كانت نسبتها57.5% اتجهت ان النظام المحاسبي المالي يوفر معلومات ذات جودة عالمية في حين كانت نسبة 17.5% معارضون اي وجود قصور في ذلك.

- ✓ أما فيما يخص الفرضية الثالثة فقد توصلنا إلى أن هناك مجموعة من الخصائص النوعية الأساسية والثانوية الواجب توفرها في المعلومات المحاسبية لكي تكون ذات جودة.
- ✓ ومن خلال الفرضية الرابعة لاحظنا ان النظام المحاسبي المالي يهتم بالخصائص النوعية الأساسية والثانوية للمعلومات المحاسبية .
- ✓ كذلك من خلال الفرضية الخامسة والتي كانت تدور حول توفر خاصية الملائمة والموثوقية حيث لاحظنا إتجاه أغلب عينة الدراسة على توفر خاصية الملائمة والموثوقية في المعلومات المحاسبية في حين كانت فئة قليلة تنفي توفر خاصية الملائمة والموثوقية .
- ✓ أما من خلال الفرضية السادسة والأخيرة والتي كانت حول توفر خاصية الثبات والقابلية للمقارنة في المعلومات المحاسبية والتي لاحظنا فيها أن اغلب عينة الدراسة كانت مؤيدة على توفر خاصية الثبات والقابلية للمقارنة في المعلومات المحاسبية في حين كانت فئة قليلة تنفي ذلك.

إختبار الفرضيات:

بالنسبة للفرضية الأولى:النظام المحاسبي المالي(SCF) المستمد من معايير المحاسبة الدولية سيضمن مستوى كافي من الإفصاح، فمن خلال تحليل نتائج الإستبيانتم إثبات صحة هذه الفرضية.

بالنسبة للفرضية الثانية: هل الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي(SCF) جدير بتوفير معلومات ذات جودة عالمية تم إثبات هذه الفرضية بالمقابل كانت هناك فئة معارضة تنفي ذلك.

إ ختبار الفرضية الثالثة : ما الخصائص الواجب توفرها في المعلومات المحاسبية كي تعتبر ذات جودة حيث يجب توفر مجموعة من الخصائص النوعية الأساسية حيث تم إثبات صحة هذه الفرضية

إختبار الفرضية الرابعة : هل الإفصاح في ظل النظام المحاسبي المالي(SCF) يهتم بالخصائص النوعية الأساسية والثانوية للمعلومات المحاسبية من خلال الدراسة الميدانية والنظرية تم اثبات صحة هذه الفرضية.

إختبار الفرضية الخامسة : ما مدى توفر خاصية الملائمة والموثوقية في المعلومات المحاسبية حيث كانت أغلب عينة الدراسة مؤيدة وبالتالي توفر المعلومات المالية على المصداقية والشمولية والقابلية للتحقق وبالتالي تم إثبات صحة هذه الفرضية .

-إختبار الفرضية السادسة:ما مدى توفر خاصية الثبات والقابلية للمقارنة في المعلومات المحاسبية حيث تم إثبات صحة هذه الفرضية وذلك من خلال الدراسة الميدانية.

التوصيات:

- ✓ الحرص على تطبيق ما جاء في النظام المحاسبي المالي من طرف كل المؤسسات.
- ✓ ضرورة إقامة دورات تكوينية لمستخدمي المعلومات، وتوعيتهم على توفر الثقة في المعلومات المحاسبية، يوصلهم إلى القرار المناسب لتحقيق الجودة في الإقتصاد.
- ✓ الإبتعاد على عملية التحيز للمعلومات المحاسبية لتكوين معلومات أكثر ثقة.
- ✓ تحيين النظام المحاسبي المالي مع التطورات الحاصلة في معايير المحاسبة الدولية .
- ✓ تحيين برامج مختلف أنواع المحاسبات المدرجة بالجامعات بما يتماشى والنظام المحاسبي المالي من جهة ومعايير المحاسبة الدولية من جهة أخرى.
- ✓ توفير حجم ساعي أكبر لتدريس المحاسبة في الجامعات.

آفاق البحث:

بعد إتمامنا دراسة أثر الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على جودة وشفافية المعلومات المحاسبية والذي يعتبر من المواضيع الحديثة ، والتي تبقى محل البحث والدراسة، لهذا يمكن إقتراح مجموعة من النقاط يمكن أن تشكل آفاق مستقبلية لدراسات أخرى تتمثل في:

- ✓ قيام المؤسسات الاقتصادية بإختيار نظام محاسبي يتلائم مع نشاطها وكذلك الإهتمام بالإفصاح عن المعلومات الواردة بالقوائم المالية .
- ✓ ضرورة إطلاع القائمين على النظام المحاسبي المالي على مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية والتطورات المحاسبية لغرض تنمية قدراتهم المهنية.

الخاتمة

- ✓ ضرورة إستخدام الشركات للحاسوب في حفظ وتخزين البيانات المحاسبية للحصول على معلومات محاسبية لتوفير الدقة والسرعة في إيصال هذه المعلومات لمتخذي القرار.
- ✓ دور القوئم المالية وفق النظام المحاسبي المالي في تحقيق الأداء المتميزللمؤسسة .
- ✓ على المؤسسات الحكومية والخاصة بذل مجهودات كبيرة لتوصيل المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب لمستخدميها سواء كانو مستثمرين او طلاب جامعات من أجل الإعتماد عليها في البحوث والدراسات العلمية أو مصلحة الضرائب.
- ✓ يلعب مراقبي ومدققي الحسابات دورًا هامًا عن مدى توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية للوحدات ضمن تقديرهم

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً قائمة المراجع باللغة العربية

1- الكتب:

1. إبراهيم سلطان، **نظم المعلومات الادارية**، مدخل النظم ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
2. أحمد بلقاوي، **نظرية المحاسبة** تعريب رياض عبد الله ، دار اليازوري للنشر والتوزيع ، عمان الأردن، 2009.
3. أحمد رجب عبد المالك عبد الرحمان، **قياس مدى تحقيق الشفافية والافصاح في التقاريرالمالية المنشورة للشركات المتداولة في سوق المال السعودي**، جامعة سوهاج مصر، بدون سنة نشر.
4. أحمد صلاح عطية، **مبادئ المحاسبة المالية الدولية**، الدار الجامعية ،الإسكندرية، مصر 2007.
5. أحمد محمد العداسي، **التحليل المالي للقوائم المالية، وفقا للمعايير المحاسبية الدولية**،ط1،مكيبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع عمان الاردن،2001.
6. أحمد نور، **المحاسبة المالية للقياس والتقييم والافصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية** والعربية والمصرية،الدار الجامعية للنشر والتوزيع،الاسكندية،2004.
7. السيد أحمد لطفي، **المحاسبة الدولية للشركات المتعددة الجنسية**،الدار الجامعية ، مصر ط01،2010.
8. المجمع العربي للمحاسبين القانونيين المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، عمان، 2006.
9. امين السيد احمد لطفي، **اعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة**، دار الثقافة ،ط1، الاسكندرية مصر،2008.
10. أمين السيد أحمد لطفي، **المحاسبة الدولية للشركات المتعددة الجنسية**،الدار الجامعية ، مصر ط01،2010.
11. إيناس عبد الله حسن، **الفجوة بين الافصاح في المحاسبة و الافصاح في التدقيق في ظل القواعد المحاسبية**، نشرة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ايار2002.
12. ثناء على القباني، **نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية الإسكندرية، 2008.
13. جمال لعشيشي، **محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي الجديد** ،الاوراق الزرقاء العالمية، الجزائر،2010.
14. حسين مصطفى الهلالي، **معايير المحاسبة الدولية (الجذور، الحصاد، المستقبل) دوريةالمحاسبين ومراقبي الحسابات في قرارات الادارة**، الشارقة، الامارات العربية المتحدة،2006.
15. رضوان حلوة حنان،نزار فليح البلداوي،**مبادئ المحاسبة المالية القياس والافصاح في القوائم المالية**،جامعة عمان الاهلية ط01،2009،اثراء للنشر والتوزيع، الأردن.

قائمة المراجع

16. رضوان حلوة حنان،نزار فليح البلداوي،**مبادئ المحاسبة المالية القياس والافصاح في القوائم المالية**،جامعة عمان الاهلية ط01،2009،اثراء للنشر والتوزيع،الأردن.
17. ريتشالرد شروندر واخرون تعريب خالد علي احمد كاجيجي، ابراهيم ولد محمد فال، **نظرية المحاسبة** ،دار المريخ للنشر ،الراض، المملكة العربية السعودية،2006.
18. سيد عطا الله السيد، نظم المعلومات المحاسبية، دار الراية للنشر والتوزيع، الاردن، 2009.
19. شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الاول، مكتبة الشراكة الجزائرية بودواود،الجزائر،2009.
20. طارق عبد العال حماد، **التقارير المالية اسس الاعداد والعرض والتحليل** ، الدار الجامعية الاسكندرية،2000.
21. طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات، **شركات قطاع عام وخاص ومصارف المبادئ والمفاهيم والتجارب والمتطلبات**، الدار الجامعية،2008.
22. طارق عبد العال حماد، **دليل المحاسب الى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة**، الدار الجامعية الاسكندرية،مصر2006.
23. طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المحاسبة**، الجزء1،الدار الجامعية الاسكندرية الاسكندرية،2003/2002.
24. طلال محمد علي الججاوي، حيدر علي المسعودي، **المحاسبة المالية المتوسطة على وفقا لمعايير الدولية للتقارير المالية**، ط1، دار الايام للنشر، عمان، 2018.
25. طلال محمد علي الججاوي، حيدر علي المسعودي، **المحاسبة المالية المتوسطة على وفقا لمعايير الدولية للتقارير المالية**، ط1، دار الأيام للنشر، عمان، 2018.
26. طلال محمد علي الججاوي، حيدر علي المسعودي، **المحاسبة المالية المتوسطة على وفقا لمعايير الدولية للتقارير المالية**، ط1، دار الايام للنشر، عمان، 2018.
27. عبد الناصر نور، الفضل مؤيد، **المحاسبة الادارية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1،2002.
28. فالتر ميجس ، روبرت ميجس، **المحاسبة المتوسطة** ، ترجمة احمد حامد حجاج، دار المريخ، الرياض 2003.
29. فريد ريك تشوي، وكارول ان فروست وجباري ميك، تعريب: محمد عصام الدين زايد **المحاسبة الدولية**،دار النشر المريح، السعودية،2004.
30. كمال الدين مصطفى الدهراوي، **تحليل القوائم المالية لاغراض الاستثمار**، المكتب الجامعي الحديث ،الاسكندرية،2006.
31. محمد أبو نزار،جمعة حميدات، **معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية**، الجوانب النظرية والعلمية، دار وائل،عمان،2008.
32. محمود أحمد إبراهيم، **المحاسبة المالية**، مكتبة دار الثقافة، عمان، الاردن،1998.

33. نبيل عبد الرؤوف ابراهيم، **الافصاح المحاسبي المستحدثة على كفاءة سوق الادارة الماليةالمصرية**، اكاديمية الشروق، المعهد العالي للمحاسبات وتكنولوجيا العلوم، 2012.
34. هينيى فان جريوتنج ،**معايير التقارير الدولية**، ترجمة :طارق عبد العال حماد، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية،مصر،2006.
35. يوسف محمود جربوع، **نظرية المحاسبة**، الفروض المفاهيم، المبادئ، المعايير، الوراق للنشر والتوزيع، عمان،الاردن،2016.
36. خالد جمال الجعارات ، **معايير التقارير المالية الدولية IAS/IAFRS** ، مكتبة الجامعة ، الشارقة 2007.
37. محمد مبروك ابو زيد، **المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية**،ط1، ايتراك للنشر والتوزيع القاهرة، مصر 2005.

2- الرسائل والأطروحات

أ- أطروحات الدكتوراه:

1-علون محمد الأمين، **دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين التدقيق الداخلي بالمؤسسة الإقتصادية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص محاسبة جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016.

2- عبد الكريم شناي، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على نوعية المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص: محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة.

3- ناجي بن يحي ، **دور جودة المعلومات المحاسبية في تحسين الافصاح المحاسبي** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: محاسبة، جامعة محمد خيضر

4- محمد فيصل مايده، **تاثير تطبيق النظام المحاسبي الماليSCF على اعداد وعرض عناصر القوائم المالية في المؤسسة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير ،تخصص: محاسبة ونظم المعلومات ،جامعة محمد خيضر بسكرة،2017 .

ب- رسائل الماجستير

قائمة المراجع

1. بزقراري حياة ،**دور المعلومات المحاسبية في تحسين الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، رسالة مقدمة نيل متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص: محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة،2011.
2. حامد علي، **أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص: محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة 2011.
3. صباحي نوال، **الافصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) واثره على جودة المعلومات**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية تخصص: محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر،2011.
4. ناجي بن يحي، **دور جودة المعلومات المحاسبية في تحسين الافصاح المحاسبي**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص : محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013.
5. ناصر محمد علي المجهلي، **خصائص المعلومات المحاسبية واثرها في اتخاذ القرارات**، دراسة مؤسسة اقتصادية مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009/2008
6. ناصر محمد علي المجهلي، **خصائص المعلومات المحاسبية واثرها في اتخاذ القرار**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: محاسبة، جامعة الحاج لخضر باتنة،2009

ج- مذكرات الماستر:

1-حنان خميس، **دور القوائم المالية وفق النظام المحاسبي الماليscfفي اتخاذ القرارات المالية**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في لعلوم المالية والمحاسبية، تخصص: مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012.

2- عون وردية، **دور النظام المحاسبي المالي(scf)في الافصاح عن المعلومات المالية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة اكلي محند لحاج

3- المقالات والمداخلات

أ-المقالات:

1- محمود ابو نصارو آخرون، **اهمية التقارير المالية المرحلية شركات المساهمة الصناعية الاردنية بالنسبة لقرارات المستثمر في بورصة عمان** ، بحث مقدم لملتقى(ادارة المعرفة في العالم العربي) جامعة الزيتونة، الاردن،2004.

2- أوسرير منور، مجبر محمد، **دراسة تفصيلية لعناصر حساب النتائج**، ملتقى دولي حول الاطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد اليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة سعد دحلب،البليدة،13-15 اكتوبر2009.

3- حسني عبد الجليل ، **دور المراجع الخارجي في زيادة فعالية الافصاح والشفافية**، المجلة العلمية البحوث والدراسات التجارية كلية التجارة وادارة الاعمال ،جامعة حلوان ، العدد الاول، 2000.

4- هبة عبد العاطي، محمد رزق،**تحديد مستوى الافصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير الماليةفي المنظمات العامة المصرية**-دراسة تحليلية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث العلمية، كلية التجارة وادارة الاعمال - جامعة الحلوان، العدد الاول،ج2،2011.

5- صباحي نوال، **أثر الافصاح وفق معايير المحسبة الدولية على جودة المعلومات المحاسبية**، الملتقى الدولي الثالث حول اليات تطبيق النظام المحاسبي المالي ومدى مطابقته مع معايير المحاسبة الدولية وتأثيره على جودة المعلومات المحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة الوادي، يومي 05-06 ماي 2013.

6- خالد جمال الجعارات، **مختصر المعايير المحاسبة الدولية 2015**،ملتقى دولي حول المعايير المحاسبة في تفعيل اداء المؤسسات، ورقلة،2014.

7- أسعد سمير مرشد، **مفهوم الكفاءة والفاعلية في نظرية الادارة العامة**، مجلة الاقتصاد والادارة، جامعة الملك عبد العزيز، المجلس الاول1988.

8- طلال محمد علي الججاوي، ايمان جواد احمد الخفاجي، **قياس مدى شفافية الابلاغ المالي للشركات العراقية وفق مقياس s&p**،المجلة العراقية للعلوم الادارية،مج14،العدد55، كلية الادارة والاقتصاد-جامعة كربلاء.

9- عاشور كتوش، **متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد IAS/IFRS في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد06،جامعة الشلف ، الجزائر،2009.

10- ايت محند مراد، ابحري سفيان، **النظام المحاسبي في الجزائر التحديات والاهداف** ، ملتقى دولي حول اطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد واليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية ias/ifrs ، جامعة البليدة 13-15 اكتوبر 2009.

11- رحيم حسين، بن فرج زوينة، **قائمة التدفقات النقدية مدخل رئيسي في تطوير النظام المحاسبي في الجزائر**، مداخلة ضمن ملتقى النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة، البليدة يومي 11-13ديسمبر 2011،

12- طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المحاسبة**، الجزء1،الدار الجامعية الاسكندرية ،الاسكندرية،2003/2002،

4- النصوص التشريعية:

1- القانون 11/07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، يتضمن النظام المحاسبي المالي ،الجريدة الرسمية ، العدد74.

2- المرسوم التنفيذي رقم08-156 المؤرخ في 2008/25/26 المتضمن تطبيق احكام القانون رقم 11/07 المؤرخ في 2007/11/25.

3- القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها

4- التعليمة رقم 02 الصادرة بتاريخ 2009/10/29 حول اول تطبيق للنظام المحاسبي المالي(SCF)

ثانيًا: المراجع باللغة الاجنبية:

قائمة المراجع

1- الكتب:

1-Maertine reuzeau**, économie d'entreprise-organisation gestion stratégie d'entreprise**, Edition ESKA, Paris 1993.

2- Jean pierre, Briffaut, **système d'Information en Gestion Industrielle**, Hermès science Publication
Paris, 2000.

3- Bell-aroussi el tidjani**, le système comptable financier**, achevé d'imprimer sur le presses de l'imprimerie -Houma 2010 .

4- Jean-francois Regnard**, Lire un bilan c'est simple**,(paris :chiron ,2007) p37.

الملاحق

ملحق1:قائمة الميزانية

الأصول	الملاحظات	إجمالي ن	إهتلاك رصيد ن	صافي ن	صافي ن-1
أصول غير جارية					
فارق الاقتناء المنتوج الإيجابي أو السلبي					
تثبيتات معنوية					
تثبيتات عينية					
أراضي					
مباني					
تثبيتات عينية اخرى					
تثبيتات ممنوح امتيازها					
تثبيتات يجري إنجازها					
تثبيتات مالية					
سندات موضوعة موضوع معادلة					
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها					
مساهمات أخرى مثبتة					
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية					
ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصول غير الجارية					
أصول جارية					
مخزونات ومنتوجات قيد التنفيذ					
حسابات دائنة وإستخدامات مماثلة					
الموجودات وما شابهها					
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى					
الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					

المجموع العام للأصول					

الخصوم	الملاحظات	N	N-1
رؤوس الأموال الخاصة رأس مال تم إصداره رأس مال غير مستعان به علاوات وإحتياطات- إحتياطات مدمجة فوارق إعادة التقييم فارق المعادلة نتيجة الصافية/نتيجة صافية حصة المجمع رؤوس أموال خاصة أخرى/ترحيل من جديد **حصة الشركة المدمجة** **حصة ذوي الاقلية**			
المجموع			
خصوم غير جارية قروض وديون مالية ضرائب(مؤجلة ومرصود لها) ديون أخرى غير جارية مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا			
مجموع الخصوم غير الجارية			
الخصوم الجارية موردون وحسابات ملحقة ضرائب ديون أخرى خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية			
مجموع عام للخصوم			

- **ملحق02: حساب النتائج حسب الطبيعة**

العناصر	الملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال تغير مخزونات المنتوجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال			
1إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والإستهلاكات الأخرى			
2-إستهلاك السنة المالية			
3-القيمة المضافة للإستغلال(1-2)			
أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة			
4 الفائض الإجمالي للاستغلال			
المنتجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى المخصصات للإهتلاكات والمؤونات إسترجاع عن خسائر القيمة والمؤونات			
5-النتيجة العملياتية			
المنتوجات المالية الأعباء المالية			
6-النتيجة المالية			
7-النتيجة العادية قبل الضرائب(5+6)			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة(تغيرات) حول النتائج العادية مجموع منتجات الانشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية			
8-النتيجة الصافية للأنشطة العادية			

العناصر غير العادية-المنتوجات العناصر غير العادية-الأعباء			
9-النتيجة غير العادية			
10النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركاء الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية			
11-النتيجة الصافية للمجوع المدمج(1)			
ومنها حصة ذوي الأقلية(1) حصة المجمع(1)			

- **حساب النتائج حسب الوظيفة**

العناصر	**ملاحظة**	**N**	**N-1**
رقم العمال كلفة المبيعات			
هامش الربح الاجمالي			
منتجات أخرى عملياتية التكاليف التجارية الأعباء الادارية أعباء أخرى عملياتية			
النتيجة العملياتية			
تقديم تفاصيل الاعباء حسب الطبيعة (مصاريف المستخدمين المخصصات للإهتلاكات) منتجات مالية الأعباء المالية			
النتيجة العادية قبل الضريبة			
الضرائب الواجبة على النتائج العادية الضرائب المؤجلة على النتائج العادية(التغيرات)			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
الأعباء غير العادية المنتوجات غير العادية			

النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركاء الموضوعة موضع المعادلة في النتائج الصافية(1) النتيجة الصافية للمجموع المدمج منها حصة ذوي الأقلية(1) حصة المجمع(1)			

- **ملحق03:جدول تدفقات الخزينة (الطريقة المباشرة)**

الفترة من..... الى.....

البيان	ملاحظة	N	N-1
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الإستغلال تحصيلات المقبوضة من الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب على النتائج المدفوعة			
تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية(الإستثنائية)			
تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الإستغلال(أ)			
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الإستثمار تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية ومعنوية التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية والمعنوية تسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية التحصيلات عن عمليات التنازل عن قيم ثابتة مالية الفوائد المحصلة من التوظيفات المالية الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			

صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الإستثمار(ب)			
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات الناتجة عن اصدار الاسهم حصص الارباح وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتاتية من القروض تسديدات القروض او الديون الاخرى المماثلة			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل(ج)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات			
تغير الخزينة للفترة(ا+ ب +ج)			
الخزينة ومعادلاتها عند إفتتاح السنة المالية			
الخزينة ومعادلاتها عند اقفال السنة المالية			
تغير الخزينة خلال الفترة			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

- **ملحق 04 : جدول تدفقات الخزينة (الطريقة غير المباشرة)**

الفترة من.....إلى.....

البيان	**ملاحظة**	**ن**	**ن-1**
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الإستغلال صافي نتيجة السنة المالية تصحيحات(تسويات) ل: الإهتلاكات والمؤونات تغير الضرائب المؤجلة تغير المخزونات تغير الزبائن وحسابات الحقوق الاخرى			

تغير الموردين والديون الأخرى نقص أو زيادة في قيمة التنازل الصافية من الضرائب			
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط(أ)			
تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات الإستثمار تسديدات لحيازة قيم ثابتة تأثير تغيرات محيط الادماج(التجميع)(1)			
تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار(ب)			
تدفقات الخزينة المتاتية من عمليات التمويل الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدي إصدار قروض تسديد قروض			
تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل(ج)			
تغير الخزينة للفترة(أ+ب+ج)			
الخزينة ومعادلاتها عند إفتتاح السنة المالية الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية تأثير سعر العملات الأجنبية(1)			
تغير الخزينة خلال الفترة			

- **ملحق05:شكل قائمة التغير في الاموال الخاصة (حقوق الملكية)**

تغييرات الأموال الخاصة	**ملاحظة**	**رأسمال الشركة**	**علاوة الإصدار**	**فارق التقييم**	**فرق إعادة التقييم**	**الإحتياطات والنتيجة**
الرصيد في 31ديسمبر ن-2						
تغيير الطريقة المحاسبي تصحيح الأخطاء الهامة						

إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أوالخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31ديسمبر ن-1						
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الاخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الارباح والخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31ديسمبر ن						

- **ملحق 06:شكل الملاحق**
- **تطور التثبيتات والأصول المالية غير الجارية**

الفصول والاقسام	**الملاحظات**	**القيمة الإجمالية عند افتتاح السنة المالية**	**زيادة السنة المالية**	**إنخفاض السنة المالية**	**القيمة الإجمالية عند اقفال السنة المالية**

التثبيتات المعنوية **التثبيتات العينية** **المساهمات** **الأصول المالية الأخرى غير الجارية**					

-يجب أن يفصل كل فصل حسب مدونة الأقسام الواردة في الميزانية على الأقل

-يسمح عمود الملاحظات ببيان المعلومات التكميلية المذكورة في الملحق عن طريق الإحالة اليها والتي تخص عنوان(تغيرات ناتجة عن تجميع مؤسسات طريقة التقييم)

-يجزأ عمود الارتفاع(الزيادة) عند الضرورة الى إقتناءات، إسهامات، إنشاءات.

-يجزأ عمود الإنخفاض عند اللزوم الى عمليات بيع ، "عمليات إنفصال" ،"عمليات الوضع خارج الخدمة"

- **جدول الإهتلاكات**

العناوين والأبواب	ملاحظات	إهتلاكات مجمعة في بداية السنة المالية	زيادة مخصصات السنة المالية	إنخفاض العناصر الخارجية	إهتلاكات مجمعة في آخر السنة المالية
GOOD WILL **القيم الثابتة غير المادية** **القيم الثابتة المادية** **المساهمات** **الأصول الاخرى غير الجارية**					

– يجب أن يفصل على الأقل كل عنوان حسب مدونة الأبواب الواردة في الميزانية

–يسمح عمود الملاحظات "بتبيان المعلومات المكملة والتي تخص: مدة الإستعمال، نسبة الإهتلاك المستعملة، تغيير نسب الإهتلاك.

- **جدولخسائرالقيمةفيالقيمالثابتةوالأصولالأخرىغيرالجارية**

الفصول والأقسام	ملاحظات	خسائر القيمة المجمعة في بداية السنة المالية	ارتفاعات خسائر القيمة خلال السنة المالية	إسترجاعات في خسائر القيمة	خسائر القيمة المجمعة في نهاية السنة المالية
GOOD WILL **التثبيتات المعنوية** **التثبيتات العينية**					

المساهمات الأصول المالية الاخرى غير الجارية					

يجب أن يفصل كل فصل حسب مدونة الأقسام في الميزانية-

يسمح عمود "الملاحظات" بتبيان المعلومات المكملة.

جدول يبين المساهمات(فروع وكيانات مشاركة)

الفروع والكيانات المشاركة	**ملاحظات**	**رؤوس الأموال الخاصة**	**رأس المال**	**قسط رأس المال المختار %**	**نتيجة السنة المالية الأخيرة**	**القروض والتطبيقات الممنوحة**	**الحصص المقبوضة**	**القيم المحاسبية للسندات المختارة**
الفروع الكيان أ الكيان ب الكيانات المشاركة الكيان أ الكيان ب								

- **جدول يبين جدول المؤونات**

الفصول والأقسام	ملاحظات	الأرصدة المجمعة في بداية السنة المالية	مخصصات السنة المالية	إسترجاعات السنة المالية	الأرصدة المجمعة في نهاية السنة المالية
مؤونات الخصوم المالية غير الجارية مؤونات للمعاشات والواجبات المماثلة مؤونات للضرائب مؤونات للمنازعات					
المجموع					
مؤونات خصوم مالية جارية مؤونات للمعاشات والواجبات المماثلة مؤونات اخرى ترتبط بالمستخدمين مؤونات للضرائب					
المجموع					

- جدول يبين كشف إستحقاقات الحسابات الدائنة عند إقفال السنة المالية

الفصول والأقسام	ملاحظات	لمدة عام على الأكثر	مدة أكثر من عام و5 اعوام على الأكثر	لأكثر من 5 سنوات	المجموع
الحسابات الدائنة القروض الزبائن					

الضرائب المدينون الاخرون					
المجموع					
الديون الإقتراضات ديون اخرى الموردون الضرائب الدائنون الاخرون					
المجموع					

ملحق: 07الإستبانة

جامعة محمد خيضر –بسكرة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

في إطار التحضير لإعداد مذكرة ماستر

يقوم الطالب بإعداد مذكرة التخرج بعنوان"**أثر الافصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على جودة وشفافية المعلومات المحاسبية**"والذي يندرج ضمن متطلبات الحصول على درجة الماستر في العلوم التجارية،تخصص محاسبة، وبغرض اتمام هذه الدراسة أستسمحكم أن تتفضلوا بالمشاركة في إثراء هذا الموضوع من خلال الإجابة على الاسئلة الموجودة بهذه الإستمارة وهذا من أجل التعرف على آرائكم كمهنيين وأكاديميين متخصصين في هذا المجال حتى نتوصل إلى نتائج دراسة موضوعية نلتمس من سيادتكم الإجابة على جميع الأسئلة بكل عناية ووضوح.

كما أحيطكم علمَا أن إجابتكم ستقابل بكل سرية ولن يتم إستخدامها إلا لأغراض البحث العلمي، فإجابتكم من شأنها ان تساعد في التوصل إلى نتائج وتوصيات تخدم الموضوع الأساسي الخاص بهذه الدراسة .

تقبلوا منا فائق الإحترام والتقدير وشكرا لتعاونكم.

المحور الأول: البيانات الشخصية

1-الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

2- العمر: 25-35سنة ☐ 36-45سنة ☐ أكبر من 45 سنة ☐

3-الشهادة العلمية: ليسانس ☐ ماستر: ☐ ماجيستير: ☐

دكتوراه: ☐ أخرى: .....

4- الوظيفة:

أ- أستاذ جامعي متخصص في المحاسبة ☐ ب- محاسب معتمد: ☐

ج- محافظ حسابات: ☐ د- خبير محاسب ☐

ه- موظف في مجال المحاسبة ☐ و- وظيفة أخرى أذكرها:.....

5- الأقدمية:(الخبرة)

أ- أقل من 5 سنوا ☐ ب- من 6 سنوات إلى 10 س ☐

ج- من11 إلى 15 ☐ د- أكثر من 15 سنة: ☐

المحور الثاني:الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي(SCF)

يرجى وضع علامة(x) حسب درجة موافقتك في أي عبارة:

الرقم	الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي(SCF)	موافق	محايد	غير موافق
1	يراعي النظام المحاسبي المالي(SCF) المبادئ المحاسبية الدولية في إعداد القوائم المالية			
2	النظام المحاسبي المالي (SCF) ملائم للواقع المهني الجزائري			
3	الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي(SCF) يحسن من جودة المعلومات التي تحتويها القوائم المالية			
4	الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي(SCF) يوفر معلومات محاسبية ذات جودة لمختلف مستخدمي القوائم المالية			
5	يوجد صعوبة في فهم المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي(SCF)			
6	يوجد صعوبة في تحليل المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي(SCF)			

المحور الثالث: الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية

الرقم	الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية	موافق	محايد	غير موافق
1 - خاصية الملائمة				
1-	يمكن الإعتماد على المعلومات المحاسبية في التنبؤ بالآداء المتوقع للشركة في الفترات اللاحقة			

2-	يمكن للمستخدم أن يساهم في تحسين المعلومات المحاسبية من خلال التقييم الإرتدادي (التغذية العكسية)			
3-	يتم إعداد القوائم المالية في المؤسسة في الوقت المناسب			
4-	تقدم القوائم المالية لمستخدميها في الوقت المناسب			
5-	يتم عرض المعلومات المحاسبية بوضوح بعيدًا عن التكرار والتعقيد والصعوبة الذي يؤدي الى سوء الفهم			
2-خاصية الموثوقية				
1-	تعبر المعلومات الواردة في القوائم المالية بصدق عن الأحداث الخاصة بالشركة كما حدثت			
2-	توفر القوائم المالية معلومات تتسم بالموضوعية(القابلية للتحقق)			
3-	المعلومات المحاسبية تغطي جميع جوانب النشاط (الشمولية)			

المحور الرابع: الخصائص النوعية الثانوية للمعلومات المحاسبية

3-خاصية الثبات(الإتساق)				
1-	طريقة عرض البنود وتصنيفها ثابت من خلال الدورات المحاسبية			
2-	تعتمد المؤسسة على نفس السياسة المحاسبية عند إعداد وعرض القوائم المالية من دورة إلى أخرى			
3-	تعتمد المؤسسة على نفس طرق التقييم والقياس من دورة الى أخرى			
4-	تعتمد المؤسسة على نفس الطرق للمعالجة المحاسبية من دورة إلى أخرى			

5-	يمكن المقارنة بين القوائم المالية المعدة في المؤسسة من خلال دورات متتالية			
4-خاصية القابلية للمقارنة				
1-	الإعتماد على النظام المحاسبي المالي(SCF) يساعد على المقارنة المحاسبية بين مختلف المؤسسات			
2-	الإعتماد على النظام المحاسبي المالي(SCF) يساعد على مقارنة الالتزامات وحقوق الملكية في مختلف المؤسسات			
3-	الاعتماد على النظام المحاسبي المالي(SCF) يساعد على مقارنة نتائج النشاط الفعلية بين مختلف المؤسسات			
4-	القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي(SCF) يساعد على المقارنة بين مختلف المؤسسات بالنسبة لكل مستخدمي القوائم المالية			

قائمة المحكمين

الرقم	الاسم واللقب	الوظيفة
01	أد/جودي رمزي	أستاذ بقسم العلوم التجارية جامعة محمد خيضر–بسكرة
02	أد/جوامع إسماعين	استاذ بقسم العلوم جامعة محمد خيضر–بسكرة
03	أد/شناي عبد الكريم	أستاذ بقسم العلوم التجارية جامعة محمد خيضر–بسكرة